الاستثمار في رأس المال البشري

الأسس النظرية وبعض التجارب العملية

الطبعـة الأولـى

1443هـ - 2022م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2020/11/4848)

371,118
حميد ، زينب ماجد
الاستثمار في رأس المال البشري:الأسس النظرية وبعض التجارب العملية/زينب ماجد حميد، ستار جبار البياتي:-
عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2020
() ص .
ر.إ.:2020/11/4848
الواصفات:/ إدارة الأفراد//التنمية البشرية//التعليم/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

ISBN : 978-9923-27-066-0



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508 / جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

الاستثمـار فـي رأس المـال البشـري

الأسس النظرية وبعض التجارب العملية

تألـيف

الأستاذ الدكتور ستار جبار البياتي   الأستاذة زينب ماجد حميد



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بِسْمِ الـلـه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى : (الْحَمْدُ لـلـهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا {1/18} قَيِّمًا لِّيُنـذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا)

(سورة الكهف : 1-2)

المقـدمة

يعد الاهتمام برأس المال البشري قديماً في علم الاقتصاد ، حيث كانت بدايتـه الأولى لأدم سـميث في كتاباتـه التي تركزت على أهميه التخصـص وتقسـيم العمـل في كتابـه ثـروة الأمـم، إذ يعـد العـنصر الـبشري محـور العمليـة التنموية، ذلك إن رأس المال البشري ترجع له معظم النجاحات في العديد من الدول، فالعقل البشري هو الذي يبدع ، ويصنع ، ويخترع ، ورأس المال البشري هو أحد أهم العوامل في تقدم أي دولة، ويؤدي العنصر الـبشري دوراً هامـاً في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العقول والعمالة المدربة التي تتميز بالمهارة التي تراكمت عبر الزمن .

ويحظى الاستثمار في رأس المال البشري بأهمية بالغة في الاقتصاد في الوقـت الحـاضر، حيـث إن الاسـتثمار في رأس المال البشري هو تكوين رصيد من المهارات والعقول، ونوعية راقية من العمل البشري، ويتميز هـذا النـوع مـن رأس المال بأنه يزداد بالتعليم ، ومن خلال العمل الذي يؤدي دوراً مضاعفاً في زيادة الدخل في البلاد، وان تـراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني، ويعـد مصـدراً مـن مصـادر النمـو، كـما أن التجـارب الدوليـة سـواء في الـدول الأجنبية أو العربية تعد من أهم التجارب في تطوير الاستثمار في العـراق للاسـتفادة منهـا في الاسـتثمار في رأس المـال البشري بشكل يساعد على تنويع مصادر الدخل في الدولة .

ويدخل في الاستثمار في رأس المال البشري عنصران أساسيان هما التعليمُ والصحةُ، حيث يتم تناول التعليم في هذا البحث لاسيما التعليم العالي، الذي يتم من خلاله التقدم والتطوير في البلاد، وقد تم التعرف على بعـض تجـارب دول مختارة لمعرفة مدى التطور فيها من ناحية الإنفاق على التعليم العالي ، وتأثيره عـلى الـدخل القـومي، والبطالـة ودخل الفرد ، وذلك من خلال استخدام البيانات المتاحة وإدخالها في برنامج ssps، ومن ثم تحليل النتـائج، حيـث تـم اعتماد تجربه كوريا الجنوبية في التعليم العالي من الدول الأجنبية ، وكـذلك تجربـة الأردن في التعلـيم العـالي كدولـة عربية ومعرفة مدى التطور الحاصل في هذا المجال والاستفادة من هذه التجارب .

لقد عانى التعليم العالي في العراق من مشاكل عديدة ، ولاسيما مرحلة ما بعد العام 2003، ولذلك يتناول البحث التعليم العالي في العراق بعد عام 2003، وكيفية استخدام تجارب الدول للاستفادة في تطويره من ناحية الإنفاق واستخدام البيانات وتحليلها والمقارنة مابين التعليم العالي الحكومي والخاص ، وكذلك المقارنة مابين التعليم العالي في العراق والتعليم العالي في الدول المذكورة سلفاً .

تتضح أهمية الدراسة من خلال أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى :

1. بناء وتنمية قدرات الإنسان عموماً .
2. احتضان المبدعين وتوفير كل مستلزمات تطويرهم .
3. ترسيخ أهداف التنمية المستدامة وعلى أساس إن الإنسان محور التنمية.

إن سياسات التعليم العالي في العراق ، لم تكن موجهة بشكل صحيح بما يؤدي إلى أن تتوائم مخرجات التعليم العالي مع حاجات سوق العمل ،كما وأن التخصصات المالية في الموازنة العامة لم تكن كافية لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري ، بحيث يؤدي إلى تنمية القدرات واكتساب المهارات، مما أدى إلى تزايد بطالة الخريجين وتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، لذلك جاء هذا البحث ليواجه التساؤل الآتي :كيف يمكن تطوير الاستثمار في رأس المال البشري لكي نتمكن من مواكبة تطور الدول المتقدمة من ناحية التعليم العالي؟

والإشكالية في موضوع هذهِ الدراسة تتبلور في التساؤل الآتي:ما مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير التعليم العالي الحكومي والخاص في العراق؟

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- التعرف على مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وأهدافه وأهميته .

2- تقديم بعض التجارب التطبيقية في بعض الدول التي حققت تطوراً في هذا المجال .

3- التعرف على واقع هذا النوع من الاستثمار في العراق ومعوقاته .

لغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب البحث، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات ، فقد تناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري في الاستثمار في رأس المال البشري ، وضم أربعة مباحث، المبحث الأول كان عن الاستثمار : ماهيته ، وعناصره، ومحدداته، والمبحث الثاني تضمن رأس المال البشري: مفهومه وعلاقته بالاستثمار، والمبحث الثالث تضمن العلاقة بين الاستثمار ورأس المال البشري ، أما المبحث الرابع فقد تناول الاستثمار في التعليم .

أما **الفصل الثاني** فقد ناقش بعض التجارب لدول مختارة في الاستثمار في رأس المال البشري وينقسم إلى أربعة مباحث ، المبحث الأول يناقش تجربة كوريا الجنوبية في رأس المال البشري ، والمبحث الثاني عن تجربة الأردن في الاستثمار في التعليم العالي في التعليم العالي ، والمبحث الثالث مقارنة بين التجربتين ، تجربة كوريا الجنوبية مع تجربة الأردن في الاستثمار في التعليم العالي الحكومي والخاص .

ويتناول **الفصل الثالث** الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي في العراق بعد العام 2003 ، وينقسم إلى أربعة مباحث ، المبحث الأول هو واقع التعليم العالي الحكومي في العراق بعد العام 2003 ، المبحث الثاني هو واقع التعليم العالي الخاص في العراق بعد العام 2003، والمبحث الثالث تناول المقارنة بين التعليم العالي الحكومي والأهلي في العراق ، والمبحث الرابع يتناول المقارنة بين العراق وكوريا الجنوبية والأردن في التعليم العالي بعد العام 2003 .

تم استعمال برنامج (spss) في تحليل النتائج حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ، وذلك لدراسة الأثر بين متغير مستقل واحد ، وهو الإنفاق على التعليم العالي على المتغيرات التابعة ، وهي معدل البطالة ، وإجمالي الدخل القومي ، وإجمالي الناتج المحلي، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي لبلدان عينة الدراسة ، وينتج من النموذج نتائج إحصائية لمعرفة الأثر والعلاقة بين المتغيرات ، وفيما يأتي شرح للنموذج والنتائج الإحصائية :

1- **الانحدار البسيط** simple linear regression : هو نموذج إحصائي ، الهدف من استعماله هو تحليل أثر متغير كمي على متغير كمي أخر.

2- **معامل الارتباط (R)** correlation coefficient : ويعرف على إنه مقياس رقمي، يقيس قوة الارتباط بين متغيرين واتجاه هذه العلاقة ، كلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من (1) كلما كان الارتباط قوياً، وكلما اقترب من الصفر كلما كان الارتباط ضعيفاً، وإذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي صفر فمعنى ذلك انه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين .

3- **معامل التحديد (R^2)** multiple coefficient : هو مقياس يوضح مدى مساهمة المتغير المستقل في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع ، وكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من (1) دلّ ذلك على جود أثرٍ قوي للمتغير المستقل على المتغير التابع ، وكلما اقترب من الصفر دلّ ذلك على وجود أثرٍ ضعيفٍ للمتغير المستقل على المتغير التابع ، وإذا كانت قيمة معامل الحديد تساوي صفر فمعنى ذلك انه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين .

4- **اختبار (f)** Test f : يستهدف هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية العلاقة بين التغيرات، وتتم معرفة العلاقة من خلال مقارنة قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط والمقام ، عندما تكون (f) المحسوبة أكبر من (f) الجدولية نقبل الفرضية البديلة (H_1)، والتي تنّص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات ،

وعندما تكون (f) المحسوبة اصغر من (f) الجدولية نقبل فرضية العـدم (H_0) والتـي تـنّص عـلى عـدم وجـود علاقـة معنوية بين المتغيرات .

وإن هذه الدراسات تتحدث عن رأس المال البشري سواء من ناحية التعليم أو من ناحية التدريب والتأهيـل، ومن هنا يمكن توضيح الاختلاف الحاصل بين هذه الدراسات السابقة ودراستنا الحالية، إذ أن دراسـتنا هـذه تناولـت رأس المال البشري من ناحية التعليم وبشكل خاص التعليم العالي بفرعيه الحكومي والخاص، والمؤشرات التـي تخـص التعليم العالي ، وكذلك أخذت التعليم العالي في دولة أجنبية وهي كوريا الجنوبية من ناحية التعلـيم العـالي ، ودولـة عربية من ناحية التعليم العالي وتمت المقارنة بين هذه الدولتين ، كما تمت أيضاً المقارنة بين هذه الدول والعراق مـن حيث الإنفاق على التعليم والمؤشرات الأخرى التي تخص التعليم العالي الحكومي والخاص .

الفصل الأول

الاستثمار في رأس المال البشري :الإطار المفاهيمي والأساس النظري

- المبحث الأول : الاستثمار : ماهيته ، وعناصره ، ومحدداته
- المبحث الثاني : رأس المال البشري ، مفهومه ، وعلاقته بالاستثمار
- المبحث الثالث : العلاقة بين الاستثمار ورأس المال البشري
- المبحث الرابع : الاستثمار في التعليم



الفصل الأول

الاستثمار في رأس المال البشري

الإطار المفاهيمي والأساس النظري

الفصل الأول

الاستثمار في رأس المال البشري

الإطار المفاهيمي والأساس النظري

تعمل أغلب المنظمات اليوم في بيئة تنافسية سريعة ، وفي هذه الظروف فإن المنظمات الناجحة والرائدة تتبع مجموعة واسعة من البرامج لضمان بقائها على قيد الحياة ،ونتيجة لنوعية الابتكار والإبداع الذي حققه المورد البشري توجه التركيز نحو الموهبة ورأس المال البشري التي عّدت مصدراً من مصادر القوة الاقتصادية للمنظمة ، استناداً إلى ذلك بدأت توجهات الباحثين والمفكرين نحو الاستعاضة عن التفكير بعوامل الإنتاج المتمثلة بالأرض والعمل والآلات إلى الاستثمار برأس المال البشري، وهذا ما تجسد في سعي المنظمات لتطوير موجوداتها البشرية الإستراتيجية لكي تتمكن من تعظيم الأرباح والإنتاجية بهدف الحصول على الميزة التنافسية التي تم تصنيفها على أنها أهم العوامل الكامنة وراء الاختلافات الجوهرية بين كثير من الدول، والسبب الرئيس للتقدم ، سواء على المستويين الاقتصادي والوطني .

وفي ضوء ذلك ، حرصت المنظمات على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التدريب ، والتعليم ، والرعاية ، وورش العمل التي اعتبرت من الوسائل التي تعزز المهارات للتمكن من استعمال التكنولوجيا والوسائل الالكترونية المتطورة يوما بعد يوم ، وتشجع وتحفز على إتقان العمل وأدائه بصورة أفضل .

إن الاستثمار في رأس المال البشري أشبه بالتطوير، فالمنظمة تستطيع تحديد نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف عن طريق الاستثمار ، وتحديد ما إذا كانت لديها قدرات بشرية مؤهلة تتعامل مع التغيرات التي تطرأ على ظروف العمل . يمكن القول إن الاستثمار في رأس المال البشري هو إستراتيجية متبعة من المنظمة لضمان الحصول على عوائد أعلى وتمكين الأفراد على انجاز المهام بفعالية أكبر ، من خلال تبني أفكارهم الجديدة التي تنعكس على أداء المنظمة بشكل كلي .

وعلى هذا ينقسم الفصل الأول إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : الاستثمار : ماهيته وعناصره ومحدداته

المبحث الثاني : رأس المال البشري : مفهومه وعلاقته بالاستثمار

المبحث الثالث : العلاقة بين الاستثمار ورأس المال البشري .

المبحث الرابع : الاستثمار في التعليم .

المبحث الأول

الاستثمار: ماهيته ، وعناصره ، ومحدداته

يعد الاستثمار احد أهم المتغيرات المؤثرة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وذلك للدور المهم الذي يقوم به في خلق الطاقات الإنتاجية القائمة ، فضلاً عن الزيادة في المخزون السلعي ،علاوة على الاستثمار البشري، ويعد ذلك من أكثر النشاطات الاقتصادية مثاراً للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين ، بل من قبل صانعي القرار السياسي والاقتصادي ، نظراً لما يؤديه من دور مهم في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة في أي بلد من بلدان العالم ، لذلك كان الاستثمار ولا يزال له أثر فعال ومهم في جميع أوجه الفعاليات الاقتصادية وفي جميع البلدان(الدباغ & شبر ، 2015 ، 13) .

المطلب الأول : الاستثمار : ماهيته ، أهميته ، وأهدافه

أولاً : تعريف الاستثمار لغة واصطلاحاً

1. الاستثمار (لغة) :

(استثمر) المال : ثمرهُ

الاستثمار : استخدام الأموال في الإنتاج ، إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية ، وإما من طريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات (إبراهيم مصطفى، 1989: 100)

مفهوم الاستثمار في الفقه : لا يخرج المعنى الاصطلاحي للفقهاء عن المعنى اللغوي، ولا يستعمل الفقهاء لفظ (الاستثمار) ، بل يستعملون لفظ (التثمير) ، ويقصدون من التثمير تكثير المال وتنميته بسائر الطرق المشروعة ، وأكثر ما يستعمل الفقهاء في مجال الكلمة (التنمية) وقد تقرر ذلك في باب (المضاربة) و (القراض) (الجوهري ،2009، 7) .

2. الاستثمار(اصطلاحاً):لم يشتهر مصطلح الاستثمار عند الفقهاء ، ولكن كان المعنى معروفاً ومستخدماً عندهم بكلمات أخرى بديلة مثل الاتجار بالمال ، التنمية والتصرف بالمال بغرض الربح، يفهم ذلك من حديثهم عن بعض وجوه الاستثمار ، كالمضاربة حيث وصفوها : بأنها عقد على نقد ليتصرف به العامل بالتجارة ، وبأنها استثمار للمال أو أن يدفع شيئاً من أحد النقديين إلى إنسان ليتصرف فيه ، على إن ما يرزق الله تعالى من ربح يكون بينهما ، فهذا يدل على إن مفهوم الاستثمار كان واضحاً لديهم ووجوهه كانت معروفة أيضاً ، وان لم يشتهر هذا المصطلح على ألسنتهم (زياد إبراهيم، 2005، 4) .

ويمكن أيضاً أن نعرّف الاستثمار اصطلاحاً على أنه : الصرف (الإنفاق) على الأصول الرأسمالية ضمن مدة زمنية ، وعلى هذا المنطلق يعرف الاستثمار بأنه : الزيادة أو الإضافة إلى أصول المنظمة أو المؤسسة، وتشمل العدد من المكائن والمباني ووسائل النقل وطرق الموصلات والأثاث، فضلاً عن الإصلاحات الجوهرية التي تتوصل إلى زيادة عمر الآلات ، وغيرها من الملكيات، أو إلى زيادة إنتاجها، فهو بذلك يعد من الزيادة في رأس المال الفعلي (الحقيقي) (عبد الباسط،2013، 23) .

3. الاستثمار في الاقتصاد: عرفه الاقتصادي المعروف جون مينارد كنز بأنه (زيادة في المعدات الرأسمالية ، حيث إن هذه الزيادة على رأس المال الثابت ، ورأس المال الدائر، ورأس المال السائل)، كما عرفه أحد الاقتصاديين المعاصرين (كنيث ارو) بأنه :عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح ، أي خلق أصول رأسمالية جديدة ، يوجه فيها الفرد أمواله ، ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع (المطايعة، 2014،10)، وهناك تعريف آخر للاستثمار هو : شراء ، أو بناء، أو تنمية الموارد الرأسمالية، بما في ذلك رأس المال غير البشري ، والاستثمارات هي زيادة المعروض من رأس المال (James D،2006،295) .

4. مفهوم الاستثمار في الفكر الإداري: التضحية بقيم حالية مؤكدة الحدوث، مقابل الحصول على قيم محتملة ، غير مؤكدة الحدوث في المستقبل.

ومن خلال استقراء التعريف المذكور يمكن تحديد أهم خصائص الاستثمار فيما يأتي :

أ . التضحية بقيم أو مبالغ نقدية حالية .

ب. توقع الحصول على قيم أو مبالغ نقدية أكبر .

ج . عائد مستقبلي غير مؤكد الحدوث .

فالأرصدة النقدية غير المستغلة لا تمثل استثماراً، حيث إن قيمتها السوقية تنخفض باستمرار نتيجة التضخم ،وحتى يتم اعتبار ذلك استثماراً ، فانه يتطلب زيادة في قيمة الأموال وما يتولد عنها من عوائد ايجابية (عادل رزق ،2006 ، 31) .

5. مفهوم الاستثمار في الإطار المحاسبي: يعرفه المعيار المحاسبي المصري رقم (16) المحاسبة عن الاستثمارات المماثل للمعيار المحاسبي الدولي رقم (24)، أن الاستثمار يعبر عن أصل تحتفظ به المنشأة لتنمية ثرواتها من خلال ما يتولد عنه من إيرادات مكتسبة(مثل الفوائد وتوزيعات الأرباح وعوائد الإيجار) ،أو من خلال التزايد في القيمة الرأسمالية في هذا الأصل، أو من أجل حصول المنشأة المستثمرة على منافع أخرى مثل تلك التي تتحقق من خلال العلاقات الارتباطين ذات الطبيعة التجارية ، والجدير بالذكر أن هذا التعريف لا ينطبق على المخزون كما عرفه المعيار المحاسبي الخاص به، ولا ينطبق على العقارات والآلات والمعدات التي يتناولها المعيار الخاص بها " وتمتلك المنشآت الاستثمارات لأسباب مختلفة ، فبينما تعد الاستثمارات لدى المنشآت - كشركات التأمين واستثمار الأموال وبعض البنوك- المحور الرئيس لنشاطها نجد إن بعض المنشآت تقوم بتملكها كوعاء لاحتواء فوائضها المالية ، في حين إن البعض الآخر من المنشآت يمتلك الاستثمارات ذات الطابع التجاري بقصد تدعيم العلاقات التجارية لها (عادل رزق ، 2006 ، 32) .

ثانياً : أهمية الاستثمار

إن الاستثمار له أهمية كبيرة وحيوية للاقتصاد القومي، ولاسيما البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث انه يشكل الطريق الرئيس لتعظيم قيمة المنظمة ، أو المنشاة من طريق التدفقات النقدية الداخلة وانعكاس هذا على معدلات النمو والقيمة السوقية لأسهم هذه المنظمة ، ومن ثم تأثير ذلك على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية . وإن الاستثمار عنصر من عناصر الدخل القومي والاهتمام به وتوظيفه في القطاعات الاقتصادية ينعكس بشكل ايجابي على مستويات الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي ، ومن ثم سوف يحقق النمو الاقتصادي المنشود. بمعنى آخر أن أهمية الاستثمار تكمن في :

1- الثقل الاقتصادي .

2- دوره الاقتصادي كونه عنصراً من عناصر الدخل القومي .

3- تأثيره في النمو الاقتصادي المنشود .

وهناك بعض النقاط التي تبين أهميه الاستثمار (الشقيري ، 2012، 19-25) :

1- زيادة الإنتاج الذي يساعد في ارتفاع الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ، ومن ثم تحسن مستوى المعيشة لدى المواطنين .

2- توفير المتطلبات والخدمات للمستهلكين والمستثمرين .

3- توفير فرص العمل ومحاولة التقليل من نسبة البطالة .

4- رفع معدلات التكوين الرأسمالي في البلاد .

5-توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة .

6-إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع ، وتصدير ما يفيض منها إلى الخارج ، مما تساعد على توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء المكائن والآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي .

7- تطوير وتحسين البنى التحتية (خدمات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي) (الدويكات ، 2012 ، 20) .

ثالثاً : أهداف الاستثمار

للاستثمار أهداف عامة كثيرة ، من بينها :

1. يهدف الاستثمار إلى تحقق الأرباح ، والعوائد الرأسمالية ، التي من شأنها أن تحافظ على القوة الشرائية للمستثمر ، وبذلك يتم إيجاد الحماية للمال بسبب التضخم، ضد انخفاض القوة الشرائية

2. المحافظة على الاستمرارية في نمو الثروة المالية ، وتحقيق أرباح مالية معقولة مع ازدياد قيمة رأس المال .

3. الحصول على أعلى قيمة للدخل (المتوفر) الحالي ، وذلك بالتركيز على الاستثمارات التي تحقق من خلالها على عوائد مالية مرتفعة دون الاهتمام لأي اعتبارات كالمخاطر.

4. حماية عائد (دخل) المستثمرين من الضرائب ، وذلك بواسطة التشريعات المطبقة، ولكن إذا تم الاستثمار المالي في محل غير ملائم ، سوف يتعرض لنسبة عالية من الضرائب .

5. في بعض الأحيان يقوم المضاربون في البورصات (الأسواق المالية) بالعمل على إنماء أكبر مقدار من ثرواتهم المالية، حيث أنهم يحرصون على الاستثمارات حتى وان كانت مرتفعة المخاطر، ويقبلون كل النتائج الناتجة منها حتى وإن كانت غير جيدة

6. إن الاستثمارات تهدف إلى تأمين المستقبل ، لاسيما في أعقاب الوصول إلى سن التقاعد بواسطة شراء الأوراق المالية ، التي تدر العوائد المتوسطة الدخل ، وتكون قليلة المخاطر(https://www.almrsal.com/post/536080)

وبلا شك إن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله بالمرتبة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد أمواله ، ولهذا فإنه يحاول أن يوجه استثماراته على وفق ما يأتي :

1- تحقيق أقصى عائد ممكن :

يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع المستثمر إلى التخلي عن أمواله ، ووضعها في أيدي أشخاص آخرين ، وقد يكونون بنكاً أو مصنعاً أو مزرعة أو ... الخ ، ومما لا

جدال فيه أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير ، التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في المشروع دون الآخر. أي إن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر من الأرباح ، هو المشروع المفضل للمستثمر، وعلى وفق هذا يتم ترتيب البدائل على أساس مقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل .

2- تعظيم القيمة السوقية للأسهم (وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، 189):

يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم من المعايير الهامة في الحكم على أداء المنشآت والشركات المساهمة ، وذلك لان ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشآت يشير إلى نجاح هذه المنشأة في السوق ونجاح الإدارة القائمة عليها .ويقصد بهذا الهدف أن يزداد الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم العادية ، وقيمتها في السوق عند البيع ، فمن المعلوم أن المنشآت تصدر لدى تأسيسها أسهماً بقيمة منخفضة ثم تبدأ عملها ، ومع تطور نشاط المنشأة ونجاحها في أعمالها، تزداد أرباحها .

3- تحقيق السيولة :

يقصد بتحقيق السيولة أن يتوفر بحوزة المستثمر مبلغ من المال جاهز للدفع عند اللزوم ، وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار ، والحديث عن مشروع ما ، فان السيولة لهذا المشروع : هي قدرته على الدفع ، أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها ، أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد (كنجو، 2010، 12،13)

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار ومحدداته

من المعروف إن للاستثمار أنواع متعددة ، وأنه يزدهر ويتطور في حالة توافر بيئة استثمارية ملائمة ، وعلى الرغم من ذلك فهناك محددات قد تكون عائقاً أمام تحقيق أهدافه :

أولاً : أنواع الاستثمار

هناك أنواع كثيرة من الاستثمار ، وكلا منها يعتمد على معايير مختلفة عن الأخرى، فقد يصنف على وفق المجال الذي يتحقق فيه الاستثمار، أو على وفق الجهة التي تقوم به، أو على وفق انتماء الاستثمار إلى قطاع معين . وبناء على ذلك سوف نستعرض عدة أنواع من الاستثمار حسب المعايير المستخدمة وكما يأتي:

1. أنواع الاستثمار حسب الجهة التي تنفق عليها أموال الاستثمار(مانسي إبراهيم ، 2016 ،4).

أ- استثمار إنساني : وهو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في قدرة أفراد المجتمع على العمل كالإنفاق على الصحة والإنفاق على التعليم والتدريب .

ب- استثمار عيني: وهو استثمار يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للبلد ، مثل الإنفاق على المباني بجميع أنواعها، والمكائن والآلات، وبناء الجسور وإقامة الطرق، واستصلاح الأراضي الزراعية وغيرها .

ت- استثمار في السندات : أي الإنفاق على شراء السندات ، وهو بذلك يختلف عن الاستثمار المباشر في المشروعات ،أي برأس مال المشروع أو بحصة منه .

2. أنواع الاستثمار بحسب القطاعات(مانسي إبراهيم ، 2016، 5) .

أ- استثمارات القطاع العام: حيث يمكن لدولة أن تؤدي دوراً مهماً في عملية الاستثمار، وتتحمل جزءاً من مهام الاستثمار، ويختلف حجم الاستثمار في القطاع العام من بلد إلى أخر. إذ يزداد دور القطاع العام بالاستثمار في النظم الاشتراكية والشمولية، ويقل دوره في نظم الاقتصاد الحر .

ب- الاستثمار القطاع الخاص: إذ يعد عامل الربح المحرك الديناميكي للاستثمار في القطاع الخاص وهو يـؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي لاسيما في نظم السوق الحر .

3. أنواع الاستثمار بحسب جنسية الجهة الممولة للاستثمار (كبارة ، 8،2006) .

أ- استثمار وطني: يتم تمويل هذا النوع من الاستثمار من قبل المستثمرين المواطنين ومن المدخرات المحلية .

ب- استثمار أجنبي : ويتم تمويله من قبل المستثمرين الأجانب من مدخرات أجنبية .

4. أنواع الاستثمار حسب العامل الجغرافي

أ- استثمار محلي: وهو استثمار يحدث داخل السوق المحلية للبلد المعني ، أي داخل الحدود الإقليمية للبلـد مها كانت طبيعة هذه الاستثمارات أو الأدوات المستخدمة فيها .

ب- استثمار خارجي :أي استخدام الأموال الفائضـة لاسـتثمار خـارج حـدود البلـد الإقليميـة، أي في الأسـواق الأجنبية نتيجة لضعف ، أو ضيق فرص الاستثمار في السوق المحلية .

5. أنواع الاستثمار بحسب مجال الاستثمار

أ- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت : ويقصد بـه كـل إضـافة إلى الأصـول السـاعية إلى توسـيع الطاقـات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها أو تجديدها ويتمثل هذا الاستثمار في السـلع المعمـرة، أي دائمـة الاسـتعمال، ومن خلال طبيعة تأثيره في الطاقة الإنتاجية يضم الآتي :

- استثمار يولد زيادة مباشرة في الطاقـة الإنتاجيـة، مثـل إنشـاء مصـانع ومبـاني واستصـلاح الأراضي الزراعيـة ....الخ.

- استثمار يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجيـة، مثـل الاسـتثمار في مجـال البنـى الارتكازيـة كالسـدود ،محطات الكهرباء ،والجسور ...الخ .

ب- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: أي استثمار يحقق إضافة إلى المخزون السلعي، وأن هذا المخزون يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطيل، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج (السلعة الوسيطة والنهائية والمواد الأولية) جاهزة في المخزن، إذا ما طلبت، وبذلك فلا تعطيل للإنتاج (الدباغ& شبر، 2014 ،25).

وهناك نوعان من الاستثمارات، التي يتوجب التمييز بين أهدافها، وهما : الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة، والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرون في القطاع الخاص وتتمثل أهداف القطاع الحكومي في الاستثمار بما يأتي:

1. تقديم خدمة معينه للجمهور .
2. تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية .
3. مكافحة البطالة .
4. محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة .
5. تحسين وضع ميزان المدفوعات .

ثانياً : محددات الاستثمار

لقد اهتم الكثير من المنظرين الاقتصاديين بالعوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي للتوطن بالخارج ،فبعضها يعود إلى الدول المضيفة مثل المناخ الاقتصادي الاستثماري والسياسي والاجتماعي ،وبعضها الآخر يعود إلى المستثمر الأجنبي نفسه من حيث حجمه وتوافر الموارد لديه ، وتتفاوت نفوذ تلك الأسباب في قرار الاستثمار في الخارج من بلد إلى آخر ، ومن مؤسسة إلى أخرى (محمد إسماعيل،2017 ،20) .

إن قرار التوطن بالخارج والشكل الذي يتخذه ، يستجيب في الأساس إلى مقارنة جزئية تكون خاصة بكل شركة ،ففي ذلك النسق يمكن إن يكون إطاراً ما ، جاذباً لبعض الأنشطة عن محيطات أخرى ، في المقابل فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على خلفية عدد من الفوائد ، التي تمتلكها المؤسسة المستثمرة والمساحة المستقطبة.

هذه المقارنة دفعت داننغ في العام 1977 إلى تقديم واحدة من أكثر واشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي النظرية الانتقائية، التي تعتبر الأكثر قبولاً وقدرة في توضيح الظاهرة، حيث أكد داننغ على إن توجه المنظمة، أو الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو بمنزلة مهنة ذات ثلاث قواعد أو ثلاثة شروط (عبود زرقين ، 2012 ، 156):

- الشرط الأول، يكمن في وجوب أن تتمتع الشركة بإمكانات خاصة تميزها عن بقية الشركات السابقة أو المنافسة .

- الشرط الثاني، يتمثل بمدى وعي المؤسسات في التدويل والاستخدام الأجود للموارد المخصصة بها، فضلاً عن القدرات المتوافرة عند الدول المضيفة .

- أما الشرط الثالث، فيتمثل بكون التدويل مرتبطاً بالعوامل التي يلزم أن تكون متوافرة في الموقع ، كي تستطيع من المفاصلة بين مجموعة البدائل المقترحة.

المطلب الثالث: عوامل الاستثمار ودوافعه

يظهر أن الاستثمار يمثل الركيزة الرئيسية لتحقيق التراكم المالي ،الذي يعد الأساس لأي تقدم استثماري، إذ أنه يؤدي دوراً عظيماً في الإنماء الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة أسباب أو عوامل، تؤثر على فعالية الاستثمار يمكن تقسيمها إلى مباشرة وغير مباشرة .

أولاً : عوامل الاستثمار

يمكن تناول هذه العوامل من خلال ما يأتي :

1.العوامل المباشرة :هذه العوامل سميت مباشرة لأنها ترتبط بفاعلية الاستثمار، حيث يقع تأثيرها على الطاقة الإنتاجية والاقتصادية على نحو مباشر، ومنها:

أ- الفائض الاقتصادي : يعتمد الاستثمار في أي بلد على الفائض الاقتصادي ، المتمثل في الناتج المتحقق داخل الاقتصاد ، مطروحاً منه استهلاك المنتجين وعوائلهم ، علاوة على المصاريف العمومية .

ب- العمل: من المؤكد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التشغيل والاستثمار، انطلاقاً من أن الاستثمار الحديث يحتاج إلى أيدي عاملة حديثة ، إلا أن حجمها يعتمد على الفلسفة المعتمدة من قبل البلاد ، وترتبط علاقة العمل والاستثمار بمجموعة أسباب وعوامل منها : حجم السكان لأن زيادة حجم السكان تعمل على ارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات .

ت- التركيب العمري للسكان: ارتفاع مستويات النمو، يكون تأثيرها سلبياً على التركيب العمري للسكان .

ث- التركيب السكاني وفق البيئة: يترك تأثيره على المستويات الحاصلة في تركيب السكان الناتجة عن الهجرة من الأرياف إلى المدن، حيث أن إعداد الأيدي العاملة المنتقلة تتطلب استثمارات هائلة (دياب،2015، 41) .

ج-الدخل القومي: نظراً لأهمية الدخل القومي في تحديد كمية الاستثمار، فإنه يستلزم التطرق إلى الجوانب الآتية :

- كمية الدخل القومي: يتناسب الدخل القومي طرديا مع الاستثمار، فكلما ازداد الدخل القومي ازداد الاستثمار ، والعكس بالعكس .

- تركيب الدخل القومي: يتأثر بطبيعة التركيبة الاستثمارية والاقتصادية والقطاعات المكونة لذلك الاستثمار ،فكلما كانت متوازنة من حيث التقدم ، كلما أمكن زيادة حجم الاستثمار ، والعكس بالعكس .

- الاستهلاك : يعد من الأسباب المؤثرة ، من خلال ارتفاع مستويات النمو السكاني، بمستويات تفوق ما هو مخطط له في الخطة الاقتصادية، ويؤثر على مستوى المدخلات ، ومن ثم يحول دون دفع تمويل الاستثمار .

- الاختراعات : يفرز التطور التكنولوجي أساليباً، وطرقاً حديثة ، الأمر الذي يؤدي الى إنتاج منتجات حديثة ، حيث تعمل الأخيرة على زيادة حجم الإنتاج (الغالبي ، 2006 : 103) .

2. العوامل غير المباشرة :هي غير مباشره لأنها لا تؤثر بشكل كبير ، أو مباشر على الاستثمار ، وهي عوامل ذاتية أي العوامل أو الأسباب الاجتماعية ، وما يطلق عليها بالطقوس والتقاليد ،فضلاً عن ذلك النظرة المستقبلية للدخل والعوامل الاجتماعية المتمثلة في حب المحاكاة وتوقعات مستوى الدخل والإنتاج ، حيث تؤدي دوراً مهماً في زيادة الإنفاق .

3. العوامل المشجعة على الاستثمار:هناك العديد من العوامل التي تشجع على الاستثمار بشكل جيد حيث تنقسم إلى عدة نقاط كالآتي(محمد فوزي ،2012،23):

أ- السياسة الاستثمارية المناسبة الملائمة : لابد أن تتصف السياسة الاستثمارية بالشفافية والاستقرار ، وأن تنسجم مع القوانين والتشريعات معها ، وأن تكون ممكنة من أجل هذه السياسة، فالسياسة الاستثمارية يتوجب أن تتوافق مع عدد من القوانين المساندة من أجل تنفذيها، والقوانين يجب إن تكون ضمن محيط معين من السياسة

الشاملة، إن الاستثمار يتطلب سياسة مناسبة ، تمنح الحرية ضمن محيط المقاصد العامة للقطاع الخاص في التوزيع والتصدير، وتحويل الأموال والتوسيع في المشاريع ، ويلزم إن تكون مستقرة ومحددة وشاملة ، وذلك بقصد أن تشجيع الاستثمار لا يتم في تشريع، وان احتوى على عدد من الامتيازات والإعفاءات والاستثناءات ، بل يتحقق نتيجة جملة من الخطط والاستراتيجيات المتوافقة التي توفر لوازم الإنتاج ، بأثمان منافسة من جهة ، وتؤمن مكاناً للبيع والشراء لتصريف المنتجات من جهة أخرى ، وهذا من الممكن إن يتوفر على:

- إرجاع توزيع الدخل وارتفاع حصة الرواتب والأجور .
- بيع المنتجات بالخارج ، أي تصديرها وإزالة العوائق كافة التي تواجهها .
- حرية دخول وخروج رأس المال ونقل الملكية .

ب- البيئة التحتية اللازمة للاستثمار(محمد فوزي، 2012، 24):

وذلك من خلال توفير المناطق الصناعية الملائمة، من حيث توفر الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات، إن نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفير حد أدنى من البنية، ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأثمان مناسبة، لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، وتندرج تحت البنية التحتية وجوب توفر العناصر الفنية، والمصاريف الخاصة، وأسواق الأسهم والبورصات، ومن المهم إن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ،ومواصلات، ومياه، واتصالات، وإيجار، وقيمة أراض، منخفضة، وهذه تشجع المستثمرين وتقلل في كلف الاستثمار.

ت- بنية إدارية مناسبة (حاكم ، 2005، 26): يجب أن تكون البنية الإدارية للاستثمار مناسبة، بعيدة عن روتين وممارسات الإنشاء والترخيص وأساليب الاستحواذ على الخدمات المغايرة ، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة هيئة الاستثمار، من دوامة الاستحواذ على تراخيص من وزارة الكهرباء، التصنيع، والبلديات، ومن ثم يصبح من الضروري مساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات ، عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن هيئة الاستثمار.

ث- ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض : إن انسجام القوانين ووضوحها وعدم تناقضها، وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها، يشجع على الاستثمار(الدويكات، 2012، 20).

ثانياً :دوافع البلد المضيف للاستثمار

هناك العديد من الدوافع التي تشجع الدول المضيفة للاستثمار على قبول هذا الاستثمار ،بل السعي لاجتذابه من خلال القوانين والبيئية الاستثمارية الملائمة ومن هذه الدوافع ما يأتي :

1- الاستفادة من التطور التكنولوجي المتقدم ،وفن الإدارة الحديثة ، التي تمتاز بها الدول المتطورة مع توزيع الخبرات الإدارية .

2-إن جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية يمكن إن يساعد في القضاء أو التقليل من البطالة، وذلك عند تشغيل جزء كبير من الأيدي العاملة في المشاريع التي يتم إنشاؤها.

3-بالاستثمار تسعى الدول المضيفة إلى زيادة مستوى الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المستثمر فيها، لاسيما عند تصدير المنتجات من قبل المشروعات المعنية إلى الخارج كما هو الحال في جمهورية تونس، التي تفرض على المستثمرين الأجانب منع بيع إنتاج أغلب المشروعات في داخل البلاد.

4-التقليل أو تخفيض حجم الواردات ،من أجل تشجيع الإنتاج المحلي ، وسد حاجة السوق المحلية منه بدلاً عن السلع المستوردة .

5-يمكن إن يؤدي الاستثمار إلى تدريب العاملين المحليين، على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة، وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة(الطعان ، 2006 ،9) .

المبحث الثاني

رأس المال البشري:مفهومه، وعلاقته بالاستثمار

يكثر الحديث عن رأس المال البشري في الأوساط البحثية والأكاديمية، إذ انه من المفاهيم التي لاقت رواجاً كبيراً من قبل الباحثين والاقتصاديين في دول العالم المختلفة، ويلعب رأس المال البشري جانباً هاماً في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يشكل رأس المال البشري أهم الموارد في الوقت الحاضر .

ويعد رأس المال البشري العملية الضرورية لتحريك القدرات والكفاءات البشرية وتنميتها بجوانبها العلمية والسلوكية، مما يؤدي إلى رفع الإنسان بمصادر ومهارات، تزيد من طاقته على العمل والإنتاج ، وتعد تنمية رأس المال البشري من القضايا الإستراتيجية الملحة، لكن لم يُؤدِ هذا العنصر دوره دون تعليم حيث يتزايد بالاستثمار ، بوسائل وأساليب مختلفة كالتدريب والتأهيل والتطوير الذي يسهم في تنمية رأس المال البشري.

المطلب الأول: ماهية رأس المال البشري

أولاً : مفهوم رأس المال البشري

لقد اهتم الكثير من الاقتصاديين في هذا المجال ، وذلك في التسعينيات من القرن الماضي، حيث كانت بداية ظهور اقتصاد المعرفة أمثال شولتز وغاري بيكر والفريد مارشال وغيرهم (شبير، 2015 : 33)، إذ يقول الاقتصادي الفرد مارشال في كتابه (أصول الاقتصاد) : إن شريحة متعلمة من الناس لا يمكن إن تعيش فقيرة ، وذلك لان الإنسان يستطيع أن يسخر معرفته بالعلم والوعي والقدرة والعمل والطموح على الإنتاج، والقدرة على الخلق والابتكار والإبداع (السلامي، 2006: 60) . كما يستطيع أن يسخر كل موارد الطبيعة ومصادرها ، وباطن الأرض وما فوقها لأجله وتحسين بمستوى معيشته وتوفير الحياة الجيدة .

على إن مفهوم رأس المال البشريالذي أخذ صيتاً واسعاً، شيئاً فشيئاً في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، التي تهتم بتقدم المجتمعات وتطورها، لهو دليل على تصاعد هذه الثقة الكبيرة بقدرة الإنسان وأهميته اقتصادياً ، وقد اعتبر (كارل ماركس)أن أثمن استثمار هو في الإنسان ،كما أدخل(ايرفينج فيشر) رأس المال البشري في مفهوم رأس المال، على أساس النظر إليه، كأي مورد يدر تياراً من العائد عبر مدة من الزمن، وأن الدخل عادة يتولد من رأس المال، فيما أشار(الفريد مارشال) إلى إن: أثمن أنواع رأس المال هو ما يستثمر في الإنسان، وهو بذلك يتوافق مع كارل ماركس في هذا المجال .

إن هذه الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات عظيمة لابد إن تدعو إلى ضرورة اعتبار رأس المال البشري كعامل مساعد لرأس المال المادي ، لا يكون أقل أهمية في عمليات التنمية الاجتماعية ، إذا لم يكن هو العنصر الأساسي في العملية باعتباره العنصر الإنتاجي الأول (الحبيب، 1981،15، 16).

لقد أوضح شولتز الذي يعد واحداً من رواد نظرية رأس المال البشري ، إن أهمية رأس المال البشري أكبر من أهمية رأس المال المادي في تحقيق معدلات أسرع للنمو الاقتصادي (شياع ، 2013 ،48) .

وتم تعرف رأس المال البشري من قبل تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2003، على أنه النواة الصلبة لرأس المال المعرفي. بينما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه :كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة (محمود ، 2010 : 7).

ويمكن أن يعرف رأس المال البشري أيضاً بأنه : العاملون الذين يتميزون بمجموعة من الكفاءات والمهارات والخبرات ، القادرة على إدخال التعديلات أو التغييرات الجوهرية وإنتاج الأفكار الجديدة والأساليب المتطورة في كل شيء في المنظمات بفضل التحسين والابتكار المتواصل ، والعقول المدبرة التي تكون ملمة بمعرفة كبيرة تجعل المنظمة لها قدرة على التميز عالمياً من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن

واقتناص الفرص المناسبة التي تتيحها التقنيـة (محمـد منـير ،2015، 8) . أمـا (عبيـد، 11،2000) فتعـرف رأس المـال البشري على إنه :قوة العقل ، والقدرة والتعلم ، والتفكير وتفسير النماذج ، وخلق المعرفة والمشاركة فيها) .

كما إن رأس المال البشري : هو جميع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شـغل الوظـائف الإداريـة والفنية ، والتي لديها القدرة الإبداعية والفوقية (العنزي، 2001، 5) .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن تعريف رأس المال البشري على إنه : جميع المهارات والمعرفة التي يمتلكها الشـخص ، علاوة على التعليم ، والتدريب والتأهيل ، ومواكبة التكنولوجيا لكي يتمكن من الاستفادة منـه في مراحـل وعمليـات مختلفة .

ثانياً : التطور التاريخي لرأس المال البشري

إن النظرة التاريخية لدراسة أي موضوع تساعد في حل المشكلات التي تواجهنـا في الوقـت الحـاضر، وتزودنـا بالمعرفة وبإطار عمل متماسك في هذا الحقل، ومن خلال مراجعة للأدبيات التي تناولـت موضـوع التطـور التـاريخي لرأس المال البشري ، نجد بأنه امتداد طبيعي لتطور إدارة الموارد البشريـة، وهـو نتيجـة للتطـورات التـي حصـلت في البيئة المحيطة بالمنظمة وحول مجتمع المعرفة، الذي يركز على القـدرات العقليـة دون البشريـة، وتحديـداً القـدرات المتميزة وذات القيمة والتفرد العالي، التي تطلبها تقانة المعلومات والتنافسية الشديدة، التي أفرزتها ظـاهرة العولمـة ،والتي برزت بشكل كبير في بداية الألفية الثالثة، والتي تطلبت قدرات بشرية يمكن لها التعامل مع هذه التحديات .

كما إن أغلب الدراسات الحديثة التي تعاملت مع رأس المال البشري ، تشير إلى انه قد برز تحديـداً في نهايـة العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، وهو نتيجة لحجم التحديات ، التـي أفرزتهـا هـذه التطورات وضرورة امتلاك المنظمة لموجودات إستراتيجية تمتلك قدرات عقلية متميزة ، يمكن تحسينها عـبر الاسـتثمار فيها (منى جبار، 2016 ،23) .

ومن الطبيعي فأن إدارة رأس المال البشري كباقي المجالات الأخرى التي تعرضت إلى الكثير من التطورات ،لتصل إلى ما هي عليه اليوم وأبرز ما أحرزته من تطورات :

1-التقدم في المعرفة حول رأس المال البشري ،وصلته بالأداء التنظيمي المستمدة من تزايد البحوث الأكاديمية، من خلال الجمع بينحقول اقتصاديات العمل وعلم النفس التنظيمي .

2-ظهور نظم المعلومات الحديثة مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ، التي تضمن سهولة الوصول إلى بيانات الموظف وجميع أشكال البيانات المالية والتشغيلية والعملاء، وتحليلها وتتبع تغيراتها في الوقت المناسب (ngin،2005 ،10) .

3-التطورات التكنولوجية وتطبيقات الأساليب الإحصائية الحديثة ،التي تسمح للممارسين والباحثين بالاستفادة من البيانات بشكل أسرع ، وأكثر فعالية لإبلاغ صنع القرار.

4- وتّعُد إدارة رأس المال البشري واحدة من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، التي تمت مناقشتها في البحوث واختلافها عن ممارسات الموارد البشرية(puntill، 2012، 426) .

إن إدارة رأس المال البشري من الناحية الإستراتيجية يمكن إن تحسن أداء الأعمال، فمن الواضح إن رأس المال البشري يلعب دوراً أساسياً في قرارات مجال الأعمال التجارية، وهذا ناتج من خط الدراسات حول الإدارة الإستراتيجية، والموارد البشرية ، وبالمحصلة إدارة رأس المال البشري تشكل جسراً بين الموارد البشرية وإستراتيجية الأعمال(معارج،2017، 6) .

ثالثاً : أهمية رأس المال البشري

يعد رأس المال البشري من أكثر مصادر الإنتاج، التي يمكن إن تشارك في تحقيق التنمية لكن لن يواصل هذا العنصر دوره من غير تعليم ،حيث يساهم التعليم في تكوين رأس المال البشري، نظريات الإنماء الاقتصادي إلى إن التقدم النقدي التقني

يرفع من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ومن هنا فان معدل الزيادة في التقدم التقني يكون أسرع كلما قوة العمل أحسن تعليماً ، كما إن تراكم رأس المال البشري يعد مصدرا من مصادر التنمية المستدامة .

ويمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاج من خلال المفارقة بين أجور الأشخاص المتعلمين وغير المتعلمين خلال الزمن ويطلق على ذلك المعيار المردود الاجتماعي للتعليم. كما إن مساهمة التعليم الايجابية في الإنتاجية ، تختلف على حسب نوعية التعليم ،وفي عصر المعرفة، الذي يعتمد بشكل أساسي على العقول البشرية ، فان تلك المهارات التي يمتلكها الأفراد ليست شرطاً أساسياً للنجاح، لأنه من خلال دراسة تجارب التنمية المستدامة، التي نجحت في تحقيقها بعض الدول ، نلاحظ انه لابد من الاهتمام بجميع العناصر المادية ، وغير المادية .(نافر ايوب ، 2010 ،7) .

وتبرز أهمية رأس المال البشري في كونه وظيفة تسعى إلى تحقيق أفضل استخدام لقدرات العاملين ومهاراتهم، وتساعد إدارة الموارد البشرية المنظمة ، في معرفة احتياجات الأفراد ومتطلباتهم ومدى توفر المهارات لديهم ، عن طريق توفير الفرص لهم للكشف عنها، وبذلك توفر الدليل الأولي الذي يساعد في تحفيز الأفراد العاملين.

وتبرز أهمية إدارة الموارد البشرية بشكل واضح، من خلال التطور في عملية تنفيذ البرامج المتعلقة بالأشخاص، من الروتين إلى الديناميكية أو التغيير تبعاً لمتطلبات المنظمة، أي أنها بذلك تعد أداة للتغيير، لأن الأخير يمثل أهم عناصر بقاء المنظمة(معارج ،2017،9).

وتمثل أهميه رأس المال البشري المعارف والمهارات والقدرات، التي تجعل العنصر البشري قادراً على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار، وتتعلق بتنمية واستقطاب، ومساندة العنصر البشري، والاستثمار فيه، وذلك باستخدام عديد من الرسائل التي تتضمن التعليم والتدريب، وإعطاء النصح والإرشاد، والتدريب الميداني، والإشراف المباشر على العمل والتطوير التنظيمي لإدارة الموارد البشرية، كما يشارك رأس المال البشري في الإنتاج الإضافي الزائد عن

إنتاج العمل غير المهارى لإفراد ذوي المهارات والمؤهلات، وإذ نجد تمييزاً بين رأس المال البشري المحدود القيمة وحدها لموظف واحد وبين رأس المال البشري العام للقيمة في مدى واسع من المهن ، ويتواصل الانتفاع المستمر بين الإنسان الهدف في مفهوم التنمية البشرية من خلال الفعل الإنساني ذاته وإسهاماته والانتفاع به في توظيف الموارد والمدخلات بالمهارة المطلوبة والكفاية العالمية وفي توليد النمو الاقتصادي المطرد (العاني، 2002) . ويمكن توضيح أهمية رأس المال البشري وحسب توجهات عدد من الأكاديميين على النحو الذي يوضحه جدول (1) أدناه .

جدول (1)

أهمية رأس المال البشري حسب توجهات عدد من الأكاديميين

الأكاديمي والسنة	الأهمية
1- Eduinsson 1997	تكمن أهمية في كونه يعكس قيمة المنظمة من خلال ثقافتها وفلسفتها .
2- ulrich 1998	يمكن المؤسسة من الاستجابة السريعة للتغييرات البيئية والتنظيمية وذلك بمساعدة القدرات التكنولوجية والمعرفية
3- bonits 1998	له أهمية في تمليك المنظمة للمعرفة التي تتولد عنه .
4- lothgren 1999	قدرته على إعطاء الحلول الجديدة من خلال الابتكار ويشارك في تحقيق الأداء المطلوب كونه مقدرة اجتماعية تعمل على صنع التفاعل والانخراط في داخل المنظمة .
5- العنزي 2001	يشارك في إدارة الفكر الإنساني بوقت قياسي وقدرة تنفيذية جيدة .
6- general 2001 Accountingoffice	له أهمية كبيرة في المنظمة حيث يحدد طبيعتها وله تأثير في قدرتها على الأداء ويشكل قاعتها المعرفية .
7- ang&chang 2005	يمتلك التأثير في الإبداع والعمليات والأداء والزبون
8- يوسف 2005	تكمن أهميته في أنه مصدر من مصادر الميزة التنافسية
9- kullan 2007	يشارك في تشجيع العاملين للاختراع والابتكار والإبداع .

المصدر:(الربيعاوي، 2015 : 15)

رابعاً : نظريات رأس المال البشري

لم تتبلور نظرية رأس المال البشري ، إلا من خلال أبحاث (شولتز) ولم تلقَ الاهتمام إلا بعد ظهور هذه النظرية ، إذ ترجع جذور هذا المفهوم إلى القرن الثامن عشر ، فقد عثر على الكثير من المحاولات في هذه المدة تهدف إلى :

- تحديد ماهية رأس المال البشري ، وإدخال الإفراد كأحد مكوناته ، والتركيز على الاستثمار في البشر لتطوير مهارات وإنتاجية الفرد .

- جذب الانتباه لأهمية العنصر البشري .

- إدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري ، الناتجة عن الموت ، أو العجز أثناء الحروب ، والذي يقلل من مخزون الثروة القومية .

- تقدير قيمة رأس المال البشري ،لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع .

- تحديد الربحية الاقتصادية لرأس المال البشري ،والناتجة عن هجرة الأيدي العاملة والاستثمار ، في مجال الصحة والتعليم والتدريب.

وفيما يأتي عرض لنظريات الاستثمار البشري (جلول، 2013، 56) :

1- نظرية شولتز SCHULTZ : يعتبر شولتز من رواد نظرية رأس المال البشري، التي تحددت ملامحها بوضوح في الستينات من القرن الماضي، حيث يرى إن حقيقة التنمية الاقتصادية تكون بصفة كبيرة عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري، وقد أشار إلى معرفة ومهارات الفرد التي تمثل شكلاً من أشكال استثمار رأس المال البشري، يمكن الاستثمار فيه، لأن هذا النوع من الاستثمار يحقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية أكثر من المعدلات التي يحققها رأس المال المادي، وهنا يرى شولتز إن رأس المال البشري يمكن أن يكون من أكثر الصفات التي تميز النظام الاقتصادي .وهناك ثلاث فرضيات أساسية لشولتز هي:

أ- يمكن تغيير الفروق في الإيرادات على وفق الاختلاف في حجم رأس المال البشري الذي يستثمر في الإفراد .

ب- إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساساً إلى المحزون المتراكم لرأس المال البشري .

ت- يمكن تحقيق العدالة في الدخل ، من خلال زيادة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي(الكعود، 77،2015) .

وقد ركز (شولتز) على اهتمامه بالتعليم باعتباره الاستثمار اللازم لتنمية الموارد البشرية وإنه نوع من أنواع رأس المال، وعلى ذلك أطلق على التعليم رأس المال البشري ما دام أصبح جزءاً من الغد، ومن وجهة نظر شولتز فإنه من الواجب دراسة كلاً من التكاليف والإيرادات المتعلقة بعملية التعليم ، فبالنسبة للإيرادات فهي تشكل ضرورة خاصة وذلك بسبب :

- ضرورة الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب إثناء مرحلة التعليم .

- تجاهل الباحثين لتلك الإيرادات الضائعة .

أما فيما يتعلق بتكلفة الخدمات ،التي تقوم بتقديمها المدرسة فهي عبارة عن تقييم لقيمة ممتلكات المدرسة المستعملة ، في التعليم إلى منحى المصاريف الحالية للمرتبات والمواد المستعملة في التعليم. ويرى شولتز إن الفائدة الاقتصادية من التعليم لا تنفي الفائدة الثقافية ، وهناك بعض من أنواع التعليم تساعد في زيادة الدخل القومي ، وتحسين قدرات وطاقات الأفراد اللازمة لإدارة أعمالهم وأداء شؤونهم ، وإن كلاً من الآثار الاقتصادية والثقافية نواتج مشتركة لعملية التعليم (جلول، 2013، 57).

2- **نظرية بيكر** GARY BECKER (beckerk،1993،29) :

يعد من أهم الباحثين الذين شاركوا في تطوير نظرية رأس المال البشري، فقد اهتم بالأسباب والأشكال المختلفة للاستثمار في رأس المال البشري ، مثل الهجرة ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، وركز أبحاثه على التدريب بشكل خاص ، على اعتبار أن التدريب يعد من أهم جوانب الاستثمار في رأس المال البشري ، وتوضيح تأثير رأس المال البشري على زيادة الإيرادات والمتغيرات الاقتصادية والعمالة .

وأكد بيكر هناك نوعين من التدريب، هما التدريب العام، والتدريب المتخصص (مفتاح، 2017،14) :

- التدريب العام: هو التدريب الذي يرفع من الإنتاجية الحدية للفرد، في المؤسسة التي تعطي له التدريب .
- التدريب المختص: فهو يضيف إلى الإنتاجية الحدية للفرد، في المؤسسة التي تعطي له التدريب بدرجه اكبر من إنتاجيته الحدية، إذا قام بعمل بأي مؤسسة أخرى .

خامساً : أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري

إن لرأس المال البشري أهمية كبيرة في تقدم وتحضر المجتمعات ، وكذلك تنمية اقتصادياتها وله أبعاد متعدد منها :

1- البعد الثقافي: إن تطور المجتمع حضارياً ، يكون بتنمية رأس المال البشري ، وذلك بزيادة عدد المثقفين والمؤهلين ، وبزيادة درجة الوعي .

2-البعد الاقتصادي: إن تعليم وتكوين الفرد يساعد على تنفيذ برامج إنمائية للبلد، لان الفرد المؤهل لديه فرصة أكبر للعمل كموطن منتج يحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلد .

3-البعد الاجتماعي: إن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ، ويكسبه سلوكيات متوازنة وايجابية، تجعله أكثر تفهماً للمشكلات الاجتماعية .

4-البعد العلمي: إن البحث العلمي والابتكار والاختراع، عوامل تشارك في التقدم التقني للبلد في جميع المجالات .

5-البعد الأمني: إن تعليم وتكوين الفرد يخفف معدل البطالة، والذي يتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي مما يسهم في الاستقرار الأمني للمجتمع (قاضي نجاة، 2014 ،59 ، 60) .

سادساً : قياس رأس المال البشري

على الرغم من وجود صعوبة، وعراقيل عدة من أجل قيـاس رأس المـال الـبشري، وذلـك راجـع لاخـتلاف آراء الباحثين، إلا أنه تم الاتفاق على أهم القياسات في الأدبيات الاقتصادية لرأس المال البشري ، يمكن إن نذكر :

1- معدل التمدرس (نسبة الداخلين في المدارس).

2- معدل القراءة .

3- نسبة الحاصلين على شهادات جامعية .

4- عدد براءة الاختراع .

5- متوسط سنوات الدراسة لدى الطبقة النشيطة من السكان(الدهان،2010،26-27)

سابعاً : مكونات رأس المال البشري

1- المعرفة :

تعد المعرفة من أهم الأدوات أو المكونات في الصراع، أو السباق بين الشركات، وكأنها تقول في لسـان حالهـا (كن أو لا تكن) ، ولهذا يلحظ إن للمنظمات الناجحة اليوم اهتماماً كبيراً بهذا الموجود الأساسي، وان قوة الدول تقاس بامتلاكها ناصية العلم والمعرفة ، وبعدد علمائها ومفكريها ، ودرجة تراكمها المعرفي ، فلقد حل الاقتصاد المعرفي محـل الصناعي، وأصبح المفتاح الرئيس لنجاح المنظمات في القرن الحادي والعشرين ، الـذي أصـبحت القيـادة فيـه لصـالح المعرفة من العاملين ذوي المهارات والمعارف(العنزي،2001، 133) .

وقد عُـرّفت المعرفة على أنها : كل شيء ضمني أو ظاهري يستحضره الأفراد لأداء أعمالهم بإتقـان، أو لاتخـاذ القرارات الصحيحة، وتم التمييز بين نوعين من المعرفة، يمكن توضيح كل مـنهما عـلى النحـو الآتي (الكبـيسي، 2014، 24):

أ . المعرفة الظاهرة :وهي المعرفة الرسمية والمنظمة، التي يمكن ترميزها وكتابتها ونقلها إلى الآخرين بواسـطة الوثائق والإرشادات العامة، وتشير إلى ماله صلة بالمعرفة حول موضوع معين .

ب. المعرفة الضمنية: هي المعرفة التي تعتمد على الخبرة الشخصية، والقواعد الاستدلالية والحدس، والحكـم الشخصي، وغالباً ما يعبر عنها في رموز أو كلمات، وتشير إلى ماله صلة بالمعرفة .

2- المهارات :

تعرف المهارة : على أنها القدرة على استعمال معرفة الفرد بفاعلية ، وفي الوقت المناسب في التنفيـذ، أو الأداء وفي الوقت المناسب ، وهي بمقام قدرة متطورة ، وتكون على نوعين : الأول ، يطلق عليها المهارات السهلة أو اللينـة ، وهي المهارات التي من الصعب مراقبتها ، إلا عند غيابها مثل مهارات الاستنتاج أو المهـارات المنطقيـة كالقـدرة عـلى حل المشكلات أو استباق التغير قبل حصوله، وهي مهارات قد تطورت نتيجـة الخـبرة والممارسـة والمعرفـة المتراكمـة، ومهارات الاتصالات والعلاقات الشخصية، كالقدرة على إدارة العلاقات، والقدرة على بناء الفرق، والقدرة على تقـديم المشورة وهي مهارات ترتبط بالقيم الشخصية، ومهـارات الإدارة والقيـادة كمهـارات الإشراف، ومهـارات التـأثير عـلى الآخرين، وتحمل المخاطرة (العطواني، 2017، 15).وهي تتمثل بالقـدرة عـلى أداء العمـل وتنفيـذ إجـراء، أو تحقيـق نتيجة باستعمال أساليب وطرائق تتسم بالكفاءة، والتميز بمـا يحقـق نتـائج أعـلى وأفضـل في الأداء (السـلمي،2001 ،35).

إن المهارات التي يمتلكها شاغلو الوظـائف، هــي المهـارة اليدويـة، والمهـارة في التعامـل والتفاعـل اجتماعيـاً ، والاهتمام بالآخرين ومساعدتهم، والتأثير في سلوك الآخرين وفي آرائهم وأفكارهم ، ويتوجب تنوعها في العاملين، فهي مهارات فنية الاستعمال في الأجهزة وبرامج الحاسوب، واستعمال اللغات ، ومهارات شخصية مثـل المبـادأة ، الاعـتماد على النفس، وقدرات قيادية، والميل للتعاون مع الآخرين ، والاتصال والتعاون معهم والعمـل كفريـق، والقـدرة عـلى تحمل التوتر والظروف الصعبة في العمل ، والقدرة على اتخـاذ قـرارات وتحليـل البـدائل واختيـار البـديل الأنسـب (الدوري وآخرون، 2010،201) .

3- الخبرات :

الخبرات: هي مورد رئيس لكل المنظمات المتنافسة، حيث أن جزءاً كبيراً من مهام عمل موظفيها يحتاج إلى ذوي الخبرات، إذ إنها توفر الأدوات الأزمة لإنجاز عمل المنظمات السياحية، والتي يمكن عن طريقها استبدال الهيكل الهرمي لتلك المنظمات بالاعتماد على مجموعة متنوعة من ذوي الخبرات ، ويقصد بها أيضاً مستوى ما يتمتع به الأفراد العاملون من معارف متراكمة ومكتسبة من العمل (الصفار، 2008، 90) ، وتكون هذه الخبرة معززة بالشهادات التي تثبت اكتساب المتقدم للعمل وما يحتاجه منها (الدوري وآخرون، 202،2010) .

4- القدرات الإبداعية :

الإبداع في المنظمات: هو طرائق جديدة للقيام بخدمة ما ، أو تغيير ما، من شأنه أن يحسن من أداء الإدارة، أو أداء العاملين، أو يمكن تعريفه على كونه خبرة انتقالية قائمة على طريقة جديدة في التفكير، ومن منظور إداري يعرف الإبداع على أنه: التغيير الذي يخلق أبعاداً جديدة في الأداء، ومن منظور صناعي فقد عرفته هيئة التجارة في المملكة المتحدة على أنه الاستغلال الناجح لأفكار جديدة (العطواني، 2017، 16)

5- القدرات التدريبية :

التدريب له أهمية كبيرة في مجتمعنا، إذ أنه يوفرُ فرصاً رسمية لاكتساب المعرفة، ويسبب امتلاك الفرد للمعرفة المكتسبة، والناتجة عن التدريب والتعليم، يتمكن الفرد من القيام بأداء مستوى أعلى عما تكون عليه الحالة في حال غياب البرامج التدريبية، إن الهدف من أغلب الدورات التدريبية، التي هي ضمن سلسلة التعلم، هو إن يتمكن المتدرب من تقديم أداء متعلق بالمعرفة المكتسبة بعد مرور وقت ، وهو ما يُقصد به بمصطلح الاحتفاظ المعرفي، وان هذا المفهوم يحتم على المتدرب أن يكتسب المعرفة، والمهارات، ووجهات النظر الضرورية ويحتفظ بها لوقت لاحق، إذ يتم استرجاعها من الذاكرة بهدف اتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة وإدراك شيء ما ... الخ (Hunt، 102،2003) .

المطلب الثاني :رأس المال البشري وعلاقته مع رؤوس الأموال الأخرى

أولاً : رأس المال البشري

يتألف رأس المال البشري من المعرفة ، والمهارات، والخبرة التي يمتلكها العمال في الشركات والمديرين أيضاً، وهي مناسبة للوظيفة الموجودة ، والقابلية على الإضافة للمزيد من الخبرات والمهارات إلى الخزين، من خلال التعلم الفردي ، إن هذا المفهوم ينبع من عدم البديل للمعرفة، والإبداع والتعلم ، والابتكار والقابليات والخبرات، وإنها بحاجة إلى أن تكون متتابعة، ويقود هذا إلى إن تراكم الإفراد الموهوبين على نحو استثنائي هو غير وافٍ للمنظمة، إذ يجب إن تكون هناك رغبة لدى الأفراد في استثمار خبراتهم ومهاراتهم في المنظمة (موساوي، 2015،38).

ثانياً : رأس المال الاجتماعي

يتمثل بطبيعة العلاقات بين العاملين بالشركة أو المنظمة الاقتصادية ،ويفترض إن هذه العلاقات تبنى على الزمالة والثقة والتعاون، حيث يكون لها أثراً كبيراً في تسهيل العمل الجماعي الكفء . وان رأس المال الاجتماعي لا يمكن لمنظمة أن تعمل بمعزل عنه، إذ انه يشكل موجوداً معنوياً لا يقل أهمية عن الموجودات المالية والبشرية ، وان استثماره بشيء صحيح يولد منفعة للمنظمة ويحقق ميزة تنافسية وان هذا النوع من رأس المال يمكن للمنظمة إن تحقق أهدافها فهو لا يشكل عائق مثل رأس المال البشري أو المادي وانه ينتج من خلال العلاقات بين الأشخاص فانه غير متاح مثل باقي رؤوس الأموال الأخرى .

ثالثاً : رأس المال الهيكلي

ويتمثل بالموجودات المعرفية التي تبقى دون اعتبار لرأس المال البشري ، وهو يمثل رأس المال الزبائني، والتنظيمي، وهو لا يشبه رأس المال البشري، وان رأس المال الهيكلي من المحتمل أن يكون مملوكاً من قبل الأمة ويمكن المتاجرة به ويمكن التعبير عن رأس المال الهيكلي بالمعادلة الآتية :

(رأس المال الهيكلي = رأس المال التنظيمي + رأس المال ألزبائني)

ويضم رأس المال الهيكلي في ثناياه نوعين مـن رأس المـال ، هـما :رأس المـال الزبـائني، ورأس المـال المنظمـي، ويعرف بالمعرفة التي يمكن اكتسابها والاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة وإجراءات الشركة وهو ما يبقى في الشركة بعـد إطفاء أضوائها في نهاية العمل ، ويعرف أيضاً بأنـه البنـاء التحتـي المسـاند لـرأس المـال الـبشري ويتضـمن العمليـات التنظيمية والتكنولوجيات وحقوق الملكية الفكرية ومصدر المعلومات والإجراءات (السلامي، 87،2006) .

أ- رأس المال الزبائني

وهو يمثل علاقة المنظمة بالزبائن وإذ يتمثل برضا الزبون وولائه ومدى المحافظة علـيهم مـن حيـث السـماع لمقترحاتهم وإيجاد الحلول للشكاوى وتوفير حاجات الزبائن ، ويتمثل أيضاً بالمعرفة التي تشـتق مـن أكـبر عـدد مـن الزبائن الراضين الموردين والمعول عليهم ذوي الولاء ومن المصادر الخارجية الأخرى .

ب- رأس المال المنظمي

وهو يعبر عن طاقات المنظمة في سمعتها، حقوق الاختراع، البضائع، والعلامات التجارية، وهـو يتمثـل بـرأس المال الإبداعي: الذي يعني البحث والتطوير، وبـراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة، واطلاقـات المنظمـة في أسـواق المستقبل. فضلاً عن رأس المال الذي يتضمن البحث والتطوير : ويتكون من الأنشـطة والمشـاركة في المعرفـة ونشرهـا وإنتاجية صناع المعرفة والعمليات الوظيفية .

المطلب الثالث :إدارة رأس المال البشري وأهدافه

أولاً : إدارة رأس المال البشري

تؤكد المنظمات في عملها على رأس المال البشري ، وهذا يعكس وجهة النظر التي تقول إن قيمة السوق لا تعتمد بصورة كبيرة على الموارد المادية فقط ، ولكن تعتمد على الموارد الخفية ، التي تتمثل بالموارد البشرية ، إذ أن جذب العاملين والاحتفاظ بهم هو جزء من المعادلة حيث يتطلب من المنظمة (AFroozet al،2010،47) إن ترفع من مستوى القابليات والمهارات لدى العاملين، وذلك من خلال التعلم الفردي أو المنظمي، وخلق بيئة تساعد على ذلك ، وتخلق المعرفة والمشاركة فيها . فإدارة رأس المال البشري تعتمد على الحصول على مهارات وقابليات مناسبة من الأشخاص المناسبين في الموقع المناسب والبيئة المناسبة ، ومكافئتهم أيضا على عملهم ولذلك لتحفيزهم للعمل بشكل أفضل ، فضلا عن التدريب ، وتحسين الإنتاجية وتطوير رأس المال (المومني،2011،35) .

إن إدارة رأس المال البشري هي إدارة للمهارات والقابليات والمعرفة، وحيث إن معظم المنظمات لا تدرك مدى الأهمية المميزة للمعرفة والمهارات فيها ، فإنها لا تتمكن من إدارة رأس المال البشري بشكل صحيح وبكفاءة، سعياً وراء الاستثمار فيه وتحسين الواردات الاقتصادية، فوصف الوظائف لا يتم فيه تحديد المعرفة والمهارات بشكل دقيق ، وكذلك لا تتوفر معلومات عن الأشخاص الذين يمتلكون هذه المهارات ، وأن إدارة المهارات لا تكون منعزلة عن وظيفة الموارد البشرية في المنظمة، وذلك لأنها بالأساس تبدأ بإستراتيجية الأعمال أو القدرات الجوهرية المنشودة لها (المشهداني، 2012) .

وتحاول إدارة رأس المال البشري جذب واستقطاب العاملين الممتازين، من ذوي الخلفيات المتنوعة والاحتفاظ بهم، لضمان الأداء ذي المستوى العالي، إلا أن إحدى المشكلات التي واجهت عدد من الشركات الرئيسية، هي كيفيه الاحتفاظ بالعاملين الممتازين في بيئة العمل التنافسية، ويحاول مديرو الإعمال الشغوفين جلب أفضل المواهب لتقوية جودة ، وكفاءة عامليهم ، لكي تحافظ الشركات على البقاء في الطريق الصحيح ، وذلك باستعمال أفضل

البرامج التدريبية لإدارة هذه المواهب ، وبذلك تحدث ولاء للعمل لدى العاملين (النعمة،2010،215) .

يوجد عنصران أساسيان في إدارة المهارات والمعرفة لدى العاملين بكفاءة هما :

1-إدارة وتحسين المعرفة والمهارات المرتبطة بالعمل نفسه .

2-تحديد وإدارة مهارات الأشخاص العامين ومعرفتهم .

إن العنصر الأول يبنى بدراسة متطلبات المهارات، والمعرفة المرغوبة في الوظائف بحيث يتناول طبيعة الإفراد وماهيتهم، وهذه الأفكار ليست جديدة، إذ أن الكثير من المنظمات صرفت الجهود والأموال لتحديد المتطلبات، والاحتياجات المعرفية، والمهارية للوظائف فيها، وذلك بهدف تحديد معدلات الأجور، والمستلزمات التدريبية، وأغراض الوظائف في هيكل المنظمة، في ضوء المقدرة الجوهرية لها، وان قائمة المهارات التي لا تتناسب مع المقدرة الجوهرية للإعمال، لا تعد ذات قيمة إستراتيجية، ولا تضيف للمنظمة مقداراً اقتصادياً، أو جوهرياً (السلامي، 2006 ،34)

أما العنصر الثاني فإن التخمينات تقترح بأن (50- 90 %) من خلق القيمة في المنظمات، تأتي ليس من الموجودات المادية التقليدية فقط، ولكن من إدارة رأس المال البشري، وان أفضل مثال على ذلك هو شركة مايكروسوفت حيث أن أغلب قيم الأسهم تأتي من موجودات خفية، وهي المعرفة الجماعية وخبرة موظفي الشركة.

وإن المورد الرئيس لم يعد المال، أو مكائن فحسب، بل رأس المال البشري وإدارته أصبحت ضرورية لبقاء وفاعلية المنظمات (المومني،2011، 36) .

ثانياً : أهداف إدارة رأس المال البشري

تهدف أدارة رأس المال البشري إلى تحقيق العديد من الأهداف اتي يمكن توضيحها على النحو الآتي (المـومني ،2011،37):

1. إدارة وتعظيم إنتاجية الإفراد بوصفها من الموجودات .
2. تحقيق ربحية ونجاح متزايد في الأعمال .
3. تنظيم رؤوس الأموال البشرية مع احتياجات العمل .
4. جعل الأفراد كمورد للميزة التنافسية في تقديم قيمة متميزة للزبون .
5. خلق أنظمة وأدوات أفضل وبناء مقدرات قابلة للتسويق .
6. تبني المنظمة الالتزام بتطوير المهنة .
7. تحسين الإدارة والقيادة ، وتقييم وتوقع متطلبات، وقابليات القوة العاملة.

المبحث الثالث

العلاقة بين الاستثمار ورأس المال البشري

يعد الاستثمار في رأس المال البشري من أهم الأمور التي تهتم بها المجتمعات على اختلاف نظمها ومعدلات نموها، حيث تبين إن العنصر البشري ليس هو أحد مكونات الإنتاج ومحددات الإنتاجية فحسب، بل هو المؤشر الرئيس في كل مكونات التنمية ، ومن هنا بدأ الاهتمام به والى توجيه الاستثمار إليه .

المطلب الأول :الاستثمار في رأس المال البشري ومجالاته

أولاً : مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري

1) رأس المال البشري

يمكن القول أن التعارف التي تناولت مفهوم رأس المال البشري قد تعددت بتعدد الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع ، إذ عرفه مايكل تودارو بأنه : الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد وهي تشمل على المهارات والقدرات والقيم والصحة والأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم (مقاتل،2013 ،64)

ويعرف بأنه: عدد من المفاهيم والمعلومات والمعارف من ناحية، والمهارات والخبرات من ناحية أخرى، والسلوكيات والاتجاهات والقيم والمثل من ناحية ثالثة التي يحصل عليها الإنسان من خلال نظم التعليم النظامية، وغير النظامية والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بذلك من المنفعة والفوائد الناتجة من عمله (keely ،26،2007)

2) الاستثمار في رأس المال البشري

إن الاستثمار في رأس المال البشري بمعناه العام : هو تنمية شاملة للطاقات والقدرات الذاتية، وزيادة معارف ومهارات أفراد المجتمع، من أجل تعبئة طاقات الأفراد وتطوير إمكانياتهم المتعددة وموهبتهم الجسدية والعقلية ورفع مكانتهم ليمكن استخدامها بصورة مبدعة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة كافة (الركابي،1981،27).

كما يُعَّرفُ الاستثمارُ في رأس المال البشري ، بأنه الإنفاق على تطوير القدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة كفاءته (أبو رغيف والعكيلي، 1998،157).

وأيضا يعرف ، بأنه استعمال قسم من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تقدم إمكانيات ومعلومات ومهارات وسلوكيات الفرد من أجل زيادة طاقته الإنتاجية ، وطاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من المنتجات والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لأعداده ليكون مواطناً جيداً في مجتمعه (AZam & ahmed،2010، 220) .

وعرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECSOCO بأنه: عبارة عن عملية إنماء ومعارف ومهارات وقدرات الأشخاص، أو أفراد الجنس البشري الذين يشاركون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما، أو يمكنهم إن يشاركوا فيها على ألا يقتصر هؤلاء الأشخاص على السكان العاملين، بل يمتد إلى الاشتراك الحقيقي، أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاستثمارية أو الاقتصادية والاجتماعية ، وهنا قام المجلس بتحديد ثلاثة أشكال رئيسة لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية ، هي :

أ. الاستخدام الأحسن، أو الأمثل للأيدي العاملة، عن طريق إيجاد فرص التوظيف الملائمة .

ب.تأييد الجهود المبذولة على تحقيق التنمية الاقتصادية، من حيث المساهمة من قبل جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك .

ت. تحسين ورفع إنتاجية العاملين، من خلال توفير التدريب والتعليم المهني (الكعود ،2015،87) .

مما تقدم يمكن إن نستنتج أن الاستثمار في رأس المال البشري هو :مخصص لإنماء مهارات ومعارف وقدرات الموارد البشرية التي تعمل ، والمنتظرة بالكيفية التي تسمح بتحقيق مقاصد التنمية الاستثمارية ، أو الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

ثانياً : نظريات الاستثمار في رأس المال البشري

على الرغم مـن إن نظريـة الاسـتثمار الـبشري لم تتبلـور كنظريـة سـوى في أبحـاث شـولتز، وان فكـرة تقيـيم الأشخاص كأصول بشرية لم تتلقَ صدى واسعاً، إلا بظهور تلك النظرية، إلا إن الجذور الحقيقية لهذه المفـاهيم تعـود إلى القرن الثامن، التي شهدت الكثير من المحاولات في هذه الحقبة هدفت إلى لفت الانتباه إلى فائدة أو أهميـة رأس المال البشري، وإدخال المهارات الفرد كأحد مكوناتـه والتركيـز عـلى اسـتثمار في رأس المـال الـبشري لتطـوير مهـارات وإنتاجية العامل، إن تقدير قيمة رأس المال الـبشري لتحديـد الضرورة الاقتصـادية لمخـزون المـوارد البشريـة إن صـح التعبير، ولتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع، وكذلك تحديد الربحية اقتصادية لرأس المـال الـبشري ، لناتجة عن هجرة الأيدي العاملة والاستثمار في جانب التعليم والتدريب والصحة (لبنى، 2015، 20).

1- الاستثمار في التعليم على وفق نظرية شولتز:

سعى شولتز في البحث عن تفسيرات أكثر جدوى لتفسير الارتفاع في الدخل، فسعى إلى تحويـل الحيطـة مـن مجرد الاهتمام بالمكونات العينية لرأس المال إلى المراعاة بهذه العناصر الأقل ماديـة وهـي رأس المـال الـبشري، فقـد لاحظ شولتز إهمال الباحثين للثروة البشرية وتجنب أي فحص ممنهج لتلك الثروة، لذا فقد ركز اهتمامه للوصـول إلى نظرية الاستثمار في رأس المال تهدف إلى انجاز التنمية الاقتصادية .

ويعد مفهوم شولتز للاستثمار في رأس المـال الـبشري إسـهاماً عظـيماً في الاقتصـاد حيـث بـين وجـوب اعتبـار مهارات وقدرات ومعرفة الفرد نوعاً من أنواع رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه .

وحسب رأي شولتز هذا النوع من الاستثمار قد أنجز مسـتويات سريعـة للنمـو في المجتمعـات الغربيـة عـمّا حققه الاستثمار في رأس المال الجوهري (المادي) ، ونمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أفضـل الملامـح المميـزة للنظام الاقتصادي ، فقد بنى شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فروض رئيسة هي :

أ- إن النمو الاقتصادي الذي لا نستطيع تفسيره بالارتفاع في المدخلات المادية، يعود بشكل أساسي إلى الارتفاع في المخزون المتجمع (المتراكم) لرأس المال البشري .

ب- يمكن تفسير الاختلاف في الإيرادات على وفق الاختلاف في حجم رأس المال البشري الذي يستثمر في الأفراد .

ت- يمكن تحقيق العدالة في الدخل عن طريق الزيادة في نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي (شولتز، 1975،41) .

وقد ركز شولتز اهتمامه على عملية التعليم، وذلك لأنه يعتبر استثماراً مهماً وواجباً لتنمية الموارد البشرية ، علاوة على أنه يمثل نوعاً من أنواع رأس المال ، ومن ثم أطلق على التعليم اسم رأس المال البشري طالما أنه يصبح جزءاً من الفرد الذي يتلقاه.

وبما أن هذا الجزء أصبح جزءاً من الفرد نفسه فانه لا يمكن الاتجار به، أي بيعه أو شرائه أو معاملته كحق مملوك للمؤسسة ، وعلى الرغم من ذلك فان هذا القسم (التعليم) يُعَد نوعاً من أنواع رأس المال طالما أنه يستطيع أن يحقق خدمة منتجة تحوي قيمة اقتصادية ديناميكية .

2- **الاستثمار في التدريب على وفق نظرية بيكر:**

يعد بيكر من أهم الاقتصاديين أو الذين شاركوا في تطوير نظرية رأس المال البشري، فالعديد من الكتب ظهرت بعد أن نشر كتابه رأس المال البشري في العام 1964، فقد قام بيكر بالتركيز على دراسة النشاطات المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي، من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري ، حيث بدأ الاهتمام بدراسة الإشكال المتنوعة للاستثمار البشري (Becker،1993،29) من التعليم والهجرة والرعاية الصحية ، مع الاهتمام الكبير بأبحاثه بصورة خاصة على التدريب، الذي يمكن أن يكون كالاستثمار في الإنسان وذكائه فتضعه في جذر عملية التغيير ، كما أن هذه الوضعية تضع عليه مهاماً جديدة ، لهذا يتعامل مع التدريب بمنطق الاستثمار ،

وهو بالطبع ما يجعلنا نعود إلى المفهوم الاقتصادي للاستثمار ، الذي يتميز بأنه (فرعون،2010، 18):

أ. يزيد الإنفاق من قدرة الإنتاجية .

ب. يتراكم الإنفاق إذ يتمثل برأس المال القابل للامتلاك في الإنتاج المستقبلي .

ت. إنفاق له قيمة ذاتية تكون قابلة للتحويل إلى السوق.

ثالثاً : عناصر استثمار رأس المال البشري

يتضمن رأس المال البشري عدة عناصر، إذ يرى(lothgren،1999،15) أن رأس المال البشري يتكون من العناصر الآتية :

1- الابتكار: ويقصد به القدرة على تقديم حلول جديدة بدلاً عن استعمال الأساليب التقليدية بشكل مستمر، إن هذا الجزء من رأس المال البشري ضروري وأساسي لإبداع العاملين ولمقدرة المنظمة للتكيف مع المواقف الجديدة .

2- المقدرة الحرفية: وهي عبارة عن المستوى التعليمي والخبرة، التي يمتلكها العاملون، فضلاً عن المعرفة المستعملة لأداء الأعمال بشكل فاعل، وتقسم المقدرة التخصصية إلى: المعرفة والمهارة ، فالمعرفة هي سمة نظرية، وتوصف في بعض الأحيان بأنها رقمية، أي إن العاملين في الصناعة على سبيل المثال أما أن يعرفوا أو لا يعرفوا، بينما المهارة تتسم بسمة تطبيقية يطلق عليها أحيانا تناظرية، إذ أن العامل على سبيل المثال قد يعرف معرفة كبيرة أو قليلة أو بتفاصيل، ويتضمن مصطلح المهارة الأداء الفاعل.

3- المقدرة الاجتماعية: هي القدرة على التفاعل والاقتران مع الآخرين، وهي ضرورية لتعاون الفرد مع الأفراد الآخرين في المنظمة لتحقيق الأداء المرغوب به .

وان المنظمات التي تريد أن تحقق قدرات تنافسية في استثمار عناصر رأس المال البشري عليها أن تهتم بما يأتي (الصفار،2008،89) :

أ- معرفة العاملين: وتشمل قدرة العاملين على فرز وجمع وتفسير واستعمال المعلومة المقبولة وذات القيمة والإفادة منها .

ب- خبرة العاملين: ويقصد بها مستوى ما يتمتع به الأفرادُ العاملون من معرفة متراكمة مكتسبة من الوظائف الحالية والوظائف السابقة .

ت- مهارة العاملين: وتمثل القدرات التي تكتسب بالتمرين والتجربة بالعمل .

ث- معنويات العاملين: وهو اتجاه يحمله الأفراد والجماعات في المنظمة يساعدهم على العمل معاً كفريق واحد .

4- الابتكار والتجديد للعاملين: ويعكس مدى إدخال التحسينات على الخدمات والمنتجات، التي تقدمها المنظمة، ويشير إلى إنتاج سلعة، أو خدمة، أو أي نشاط فعلي (القرشي، 2013، 141) .

المطلب الثاني: محددات الاستثمار في رأس المال البشري

ترتبط عملية تنمية رأس المال البشري بجزأين متكاملين أولهما يكون مختصاً باكتساب المعرفة والعلم والمهارات لكونها جزءاً من التأهيل، وثانيهما يتعلق بمهام العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين أو تحديد محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي :

أولاً: التخطيط: وهو وضع الأساس لبناء الإنسان، ومعرفة متطلباته واحتياجاته ، من المهارة والمعرفة المهنية العلمية وغيرها ، والوسائل الفعالة لتلبية تلك الاحتياجات من خلال فترات زمنية معينة (ال الشيخ، 2008،3) .

ثانياً: التوظيف: يتم من خلاله أتاحه فرص عمل للقوى البشرية، التي تم تأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب، بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات، التي تكتسبها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجمع ، وإسهام في توفير احتياجاته(الحمداني وآخرون، 2013،95) .

ثالثاً:التنمية: يمثل هذا العنصر التحديد(الإطار) التنظيمي، والتنفيذي الذي يحقق الأهداف التي توضع في محور التخطيط وانجاز البرامج، حيث يتم عن طريقه توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للعمل بخطوات تنمية الموارد البشرية (رابح عرابة، 2012، 12) .

وهناك عوامل أخرى ترتبط بالاستثمار في رأس المال البشري وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى:

أ. العوامل الجغرافية: التي تضم موقع البلاد من الخريطة ، وبيئتها الطبيعية ، ومصادر مواردها ومناخها، فالمناخ يبين بداية السنة ونهايتها .

ب. العوامل التاريخية: حيث تتميز الدول الحضارية بكونها ولادة للمبدعين .

ت. مركز استقطاب دولي كونها دول غنية بالموارد الطبيعية .

ث. النمط الإيديولوجي: يتمثل بالسلطة الحاكمة .

ج. إدارة الاستثمار والجوانب المتعلقة بقانون الاستثمار .

ح. العوامل السكانية: يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بالعوامل السكانية، ومستوى النمو السكاني، حيث يتم من خلاله تحديد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية للكمية المطلوبة من الموارد التعليمية ، كما يترتب على الارتفاع في مستوى النمو السكاني الحاجة إلى المزيد من هذه الموارد (العطواني، 22،2017) .

خ.العوامل الاجتماعية: وتشكل المؤثرات التي ترتبط بالديانات واللغة والمكون الاجتماعي ويأتي الدين بطريقة مباشرة في النظام التعليمي، مع تشبث المجتمع بالمحافظة على المعتقدات الدينية، مما يتوجب على المختصين وضع المناهج التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية، وتثبت العقائد والمبادئ ، والالتزامات المرتبطة بها، أما بالنسبة للغة فتؤدي وظيفتها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تمثل التراث الثقافي الفكري للمجتمع، ووسيلة التعبير والحوار والاتصال بين الأفراد .

د.عامل الاستقرار السياسي والاقتصادي: يوجد ارتباط وثيق بين التعليم والتدريب، حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية، من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومنهاجها والأسلوب المتبع ، ومدة توفير الكلف سواء للإنفاق الشامل عليها أو لدعمها كما إن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالعمالة المدربة والمؤهلة (إبراهيمي،2012، 10) .

ذ.العوامل السياسية: إذ تؤثر الأوضاع السياسية في البلد على حراك النظام التعليمي ويختلف من دولة إلى مجموعة من الدول الأخرى (جلول، 2013، 66) .

المطلب الثالث :التدريب ورأس المال البشري

يعد رأس المال البشري هو العامل الرئيس في توليد النمو والازدهار ، في مستقبل استثمارات الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب ، لذلك فانه مصدر القلق الرئيس بالنسبة للأفراد والمنظمات والحكومات ، على اعتبار أن رأس المال البشري ، هو المحدد الأساس في تفسير تقدم أو هبوط مستوى الأمم، فضلاً عن كونه العامل الرئيس في تحديد دخل الفرد (معارج، 2017).

إن تأثير رأس المال البشري في المؤسسات يعد أقل وضوحاً، وذلك لأن فائدة استثمارات رأس المال في الصفات البشرية ورأس المال البشري، ترجع للفرد وليس للمنظمة على اعتبار انه المستفيد الأول من هذه الاستثمارات . التركيز على التدريب المهني المستمر الذي يحدث داخل المنظمات بصورة جزئية أو كلية من قبل أرباب العمل، تم الإشارة إليه في مسح الاتحاد الأوروبي للتدريب المهني المستمر، الذي يبين أن التدريب الذي تقوم به المنظمات في السويد يؤدي دوراً متزايد الأهمية في خلق المعرفة الجديدة والمهارات في المجتمع. وقد زاد التدريب في السويد إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، من نحو(2.5٪) في عام 1999 إلى ما يقرب من (3.5٪) في عام 2001 (hansson ، johanson، leitner ، 264 :2004).

وتقدر دراسة نرويجية أن الوقت الذي يقضيه الموظف في التدريب الرسمي والتدريب غير الرسمي يصل إلى (6-4٪) (Stoican ، 56 ،2013) من وقت العمل، ولذلك فإن تأثير التعليم والتدريب على أداء المنظمة هو قضية مهمة، ليس بسبب كونها استثمارات بمبالغ كبيرة كل عام في المعرفة والمهارات فقط ،ولكن أيضاً من المهم أن نعرف من المستفيد من هذه الاستثمارات ،وأن رأس المال البشري هو القيمة المحصلة من الاستثمار في رأس المال البشري لصاحبها، وأن أصحاب رأس المال البشري هم الإفراد المستثمرون . وقد أظهرت الأبحاث والدراسات في الآونة الأخيرة بأنه حان الوقت للتركيز على رأس المال البشري، بدلاً عن كونه أحد المواد المستعملة في إنتاج الخدمات ، وانه ينبغي إن ينظر إلى الموظف إلى أبعد من ذلك ، باعتباره

استثماراً في الموجودات، وعلى الرغم من أهمية رأس المال البشري ، إلا أن هناك صراعاً حـول أفضـل السـبل لقيـاس استثمار رأس المال البشري.

المبحث الرابع

الاستثمـار في التعليـم

من المعروف إن عملية التعليم ، عملية موجهة بالأساس إلى العنصر البشري ، بغية تأهيل وتطـوير إمكانياتـه وتحشيد طاقاته وتعبئتها باتجاه خدمة المجتمع من خلال فاعلية مسؤوليتها في العملية التنموية الكبرى والشـاملة، ويعد التعليم من أهم الوسائل التي تشارك بشكل واضح في تنميه الموارد البشرية (سميرة، 2005)، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الأساسية التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها ،ومنهـا تـوفير المعلومـات للفـرد ، التـي تـؤدي إلى تطوير الوعي وثقافة الفرد ، ومن ثم المجتمع وتزويد المهارات والمعارف للفرد ، لكي يتمكن من القيام بعملـه ،فضـلاً عن أن التعليم يتجه في جزء مهم من نشاطاته إلى إعداد الباحثين للعمل في مؤسساته ومعاهده التعليمية وفي المراكز ذات الصلة بالبحث العلمي ، ويعتبر مؤشر الأمية أحد أهم المـؤشرات المسـتخدمة لقيـاس رصـيد رأس المـال الـبشري (فرج، 2017،107)

أولاً : تعريف التعليم

هو التصميم المنظم المقصود للخبرة (الخبرات) التـي سـاعدت المـتعلم عـلى انجـاز التغيـير في الأداء، ويُعنـى بإدارة التعلم التي يقودها عضو هيئة التدريس داخل المؤسسة التعليميـة أو خارجهـا بقصـد مسـاعدة المـتعلم عـلى تحقيق أهداف ونتائج التعلم المستهدفة (نمور، 2012،14) .

كما يعرف التعليم بأنه : عملية منظمة يتم من خلالهـا اكتسـاب المـتعلم الأسـس البنائيـة العامـة للمعرفـة، بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف ،وبظهور المدنية وتطورهـا ، أنشـأت المـدارس ، أو مـا يعـرف بـالتعليم النظامي الذي يطلق عليه في مجتمعاتنا العربية (التربية والتعليم) والتـي تتفـق تمامـاً مـع أصـول التركيـب اللغـوي للترجمة الانجليزية Education، بمعنى الإنماء والرعاية (فليح حسن، 1980،145) .

ثانياً : التعليم العالي (التعليم الجامعي)

هو مرحلة متقدمة من التعليم ،يتلقى فيها الطالب تعليمه في الجامعات أو في الجامعات الحرفية (الكليات الخاصة ،كليات الفنون العقلية، وكليات تقنية ... الخ) وفي أي منظمة (مؤسسة) جامعية ثانية تمنحه شهادة جامعية.

ويختلف التعليم العالي عن التعليم الأولي، وذلك يدرس الطالب في الجامعات مجالاً متخصصاً يؤهله للعمل في أحد مجالات العمل بعد أن يأخذ إحدى الشهادات في تخصص معين خلال دراسته الجامعية.

وينقسم التعليم العالي إلى ثلاث مراحل يستطيع فيها الطالب إن ينتهي من دراسته في إي منها :

- المرحلة الأولى: (البكالوريوس) ويستمر فيها الطالب من أربع إلى خمس سنوات حسب الفرع أو التخصص الذي تم الدراسة فيه واختياره، باستثناء دراسة الطب التي تمتد لست سنوات .

- المرحلة الثانية: الماجستير، يستمر فيها الطالب سنتين من الدراسة حسب الفرع الذي يدرسه أو التخصص الذي اختاره، وحسب نشاطه وحسب النظام الذي تتبعه الجامعة ويقدم فيها بحثاً في موضوع يختاره في تخصيص علمي من ضمن دراسته ، يكون جزءاً من متطلبات نيل الشهادة (أو الدرجة العلمية) .

- المرحلة الثالثة: الدكتوراه، ويستمر فيها الطالب ثلاث سنين، و أكثر حسب التخصص الذي اختاره وحسب نشاطه وحسب النظام، الذي تتبعه الجامعة ، وفي نهاية المدة يقوم الطالب بتقديم بحث في موضوع يتخصص فيه علمياً، في حلقه نقاشية تتكون من لجنة من الأساتذة من خلالها يتم إعطاءه هذه الشهادة .

ثالثاً : مفهوم اقتصاديات التعليم

يعد التعليم العنصر الرئيسي المؤثر في تكوين رأس المال البشري ،لذا يتم التركيز على الاستثمار في التعليم، أو ما يسمى باقتصاديات التعلم (اسعد حمدي، 2017،339) .

ومن رواد اقتصاديات التعليم آدم سميث adam smith ، الذي بين في كتابه (ثروة الأمم) أهمية التعليم ووضع بين مكونات التعليم ورأس المال الثابت ، الذي تم تعرفه بالإمكانيات المتسببة والمفيدة لبعض فئات المجتمع، والتي يساهم التعليم في تقويمها وبنائها. وقد وقف الفريد مارشالAlfred Marshall ، عند أهمية التعليم بوصفه استثماراً قومياً، وتمثل في أكثر صور رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع ، وهناك محاولات جادة لتقدير قيمة الكائن الإنساني ، منها محاولة وليام بيتي william petty ، الذي بني تقديراته على رفع مهارة العاملين من خلال التعليم والتدريب (فاروق فلية،2007،18) .

وينظر إلى اقتصاديات التعليم بوصفها فرعاً من فروع علم الاقتصاد ، ويتم في جوانب التعليم للعملية التعليمية بما فيها من تعليم وتدريب في جميع المراحل ، وينظر إلى اقتصاديات التعليم من منظور اقتصادي ، من خلال عدة نوافذ مثل التعليم في ضوء أهداف الاقتصاد ودراسة اقتصاديات الموارد البشرية ، وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة والإنتاجية التعليمية وقياس المخرجات في ضوء المدخلات (اسعد حمدي، 2017،339) .

رابعاً : علاقة التعليم بالتنمية (سكنة فرج، 2015 ،92)

يمثل التعليم استثماراً نافعاً بشكل كبير ، فهو جزء هام من الاستثمار البشري، كما إن تكلفة الفرصة المفقودة (الضائعة) من الإنفاق على التعليم وغيرها من الكلف، يتم تعويضها بشكل أكبر من حيث الفوائد التي تتراكم للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع كلياً في صورة إرباح اكبر، والإنتاجية مرتفعة وأيضاً، من حيث القيادة الأحسن والقدرة الأفضل على الحركة الاجتماعية .

وللتعليم اقتصاديات خارجية كثيرة فالإنسان متلقي التعليم دائماً ينشر المعرفة حوله ويجعل شركاؤه من العمال أكثر إنتاجاً ، ودائماً تستفيد المجموعة من الإفراد المتعلمين ، وهي أيضا تتأثر سلباً من الإفراد غير المتعلمين ، والتعلم حاجة اجتماعية وهو يساهم في إيقاف الجريمة، أو تقليلها وارتفاع الوعي الاجتماعي ، وتنقية الأذواق والأخلاق والسلوكيات، فهو يسهم في تغيير أشكال الحياة والاستهلاك .

ويساهم كذلك في جعل توزيع الدخل أكثر عدالة ، وهو أمر مازال موضع عدد من الدراسات، ويحتمل أكثر من الجدال والحوار حالياً وفي المستقبل أيضاً، كما يشارك التعليم في وضع تغيرات جيدة في الاتجاهات العامة للأشخاص والمنظمات الوطنية، باتجاه العمل والانغماس في العمل وارتفاع الإنتاج وتثبيت البني الفوقية، ومنظومة القيم في المجتمع .

خامساً : العوامل المؤثرة على الاستثمار في التعليم

تعاني الكثير من الدول النامية من التأخر في توفير الاستثمارات الواجبة لتنفيذ خطط وبرامج التعليم ،والتعليم العالي من ناحية ، وسوء استخدام الاستثمارات المتاحة من ناحية أخرى، وهذا يرجع إلى ضعف أو سوء استخدام الكفاءات (زلزلة،2011،3،4) .

وهناك دراسات تشير إلى تفاوت في الإنفاق من دولة إلى أخرى على التعليم في كافة مراحله المختلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، ويعود هذا التفاوت إلى الكثير من العوامل من أهمها مدى توفير الموارد المالية، وكذلك البنية المؤسسية الموجودة في المجتمع، ومدى توفر المصداقية والكفاءة والفاعلية، ومدى القدرة على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المواطنين واحتياجات التنمية (إسراء ، 2016،57) .

وتؤثر مساواة توزيع مخصصات الاستثمار في مراحله المختلفة داخل قطاع التعليم من ناحية، وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والنقل والمرافق والإنفاق العسكري والأمن من ناحية أخرى إيجاباً أو سلباً على نتائج التنمية، لذلك من

الضروري أن يراعي المخططون التنسيق والتكامل والشمولية والعدالة في توزيع الاستثمارات، بين أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية (جريو، 2005،154) .

ويجب التأكد من جدوى الزيادة في الاستثمار في التعليم، وليس في التوسع الأفقي في مؤسساته فحسب، بل للرقي والتطوير في النوعية والجودة التعليمية في الوقت ذاته، بحيث يصبح العائد من الاستثمار في التعليم يفوق الإنفاق عليهِ، وبما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، إذ إن الإنفاق المتزايد على التوسع الأفقي في المؤسسات التعليمية قد يكون على حساب الأخذ بعين الاعتبار التميز في كفاءة وجودة العملية التعليمية، كما قد يكون على حساب الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى ضرورية للتنمية، وبذلك يؤدي الاستثمار الأفقي في التربية والتعليم إلى نتائج لا أمل فيها منه، فقد يشارك في تحول شكل البطالة السائدة في المجتمع من بطالة أمية إلى بطالة مقنعة، والى زيادة عمق الفجوة بين نوعية مخرجات التعليم، وبين متطلبات التنمية المستدامة (السطري، 2011 ،22) .

سادساً : الإنفاق على التعليم

بالنظر لأهمية التعليم كمحرك حقيقي لعملية التنمية ، من خلال تركيز الاهتمام بالعنصر البشري ،فإن الإنفاق على التعليم يعد استثماراً في العنصر البشري، مما يساهم في تحقيق النمو والتطور في المجتمع بشكل كبير، إذ يساهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية بالتعليم، وبذلك رأت منظمة اليونسكو أهمية الإنفاق على التعليم من خلال ما يأتي: (اسعد حمدي، 2017 ،346) .

1-الاعتراف بالتعليم العالي بكونه استثماراً اجتماعياً يحتاج إلى تخصيص الاعتمادات الواجبة له من الأموال العامة .

2-البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يحصدون فائدة من التعليم العالي ،بما في ذلك القطاع الاقتصادي والمجتمعات المحلية والآباء والطلبة .

3-وجوب ارتفاع فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها في ترشيد استعمال الموارد المتوفرة .

لذلك فان الحكومات في البلدان المختلفة أولت في هذا المجال اهتماماً كبيراً لهذا القطاع . إذ يعد الإنفاق على التعليم مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي ، ويرتبط بعدة أمور منها الفلسفة الاقتصادية المتبعة ، ويظهر أثره من خلال تزويد التعليم بالقوة الشرائية الضرورية ، بالشكل الذي يمكنه من الحصول على المدخلات الإنسانية والمادية. وغالباً ما تقاس أهمية التعليم بمقدار ما يرصد له كنسبة من الموازنة العامة للدولة أو من الدخل القومي، وكلما ازدادت هذه النسبة أشار هذا على اهتمام الحكومة بالتعليم، وفي المقابل ليس من الضرورة أن يكون ارتفاع هذه النسبة مؤشراً لجودة التعليم في هذا البلد أو ذاك، فقد لا تستغل هذه الأموال بالوسائل المناسبة (مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 14،2007) .

سابعاً : العائد من التعليم

لاشك إن تركيز النظرة الاقتصادية لأي مشروع اقتصادي تكون متمثلة بحساب العائد من الاستثمارات الموظفة في هذا المشروع ، بالمقارنة مع الكلف التي استلزمها قيامه .

ولما كنا قد اعتبرنا التعليم نشاطاً إنتاجياً في الأمد الطويل ، فإن الإنفاق فيه يعد استثماراً للموارد من أجل تحقيق منافع معينة، فلا بد أن يقودنا هذا الاعتبار إلى التساؤل عن مقدار الدخل الصافي ، الذي يأتي من هذا النشاط قياساً بما ينفق عليه من أموال في المباني والرواتب والأجور والكتب والتفتيش والأجهزة الإدارية والامتحانات، ومن ثم فإن هذا يقودنا إلى البحث عن عوائد ذلك الاستثمار (السامرائي، 2015،41).

ولذلك فان اعتبار التعليم عملية استثمارية، يعني توظيف التعليم الأمثل للموارد البشرية والمادية، من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال مدة زمنية معينة، أن العبرة في تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد الإنتاجي أو بمعنى أخر هو التكلفة

التي يضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل، وفي سياق هذا المعنى جاء تعريف العائد في التعليم فقد عرف (دينسون) العائد بأنه: مقدار الزيادة في الدخل القومي، والتي تقترن بالتعليم ويحصل عليها أفراد القوى العاملة ، نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب (الشماع،2012،31) .

ثامناً : التحديات التي تواجه التعليم العالي

هناك عدد من التحديات المحلية والخارجية التي تواجه التعليم العالي في العراق، وهذا الوضع ينطبق أيضاً على غالبية الدول النامية، ومنها انخفاض مستوى المواءمة مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضعف التمويل والمستوى النوعي وجودة البرامج والمناهج، وواقع سياسة القبول في التعليم العالي، وتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم ، ومستوى البحث العلمي فضلاً عن باقي التحديات التي فرضتها المستجدات المعاصرة ، ممثلة بالتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والعولمة والمنافسة العالمية ، وتأثير ذلك في إعداد الخريجين القادرين على المنافسة العالمية في سوق العمل ، والتحديات الاقتصادية وغيرها (الحديثي،2005،8)

وفيما يأتي خلاصة لأهم التحديات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي في العراق :

1- عدم المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي، واحتياجات التنمية وسوق العمل:

تواجه معظم الدول النامية والدول العربية، ومن ضمنها العراق تحديات، أبرزها عدم المواءمة بين مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص . ففي العراق تعد من التحديات الجوهرية التي تواجه قطاع التربية والتعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى ضعف تطابق المخرجات مع سوق متطلبات العمل نتيجة لطبيعة المناهج الدراسية، وانخفاض مستوى مهارات وقيم العمل لدى الخريجين، وافتقارهم للمرونة الكافية للتعامل مع الاحتياجات التي فرضتها التطورات في سوق العمل الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار السياسي.

2- غياب إستراتيجية سياسة القبول في التعليم العالي :

تعد سياسة القبول المركزية في التعليم العالي، من أبرز التحـديات التـي يعـاني منهـا نظـام التعلـيم العـالي في العراق ، وإن غياب إستراتيجية وطنية واضحة الأهداف تحدد فيها مقاييس علمية وتربويـة ثابتـة ، أدت إلى خضـوع نظام القبول إلى تحكم عوامل الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ، والضـغط الاجتماعـي والسـياسي (إسراء ، 2016، 65) .

3- ضعف تمويل التعليم العالي :

إن من المؤشرات الهامة التي تدل على أهمية النسبية ، التي توليها الدولة لقطاع التربية والتعليم هو الإنفاق على التعليم ، وكما هو الحال في الدول النامية ، فإن التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعلـيم العـالي في العراق ، عكس البلدان المتقدمة التي يساهم فيها القطـاع الخـاص بشـكل كبـير في تمويـل التعلـيم ، ولكـن التمويـل الحكومي يبقى مؤثراً .

4- هبوط الجودة الشاملة والاعتماد، في مؤسسات التعليم العالي :

يشمل موضوع الجودة جميع مفاصل العمليـة . ويشـكل عـاملاً أساسـياً في تحقيـق أهـداف التعلـيم العـالي والارتقاء بمخرجات مؤسساته إلى المستويات العالمية .

لذلك فان موضوع الجودة من التحديات المهمة التي تواجه التعلـيم في العـراق، لتعزيـز قـدرات الـدخول في التنافسية العالمية(النعيمي، 2017، 19) .



الفصل الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري

تجارب مختارة

الفصل الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري :تجارب مختارة

- المبحث الأول :تجربة كوريا الجنوبية في مجال الاستثمار في رأس المال البشرى خلال المدة (2003 -2017)
- المبحث الثاني : تجربة الأردن في مجال الاستثمار في رأس المال البشرى خلال المدة (2003-2017)
- المبحث الثالث : مقارنه بين تجربة كلا من كوريا الجنوبيـة والأردن في التعلـيم العـالي الحكـومي والخـاص خلال المدة (2003-2017)

الفصل الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري :تجارب مختارة

أحدثت الثورة المعرفية والمعلوماتية التي شهدها العالم خلال المدة الأخيرة تغيرات كثيرة في مجالات الحياة كافة، لاسيما المجالات الاقتصادية وصار العنصر البشرى أهم العناصر في العملية الإنتاجية ، وأصبح التنافس الاقتصادي بين الدول يعتمد على العقول البشرية، ولذلك ازدادت أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، إذ إنه يعتبر أحد العوامل الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وعند التعرف على أهم تجارب التنمية في العصر الحديث نجد أن معظم الدول قد اعتمدت بشكل كبير على العنصر البشرى ، حيث أصبح المؤثر الرئيس في عملية التنمية ومن أهم المقاييس التي يمكن من خلالها التعرف على ثروة الشعوب وتقدمها (محمد عبد الكريم، 1995، 50) .

يستهدف هذا الفصل التعرف على تجارب كل من كوريا الجنوبية والأردن في الاستثمار في رأس المال البشرى، من خلال دراسة أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي والخاص، على أهم المؤشرات الاقتصادية في كلا البلدين، والمتمثلة في إجمالي الدخل القومي، وإجمالي الناتج المحلي، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ومعدل البطالة، والتي يمكن من خلالها التعرف على مستوى التقدم الاقتصادي الحاصل في الدولة.

وعلى هذا يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي :

- المبحث الأول :تجربة كوريا الجنوبية في مجال الاستثمار في رأس المال البشري خلال المدة (2003 -2017)
- المبحث الثاني : تجربة الأردن في مجال الاستثمار في رأس المال البشرى خلال المدة (2003 -2017)

- المبحث الثالث : مقارنه بين تجربة كلا من كوريا الجنوبيـة والأردن في التعلـيم العـالي الحكـومي والخـاص خلال المدة (2003 -2017)

المبحث الأول

تجربة كوريا الجنوبية في مجال الاستثمار في رأس المال البشري للمدة

(2017-2003)

تقع كوريا الجنوبية في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية ، وتبلغ مساحتها حوالي (100) ألف كيلو متر مربع، وعدد السكان حوالي (51) مليون نسمة ، وتعتبر من البلدان المتقدمة اقتصادياً، حيث تعتبر رابع أقوى اقتصاد في آسيا، وفي المرتبة (11) على مستوى العالم من حيث الناتج المحلى الإجمالي، والعاشرة على وفق القوة الشرائية، وذلك في العام 2016 (tradingeconomics،2017، 136-135)، وتُعد من أكثر الدول من حيث سرعة النمو اقتصادياً ، وتُعد من الدول القليلة المتقدمة التي استطاعت أن تقاوم الركود الاقتصادي الحادث ، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 (South Korea National Statistical Office's،2016،29).

كما تُعد كوريا الجنوبية من أكثر الدول تقدماً في المجال التكنولوجي نتيجة الاهتمام الشديد الذي يحظى به قطاع التعليم والبحث والتطوير والتأهيل، إذ إنها توجه ما يقرب من(5 %) من إجمالي الناتج المحلي للتعليم والبحث والتطوير والتأهيل ، وقد استطاعت أن تكون أول دولة في العالم تقوم باستعمال الكتب المدرسية الرقمية في جميع مدارسها. (Human Development Report ،2016،38- 37)

وعلى الرغم من أن كوريا الجنوبية لا تمتلك موارد طبيعية وتعاني من الكثافة السكانية المرتفعة، إلا إنها استطاعت أن تستخدم إستراتيجية اقتصادية تعتمد على التصدير من أجل تنمية اقتصادها ، وزيادة مستوى دخول الأفراد ،واستطاعت في العام 2015، أن تكون سادس أكبر مصدر في العالم ، وسابع أكبر مستورد في العالم ، واستطاعت التغلب على العديد من المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي ، من خلال توفير قوة عامله ماهرة ووفيرة، عن طريق الاهتمام الكبير بالتعليم وزيادة المبالغ المخصصة له من الناتج المحلي، وكذلك القيام بوضع السياسات الحكومية التي اهتمت بالتصنيع ولاسيما في قطاعات بناء السفن، السيارات، الإليكترونيات، المنسوجات،

الحديد والصلب، وأيضاً الاهتمام بزيادة معدلات التوفير لدى الأفراد مما ساعد على تكـوين رأس المـال، الـذي سـاعد استثماره على تنمية الاقتصاد الكوري الجنوبي، وأيضاً قيام أفراد الشعب الكوري بـإعلاء المصـلحة العليـا للـوطن عـلى المصلحة الشخصية، لاسيما وقيامهم بالعمل لأكثر من (50) ساعة أسبوعياً (Human Population Projections for Provinces ، 2016،201) .

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للتعليم العالي في كوريا الجنوبية

للمدة (2003- 2017)

قد أذهلت كوريا الجنوبية بتطورها العالم الكبير في مجال التعليم، فأصبحت تحتل اليوم الرقم الأول عالمياً في مجال التعليم، كما وساهمت جودة التعليم في هذه الدولة في تحويلها إلى محور لجذب الدارسين لمختلف مجالات العلم وفروع المعرفة من جميع أرجاء العالم، وتقدم حكومة كوريا الجنوبية الكثير من الاستثمارات ، في مجال التعليم وخاصة في مجال التعليم العالي، إذ يوجد أكثر من (370) مؤسسة تعليمية للتعليم العالي ، فضلاً عن الاعتماد على الإستراتيجية الحكومية القائمة على آلية الدفع بمدرسين بأعلى كفاءة تعليمية ، ومهارات مهنية إلى دور التعليم بمختلف مراحله، من خلال تشجيع أفضل الطلبة وأكثرهم تميزاً خلال مسيرتهم الدراسية ، على أن يصبحوا مدرسين في المستقبل، هذا فضلاً عن تقديم مكافآت مستمرة لهم كضمان استمرارهم في وظيفتهم وعدم تسربهم من وظائفهم لحين مدة معاشهم، وتلقيهم أعلى الأجور والرواتب المتاحة في الدولة (Human Development Report ،2016، 40 - 41)

وهذا التقدم التعليمي الواسع أدى إلى ارتفاع نسبة الطلبة الكوريين في الجامعات إلى (80%)، وهي من أعلى المعدلات في العالم، وتنقسم الجامعات إلى الجامعات العامة، والجامعات الخاصة حسب مؤسسها، ومعظم الجامعات في كوريا جامعات خاصة، وتوجد في كوريا الجنوبية أكثر من (250) جامعة ، وتقدم الكليات المهنية برامج ما بعد تعليم المرحلة الثانوية، وتستهدف هذه الكليات إعداد مهندسين بمستوى متوسط، يتلقون نظريات وتقنيات في تخصصهم. وتم إضافة التخصصات الآتية : الهندسة، والزراعة، والشؤون البحرية، والتمريض، والصحة، والأسرة، وخدمات اجتماعية، والفنون والرياضة. وتوجد حوالي (150) كلية مهنية، منها (10) كليات حكومية عامة ، وهي تركز على التعليم الإلكتروني لأنه خيار المستقبل للدولة. ومن أهم الجامعات الحكومية في كوريا الجنوبية جامعة سيول الوطنية، وجامعة بوسان الوطنية وجامعة كوريا للعلوم والتكنولوجيا، والجامعات الخاصة يتم تشغيلها

من خلال المؤسسات التعليمية، ومن الجامعات الخاصة المشهورة هناك جامعة يونسي، وجامعة كوريا، وجامعة إيهوا، وجامعة بوهانغ للعلوم والتكنولوجيا.

(HumanPopulation Projections for Provinces،2016،203)

ويمكن أن نوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017) من خلال الجدول (2) .

جدول (2)

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017)

السنة	الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (مليون دولار)	الإنفاق على التعليم العالي الخاص (مليون دولار)	معدل البطالة %	إجمالي الدخل القومي (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلى (مليون دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (دولار)	عدد السكان
2003	21953.62	8526.80	3.60	817385.30	820714.70	17067.10	47.892
2004	21832.2	8923.15	3.70	859089.10	860928.40	17867.00	48.082
2005	23072.99	9332.61	3.70	887518.70	894708.40	18419.20	48.184
2006	24174.67	9749.82	3.50	937462.20	941019.90	19353.70	480436
2007	28796.04	11236.87	3.20	989383.70	992431.50	20322.70	48.683
2008	30976.47	12426.19	3.20	1020439.00	1020509.60	20802.10	49.054
2009	31346.12	12663.59	3.60	1025297.80	1027729.90	20793.80	49.341
2010	33104.44	12995.70	3.70	1095599.50	1094499.30	22109.20	49.554
2011	34064.88	13265.55	3.40	1141316.40	1134795.40	22855.30	49.936
2012	37203.4	13926.58	3.20	1172413.40	1160809.40	23354.90	50.199
2013	39259.29	14223.22	3.10	1202799.60	1194428.80	23851.40	50.428
2014	40641.12	14725.56	3.50	1238165.20	1234340.10	24399.00	50.746
2015	41834.52	15218.73	3.60	1272286.90	1268781.10	24939.50	51.014
2016	42405.81	15882.93	3.50	1292362.80	1275263.50	25142.30	51.402
2017	44392.73	16335.93	3.20	1312569.70	1295693.80	25332.70	51.813
المتوسط	**33003.88**	**12628.88**	**3.45**	**1084272.62**	**1081110.25**	**21773.99**	

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

https://data.worldbank.org/country/korea-rep?view;
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTLZS;
https://ar.tradingeconomics.com/south-korea

جدول (3)

نتائج التحليل الإحصائي لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية للمدة (2003-2017)

البيان	المعادلة	T	R^2	F	معدل التغير السنوي %
الإنفاق على التعليم العالي الحكومي	$=19096.71+ \ 1738.40 \ X_i\^{} \ Y_i$	** 27.38	0.98	**774.58	**5.5
الإنفاق على التعليم العالي الخاص	$= 8105.51+ 565.42 \ X_i\^{} \ Y_i$	**22.12	0.97	**489.58	**4.7
إجمالي الدخل القومي	$Y_i=791335.45+ \ 36617.15 \ X_i\^{}$	**40.45	0.99	**1636	**3.4
إجمالي الناتج المحلى	$=799734.09+ \ 35172.02 \ X_i\^{} \ Y_i$	**36.62	0.99	**1341	**3.3
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	$=16858.37+614.45 \ X_i\^{} \ Y_i$	**27.28	0.98	**744.40	**2.9

(*) معنوي عند مستوى 0.05[1]

(**) معنوي عند مستوى 0.01[2]

المصدر:حسبت بواسطة الباحث من خلال بيانات جدول (1) باستخدام برنامجSPSS.22

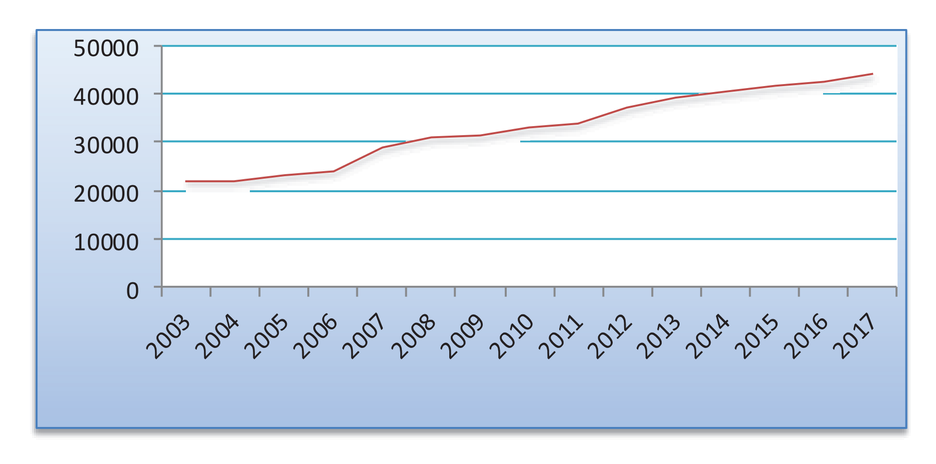
[1] هذا يعني إن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة هي (95%).

[2] هذا يعني إن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة هي(99%).

أولاً : الإنفاق على التعليم الحكومي

شكل (1)

تطور الإنفاق على التعليم العالي الحكومي في كوريا الجنوبية (2003- 2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

من دراسة البيانات في جدول (1) يتبين أن الإنفاق على التعليم العالي الحكومي في كورياالجنوبية خلال المدة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً ،وقد تراوح بين حدين ، حد أدنى (21832.2) مليون دولار في عام 2004، وحد أقصى بلغ نحو (44392.73) مليون دولار عام 2017 ،وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة نحو (33003.88) مليون دولار.

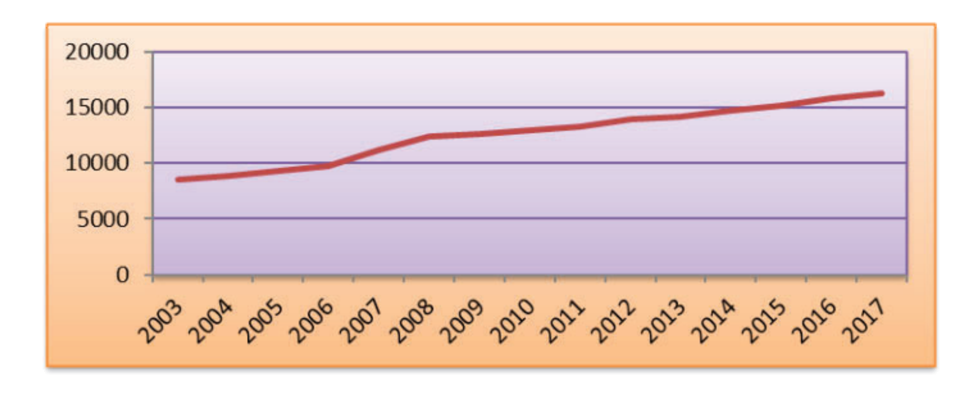
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003- 2017) تبين من جدول (2) أن الإنفاق على التعليم العالي الحكومي قد أخذ اتجاهاً تصاعدياًبمقدار تغير بلغ بحوالي(1738.40) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (5.5%) للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في كوريا الجنوبية عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعنى أنه يمكن القول بثقة تبلغ(99%)، أن الحكومة الكورية تزيد من إنفاقها على التعليم العالي كل

سنة في حدود (5%) وهو ما يعكس رؤيتها للأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي الحكومي وأثره في تقدم الدولة.

ثانياً : الإنفاق على التعليم العالي الخاص

شكل (2)

يوضح الإنفاق على التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية (2003 ـ 2017)



المصدر: حسبت بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج spss.22

من دراسة البيانات المبينة في جدول (1) يتضح أن الإنفاق على التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي(8526.80) مليون دولار في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (16335.93)مليون دولار عام 2017،وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة نحو (12628.88) مليون دولار.

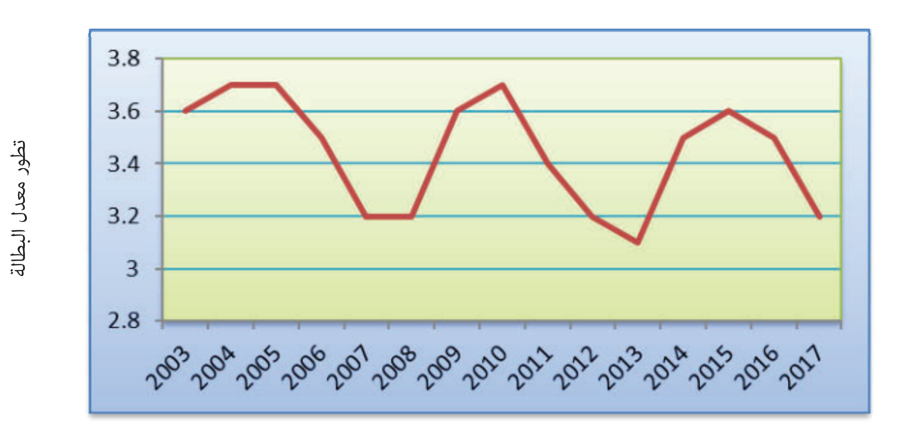
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنفاق على التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003 -2017) تبين من جدول (2) أن الإنفاق على التعليم العالي الخاص قد أخذ اتجاها تصاعديا بمقدار تغير بلغ بحوالي (565.42) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي(4.7%) للإنفاق على التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعنى أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أن الحكومة الكورية تزيد من إنفاقها على التعليم العالي كل سنة في حدود (5%) ، وهو ما يعكس رؤيتها للأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي الخاص

وأثره في تقدم الدولة، وهنا يلاحظ أن الحكومة الكورية تكاد تدعم التعليم العالي الخاص بنفس درجة التعليم العالي الحكومي ، إذ أن القطاعين الحكومي والخاص يجب أن يتكاملا في دورهما لا أن يتنافسا.

ثالثاً : معدل البطالة

شكل (3)

تطور معدل البطالة في كوريا الجنوبية (2003-2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (1) تبين أن معدل البطالة في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017) قد شهد تذبذباً بين الزيادة والنقصان حيث تراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي (3.10%) في عام 2013 ، وحد أقصى بلغ نحو(3.70%) عام 2010، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة نحو (3.45%) .

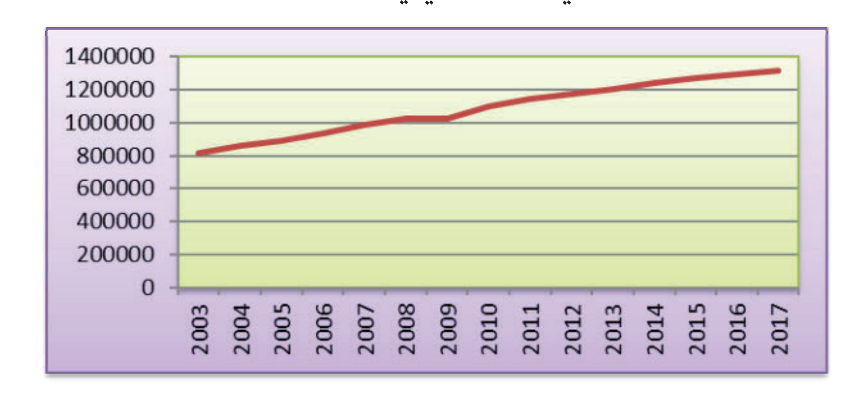
وقد يعود سبب التذبذب هنا إلى اختلاف معدلات التوظيف في قطاعات الرعاية الصحية وخدمة التعليم والصناعة التحويلية.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017) تبين عدم معنوية معدل البطالة في كوريا الجنوبية عند مستوى معنوية (0.05) .

رابعاً : إجمالي الدخل القومي

شكل (4)

تطور إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية (2003 -2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

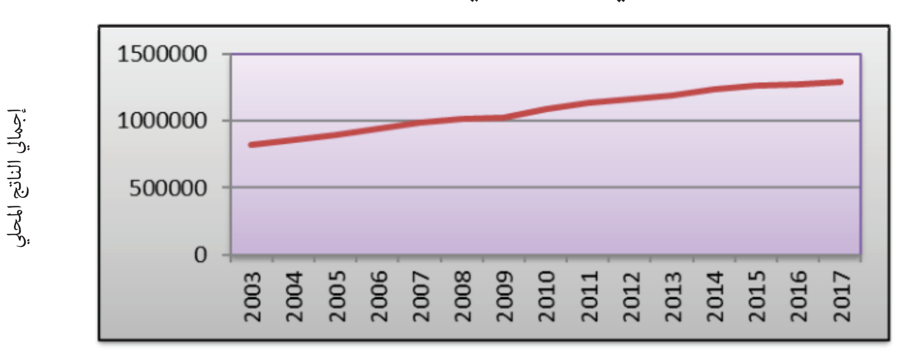
من دراسة البيانات الواردة في جدول (1) تبين أن إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً وتراوح بين حدين يبلغ أدناهما حوالي(817385.30) مليون دولارٍ في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (1312569.70) مليون دولار عام2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لإجمالي الدخل القومي خلال مدة الدراسة نحو (1084272.62) مليون دولار .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017) تبين من جدول (2) أن إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية قد أخذ اتجاهات تصاعديةً بمقدار تغير بلغ بحوالي (36617.15) مليون دولاراً، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي(3.4 %) لإجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية عند مستوى معنوية (0.01) وهو – بالإضافة للنتيجة **(خامساً)**- ما يعنى أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أن معدل النمو الكوري يضعها في مصاف الدولة المتقدمة.

خامساً : إجمالي الناتج المحلي

شكل (5)

تطور إجمالي الناتج المحلى في كوريا الجنوبية (2003 -2017)



السنوات

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

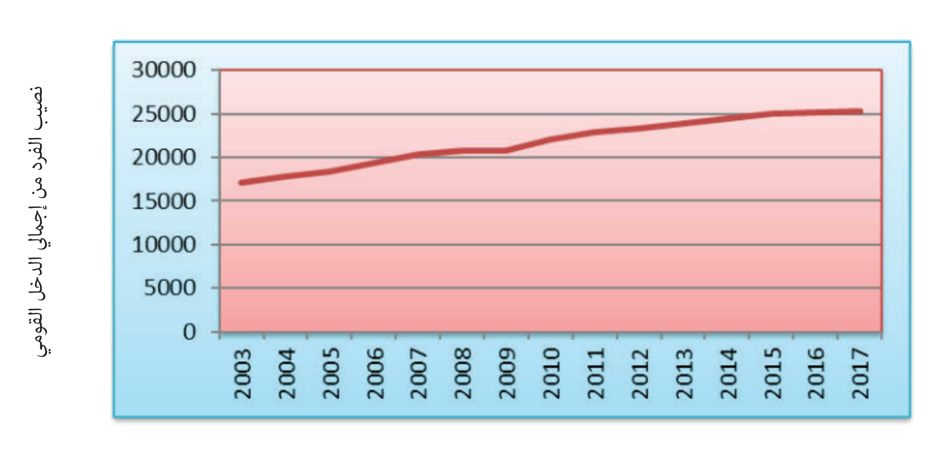
من دراسة البيانات الواردة في جدول (1) تبين أن إجمالي الناتج المحلى في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً وتراوح بين حدين بلغ أدناهما (820714.70) مليون دولار في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (1295693.80) مليون دولار عام 2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لإجمالي الناتج المحلى خلال مدة الدراسة نحو (1081110.25) مليون دولار.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العامل إجمالي الناتج المحلى في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017)، تبين من جدول (2) أن إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية قد أخذ اتجاها تصاعديا بمقدار تغير يبلغ حوالي (35172.02) مليون دولار ، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي(3.3%) لإجمالي الناتج المحلى في كوريا الجنوبية عند مستوى معنوية (0.01) وهو - بالإضافة للنتيجة **(رابعاً)**- ما يعنى أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أن معدل النمو الكوري يضعها في مصاف الدولة المتقدمة.

سادساً : نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

شكل (6)

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية (2003-2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (1) تبين أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي (17067.10) دولار في عام 2003،وحد أقصى بلغ حوالي(25332.70) دولار عام 2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال فترة الدراسة نحو (21773.99) دولار.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003-2017) تبين من جدول (2) أن إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً مقدار تغير بلغ بحوالي (614.45) دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (2.9 %) لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية عند مستوى معنوية (0.01)، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة منطقية لارتفاع هذا الدخل (راجع النتيجة **رابعاً**) ولعدالة توزيعه

المطلب الثاني : الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي الحكومي لكوريا الجنوبية للمدة (2003- 2017)

من أجل قياس وتحليل أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي ، والتعرف على العائد من هذا الإنفاق في دولة كوريا الجنوبية خلال المدة (2003- 2017) تم حساب العلاقات الإحصائية بين الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (متغير مستقل) وأهم المؤشرات الاقتصادية في دولة كوريا الجنوبية وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الدخل القومي،نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغيرات التابعة) باستعمال برنامج SPSS.

أولاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة في كوريا الجنوبية (2003- 2017)

$$Y= 3.830 - 10163E - 00.5X$$

$$(16.573)^{**} \ (-1.703)^{*}$$

$$R^2 = 0.182 \quad F= 2.901^{*}$$

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على معدل البطالة (المتغير التابع) في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2003 -2017) تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وأوضحت النتائج أنه يمكن القول بثقة تبلغ (95%) إي أنه لا يوجد تأثير للإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة ، ولعل هذا يعود إلى أن معدل البطالة في كوريا في أدنى حدوده ، ومن ثم لا يتأثر بمتغيرات في الأمور الحيوية مثل التعليم، إذ الإنفاق على التعليم العالي في كوريا غير مؤثر في مستوى الضروريات، لكونها مشبعة فعلاً ، وهو ما يقود للتساؤل حول دور الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على تحسين مستوى الرفاهية ، وهو ما سيتضح في العناصر الآتية .

ثانياً:أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية (2003- 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2003 -2017) تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y2= 397364.13 + 20.81X$$

(16.41)** (29.10)** [3]

$F= 847.34^{**}$ $R^2 = 0.98$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y2= إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذجككل ،إذ كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر (98 %) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الدخل القومي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير (2081%) أي إنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمقدار وحدة واحدة فإن إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (20.81) وحدة. ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت كوريا الجنوبية زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإنه سيؤدي إلى زيادة إجمالي الدخل القومي بأكثر من عشرين ضعف ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الحكومي، ولعل هذا يعود لاستثمار التعليم العالي في المجال الإنتاجي والتكنولوجي ، الذي تتميز به

([1]* *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة(99%).

كوريا الجنوبية لاسيما في القطاع الصناعي، وتقتضى الدقة أن نتجنب ما يحسب في هذا الدخل من دخول لمواطني كوريا خارج أراضيها وهو ما يقودنا للتساؤل عن تأثير الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي(4) .

ثالثاً :أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية (2003- 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على إجمالي الناتج المحلي (المتغير التابع) في كوريا الجنوبية خلال المدة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y3= 420990.84 + 20.00X$$

$$(17.65)^{**} \quad (28.40)^{**}$$ (5)

$$F= 806.26^{**} \qquad R^2 = 0.98$$

حيث أن :

X = الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y3= إجمالي الناتج الوطني

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى(0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر (98%) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الناتج المحلي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

---

4. **الناتج الإجمالي القومي**: قيمة السلع والخدمات في الاقتصاد القومي في فتره زمنية معينة أو فترة مالية معينة ،والسلع والخدمات ، هنا التي تنتجها أيادي وطنية داخل حدود الوطن ، أو خارج حدود الوطن ، ولكن عوائد عوامل الإنتاج وطنية .

الناتج الإجمالي المحلي: قيمة السلع والخدمات في الاقتصاد القومي في فتره زمنية معينه أو فتره مالية معينه ،والسلع والخدمات هنا التي تنتجها الدولة داخل إقليمها وحدودها بأيادي وطنيه ، أو أجنبية ولكنها داخل حدود الدولة.والثاني أكثر دقة في التحليل بالنظر لأنه يعكس القيم الحقيقية الموجودة داخل النطاق الجغرافي للبلد المعني .

([5] * *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية (0.01)، وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(2000%) ، أي إنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمقدار وحدة واحدة فإن إجمالي الناتج المحلى سوف يزداد بمقدار(20.00) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت كوريا الجنوبية زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي ، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بعشرين ضعف ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الحكومي، وهو ما يتطابق مع النتيجة رقم (2) الخاصة بإجمالي الدخل القومي ويعزز دقتها . والآن ما مدى انعكاس النتيجتين على دخل الفرد؟

رابعاً :أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية (2003- 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2003 -2017) تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y4= 10225.20 + 0.35X$$

$(21.47)^{**}$ $(24.88)^{**}$[6]

$R^2 = 0.97^{**}$ $F= 618.96$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y4= نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01)، وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

([1] * *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%)

يفسر (97 %) من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(35 %)، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الحكومي بمقدار وحدة واحدة، فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (0.35) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت كوريا الجنوبية زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي، فإن هذا سيؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بما يعادل ثلث نصيبه من ذلك الإنفاق وهذه نتيجة منطقية لارتفاع الدخل القومي بما يعادل عشرين ضعف معدل الإنفاق على التعليم العالي (راجع النتيجة رقم 3).

المطلب الثالث : الاستثمار في التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية

من أجل قياس وتحليل اثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص والتعرف على العائد من هذا الإنفاق في دولة كوريا الجنوبية خلال الفترة (2003 -2017) ، تم حساب العلاقات الإحصائية بين الإنفاق على التعليم العالي الخاص (متغير مستقل) وأهم المؤشرات الاقتصادية في دولة كوريا الجنوبية ، وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي ، إجمالي الدخل القومي، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي(المتغيرات التابعة) باستعمال برنامج (SPSS) .

أولاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة في كوريا الجنوبية (2003-2017)

$$Y = 3.886 - 3.481E\text{-}005X$$

$$(14.392)^{**} \quad (-1.659)^{*}$$

$$F = 2.73 \qquad R^2 = 17.5$$

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على معدل البطالة (المتغير التابع) في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003 -2017) تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، وأوضحت النتائج أنه يمكن القول بثقة تبلغ (95%) أنه لا يوجد تأثير للإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة،وتتوافق هذه النتيجة مع نظيرتها في التعليم الحكومي (راجع النتيجة رقم 1) يرجح ما سبق أن ذهبت إليه من أن معدل البطالة في كوريا في أدنى حدوده ، ومن ثم لا يتأثر بمتغيرات في الأمور الحيوية مثل التعليم، إذ الإنفاق على التعليم العالي في كوريا غير مؤثر في مستوى الضروريات لكونها مشبعة فعلاً ، وهو ما يقود للتساؤل حول دور الإنفاق على التعليم العالي الخاص على تحسين مستوى الرفاهية وهو ما سيتضح في العناصر التالية.

ثانياً :أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية (2003- 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص(المتغير المستقل) على إجمالي الدخل القـومي (المتغـير التابع) في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003 - 2017) تم حساب معادلـة الانحـدار البسـيط للعلاقـة بـين المتغـيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y2 = 284392.68 + 63.34\,X$$

$$(7.73)^{**} \quad (22.15)^{**}$$ [7]

$$F= 490.66^{**} \qquad R^2 = 0.97$$

حيث أن :

X =الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y2= إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (97 %) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الدخل القـومي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي عند مسـتوى معنويـة (0.01)، وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التـأثير(6334%) أي أنـه كلـما ازدادت قيمـة الإنفـاق الخاص على التعليم العالي بمقدار وحدة واحـده ، فـإن إجـمالي الـدخل القـومي سـوف يـزداد بمقـدار (63.34) وحدة،هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت كوريـا الجنوبيـة زيـادة مقـدار الإنفـاق على التعليم العالي الخاص ، ستؤدى إلى زيادة إجمالي الدخل القومي بأكثر من ستين ضعف ما يتم إنفاقـه عـلى التعليم العالي الخاص، ولعل هذا يعود لاستثمار التعليم العالي في المجال الإنتاجي والتكنولوجي الذي تتميـز بـه كوريا الجنوبية لاسيما في القطاع الصناعي، ويلاحظ هنا أن العائد من الإنفاق على التعليـم الخـاص أعـلى ثلاثـة

([7] * *) تقصد أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

أضعاف من العائد على الإنفاق على التعليم الحكومي (راجع النتيجة رقم 2)، ويعود هذا إلى أن التعليم الحكومي يولي جزء من اهتماماته بالقيم الروحية والثقافية والإنتاج الخدمي ذي العائد المنخفض مالياً، بينما يولى التعليم الخاص شطره تجاه الإنتاج التكنولوجي ذي العائد المرتفع ماليا، وتقتضى الدقة أن نتجنب ما يحسب في هذا الدخل من دخول لمواطني كوريا خارج أراضيها وهو ما يقودنا للتساؤل عن تأثير الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي.

ثالثاً :أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية (2003- 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على إجمالي الناتج المحلى (المتغير التابع) في كوريا الجنوبية خلال الفترة (2003 -2017) تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y3 = 312405.82 + 60.87\,X$$

$$(8.72)^{**} \quad (21.85)^{**(8)}$$

$$F= 477.47^{**} \quad R^2 = 0.9$$

حيث أن :

X = الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y3= إجمالي الناتج المحلي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى(0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر(97%) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الناتج المحلى بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير (6087%) أي أنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الخاص بمقدار

([8] * *) يقصد أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة(99(%)

وحدة واحدة فإن إجمالي الناتج المحلي سوف يزداد بمقدار(60.87) وحدة،ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت كوريا الجنوبية زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بستين ضعف مما يتم إنفاقه على التعليم العالي الحكومي، وهو ما يتطابق مع النتيجة رقم (2) الخاصة بإجمالي الدخل القومي ويعزز دقتها . والآن ما مدى انعكاس النتيجتين على دخل الفرد؟

رابعاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية (2003- 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في كوريا الجنوبية خلال المدة (2003 -2017) تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y4 = 8302.43 + 1.07\,X$$

$$(12.89)^{**} \quad (21.31)^{**}$$ [9]

$$R^2 = 0.97 \quad {}^{**}F = 454.02$$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y4= نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01)، وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (97 %) من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

(9 * *) يقصد أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة 99%

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) ،وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين، وبلغ معدل التأثير (107%)، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الخاص بمقدار وحدة واحدة فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار(1.07) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت كوريا الجنوبية زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص فإن هذا سيؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بما يزيد عن نصيبه من ذلك الإنفاق، وهو ما يقدر ثلاثة أضعاف الزيادة المناظرة حال زيادة الإنفاق على التعليم العالي الحكومي(راجع النتيجة رقم 4)، وهذا نتيجة منطقية لارتفاع الدخل القومي بما يعادل ستين ضعف معدل الإنفاق على التعليم العالي، ولما كان وفق النتيجتين السابقتين أرقام (2) و(3) ارتفاع الدخل القومي كنتيجة للإنفاق على التعليم العالي الخاص ثلاثة أضعاف نظيره كنتيجة للإنفاق على التعليم العالي الحكومي؛ فليس مستغرباً أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي في الحالة الأولى ثلاثة أضعاف نصيبه في الحالة الثانية.

المطلب الرابع :مقارنة التعليم العام الحكومي والخاص في كوريا الجنوبية

بعد تحليل البيانات المتعلقة بقياس وتحليل أثر الإنفاق على كلّ من التعليم العالي الحكومي والخاص على أهم المؤشرات الاقتصادية في دولة كوريا الجنوبية وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي ، إجمالي الدخل القومي،نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة 2003 -2017 تبين ما يأتي :

1. معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي ، كان أعلى بدرجة طفيفة من معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية خلال مدة الدراسة، وهو ما يعكس الرغبة في سد الحاجة للتعليم العالي الروحي والثقافي ذي العائد المالي المنخفض.

2. عدم وجود تأثير للإنفاق على كل من التعليم العالي الحكومي والخاص على معدل البطالة إحصائياً في كوريا الجنوبية، ولعل هذا يعود إلى أن معدل البطالة في كوريا في أدنى حدوده ، من ثم لا يتأثر بمتغيرات في الأمور الحيوية مثل التعليم، إذ الإنفاق على التعليم العالي في كوريا غير مؤثر في مستوى الضروريات لكونها مشبعة فعلاً .

3. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي ، كان أعلى ثلاثة أضعاف من تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية، ويعود هذا إلى أن التعليم الحكومي يولي جزء من اهتماماته بالقيم الروحية والثقافية والإنتاج الخدمي ذي العائد المنخفض مالياً ، بينما يولي التعليم الخاص شطره تجاه الإنتاج التكنولوجي ذي العائد المرتفع مالياً .

4. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي كان أعلى ثلاثة أضعاف من تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية، وهو ما يعزز النتيجة السابقة مباشرة وأسبابها.

5. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي كان أعلى ثلاث أضعاف تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية، وهو نتيجة منطقية للنتيجتين السابقتين.

وخلاصة القول لهذا المبحث نتوصل إلى نتيجة أن هناك علاقة طردية بين كل من الإنفاق الحكـومي والخـاص على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، مما يوضح الأهمية الشديدة للعائد من الإنفاق على التعليم العالي في مجال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع.

المبحث الثاني

تجربة الأردن في الاستثمار في رأس المال البشري للمدة (2003- 2017)

الأردن هي دولة عربية تقع في جنوب غرب آسيا، تتوسط الشرق الأوسط بوقوعها في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام، والشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية ، وهي واحدة من الدول العربية المتقدمة في التعليم العالي ، وقد بلغ الإنفاق على التعليم العالي في الأردن نحو(5،4%) من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017، ويحتل الأردن المركز (80) من بين (188) بلدا على مؤشر التنمية البشرية (محسن ، 2018، 7 - ص9) .

المطلب الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتعليم العالي في الأردن

(2017-2003)

بدأ التعليم العالي بالأردن بإنشاء دار المعلمين في عمان عام 1958، وتطورت تلك المعاهد لتصبح كليات مجتمع في عقد السبعينات، أما التعليم العالي فقد بدأ بتأسيس الجامعة الأردنية عام 1962، وفي عام 1989 أسست أول جامعة خاصة وهي عمان الأهلية، وقد شهد قطاع التعليم العالي في الأردن خلال العقدين السابقين تطوراً ونمواً حيث ازدادت عدد مؤسسات التعليم العالي وإعداد الطلبة المسجلين وكذلك ازداد حجم الإنفاق والدعم الحكومي وبلغ عدد الجامعات الرسمية عشر جامعات ، وعشرون جامعة خاصة وإحدى وخمسين كلية مجتمع متوسطة، بالإضافة إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية والجامعة العربية المفتوحة، وتقدر أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لمختلف البرامج والدرجات بحوالي (276) ألف طالب وطالبة، منهم (40) ألف طالب وطالبة من دول عربية وأجنبية . (http://www.mohe.gov.jo) ومن هنا نستعرض أهم المؤشرات للتعليم العالي .

جدول (4)

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الأردن خلال الفترة (2003-2017)

السنة	الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (مليون دولار)	الإنفاق على التعليم العالي الخاص (مليون دولار)	معدل البطالة %	إجمالي الدخل القومي (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلى (مليون دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (دولار)	عدد السكان
2003	1567.59	347.18	11.20	10325.56	35953.91	6750.00	1529.71
2004	1584.25	382.59	11.70	11685.61	40107.52	7420.00	1574.88
2005	2050.49	416.57	12.50	12925.25	44770.56	8040.00	1607.24
2006	2389.29	452.39	11.90	15510.01	49880.79	8660.00	1790.99
2007	2398.60	488.47	13.80	17686.33	55394.93	9250.00	1912.03
2008	2919.31	517.49	13.60	22383.59	60566.54	9510.00	2353.68
2009	2999.58	522.39	14.60	24195.72	64368.67	9590.00	2523.00
2010	2659.77	556.39	14.80	26210.73	66660.82	9210.00	2845.89
2011	3399.12	592.17	15.90	28575.76	69797.09	9130.00	3129.87
2012	3006.25	622.47	15.80	30549.25	72967.31	9010.00	3390.59
2013	3530.06	636.87	18.20	33255.25	76243.15	8970.00	3707.38
2014	3088.56	657.18	18.00	35410.17	80014.58	8980.00	3943.32
2015	3378.92	664.28	18.50	37084.88	82816.74	8940.00	4148.19
2016	3926.92	681.49	18.60	38350.50	85553.91	8980.00	4270.65
2017	4253.95	695.48	18.40	39863.10	88809.06	9110.00	4375.75
المتوسط	**2876.84**	**548.89**	**15.17**	**25600.78**	**64927.04**	**8770.00**	

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى :

https://data.worldbank.org/country/Jordan-rep?view

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTLZS

https://ar.tradingeconomics.com/Jordan

جدول (5)

نتائج التحليل الإحصائي لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الأردن(2003-2017)

البيان	المعادلة	T	R^2	F	معدل التغير السنوي %
الإنفاق على التعليم العالي الحكومي	= 1554.91 + 165.24 X_i^ Y_i	**10.15	0.88	**98،102	**6.2
الإنفاق على التعليم العالي الخاص	= 348.49 + 25.05 X_i^ Y_i	**23.92	0.98	**572.36	**4.8
معدل البطالة	= 10.45 + 0.59 X_i^ Y_i	**16.80	0.95	**282.28	**4.0
إجمالي الدخل القومي	= 7470.24 + 2266.32 X_i^ Y_i	**38.24	0.99	**1476.00	**9.9
إجمالي الناتج المحلى	= 35035.47 + 3736.45 X_i^ Y_i	**31.22	0.99	**974.67	**6.2
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	= 7931.14 + 104.86 X_i^ Y_i	**2.70	0.31	**7.31	**1.3

(*) معنوي عند مستوى 0.05

(**) معنوي عند مستوى [10]0.01

المصدر:حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3) بالدراسة باستخدام برنامج (SPSS.22)

(10 * *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة 99%

أولاً : الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

شكل (7)

تطور الإنفاق على التعليم العالي الحكومي في الأردن (2003-2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

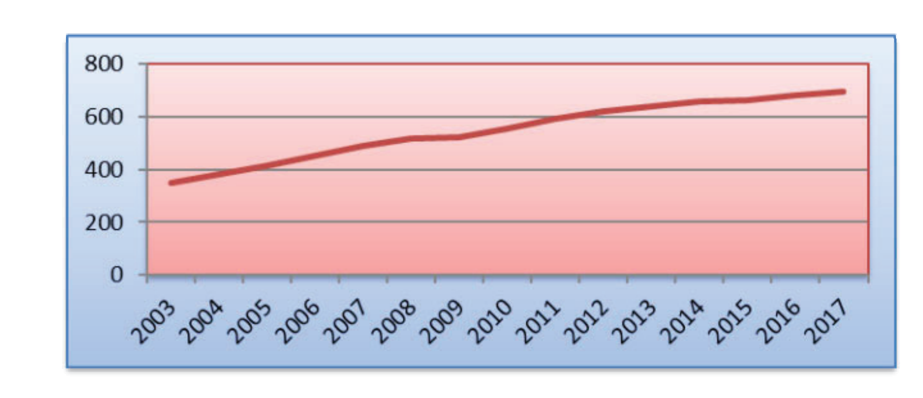
من دراسة البيانات الواردة في جدول (3) تبين أن الإنفاق على التعليم العالي الحكومي في الأردن خلال الفترة (2003-2017) تراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي (1567.59) مليون دولار في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (4253.95) مليون دولار عام 2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي خلال مدة الدراسة نحو (2876.84) مليون دولار.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في الأردن خلال المدة (2003 - 2017) تبين من جدول (4) أن الإنفاق على التعليم العالي الحكومي قد أخذ اتجاها تصاعديا بمقدار تغير بلغ بحوالي (165.24) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (6.2%) للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في الأردن عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعني أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أن الحكومة الأردنية تزيد من إنفاقها على التعليم العالي كل سنة في حدود (6%) وهو ما يعكس رؤيتها للأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي الحكومي وأثره في تقدم الدولة.

ثانياً : الإنفاق على التعليم العالي الخاص

شكل (8)

تطور الإنفاق على التعليم العالي الخاص في الأردن (2003-2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (3) تبين أن الإنفاق على التعليم العالي الخاص في الأردن خلال المدة (2003-2017) قد شهد تزايد مستمر وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي (347.18) مليون دولار في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (695.48) مليون دولار عام 2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة نحو (548.89) مليون دولار.

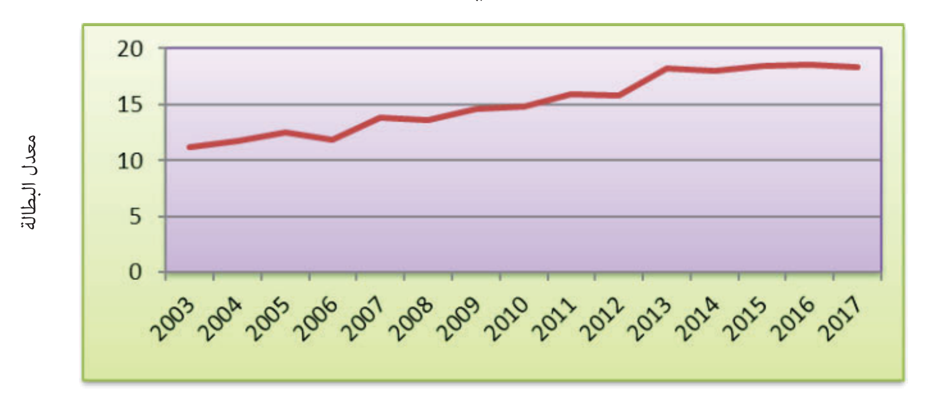
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنفاق على التعليم العالي الخاص في الأردن خلال المدة (2003 - 2017) تبين من جدول (4) أن الإنفاق على التعليم العالي الخاص قد أخذ اتجاها تصاعديا بمقدار تغير بلغ بحوالي (25.05) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (4.8%) للإنفاق على التعليم العالي الخاص في الأردن عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعنى أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أن الحكومة الأردنية تزيد من إنفاقها على التعليم العالي كل سنة في حدود (5%) وهو ما يعكس رؤيتها للأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي الخاص وأثره في تقدم الدولة، وهنا يلاحظ أن الحكومة الأردنية تدعم التعليم العالي الخاص بدرجة أقل من درجة

التعليم العالي الحكومي، إذ ما زال للقطاع الحكومي الدور الأكبر في تحقيق خطط الحكومة الاقتصادية.

ثالثاً : معدل البطالة

شكل (9)

تطور معدل البطالة في الأردن (2003-2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

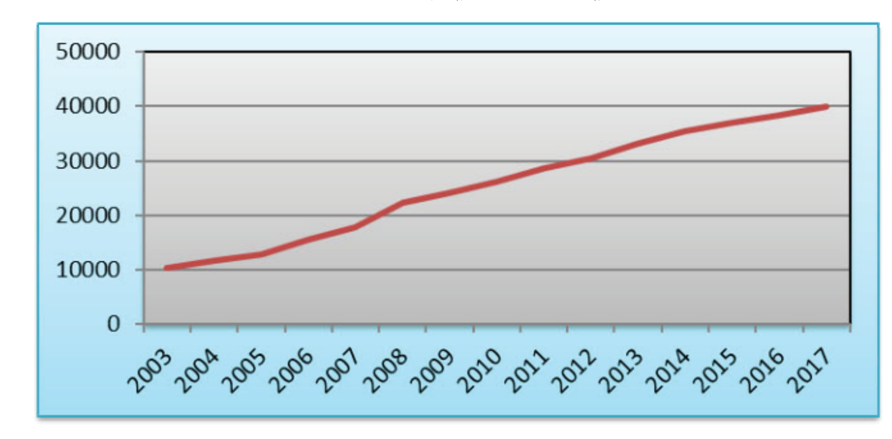
من دراسة البيانات الواردة في جدول (3) تبين أن معدل البطالة في الأردن خلال الفترة (2003-2017) قد تراوحت بين حدين بلغ أدناهما حوالي (11.20%) في العام 2013، وحد أقصى بلغ نحو(18.16%) في العام 2016، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة نحو(15.16%). وتعزى هذه النسبة المرتفعة للتحولات الاقتصادية التي حدثت في هيكل الاقتصاد ، مثل التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي وإحلال الآلة محل العنصر البشري ، مما أدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، علاوة على الركود الاقتصادي.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة في الأردن خلال المدة (2003-2017) تبين من جدول (4) أن معدل البطالة قد أخذ اتجاها تصاعدياً بمقدار تغير بلغ بحوالي (0.59 %)، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي(4%) لمعدل البطالة في الأردن عند مستوى معنوية (0.01) .

رابعاً : إجمالي الدخل القومي

شكل (10)

تطور إجمالي الدخل القومي في الأردن (2003 -2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

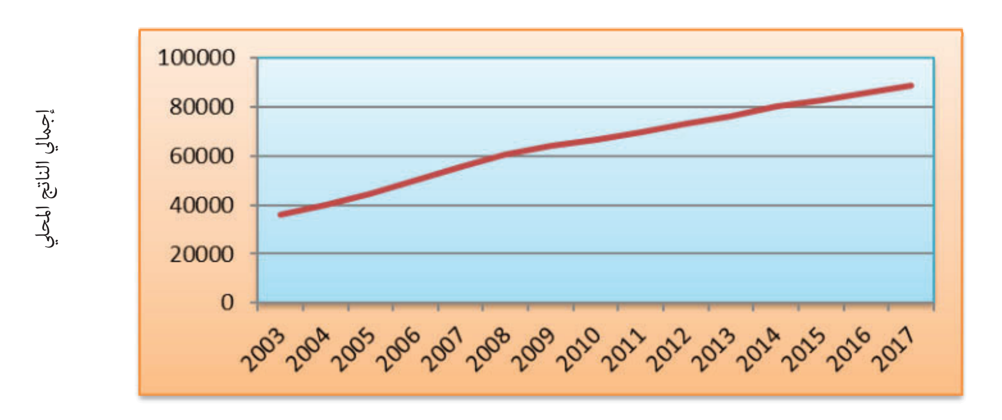
من دراسة البيانات الواردة في جدول (3) ،تبين أن إجمالي الدخل القومي في الأردن خلال المدة (2003-2017) قد تراوح بين حدين بلغ أدناهما (10325.56) مليون دولار في العام 2003 ، وحد أقصى بلغ نحو (39863.10)مليون دولار في العام 2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لإجمالي الدخل القومي خلال مدة الدراسة نحو(25600.78) مليون دولار.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الدخل القومي في الأردن خلال الفترة (2003-2017) تبين من جدول (4) أن إجمالي الدخل القومي في الأردن قد أخذ اتجاها تصاعديا مقدار تغير بلغ بحوالي (2266.31) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (9.9 %) لإجمالي الدخل القومي في الأردن عند مستوى معنوية (0.01)، ويبدو معدل النمو هنا أعلى من نظيره الكوري بالنظر للنسبة المئوية (9.9%) للأردن مقابل (3.4%) لكن بالتدقيق يتضح أنه نمو هزيل مقارنة بالقيم المطلقة لهذا النمو(25600.78) مليون دولار سنوي بالنسبة للأردن مقابل (1084272.62) مليون دولار بالنسبة لكوريا الجنوبية (راجع النتيجة رقم 4) .

خامساً : إجمالي الناتج المحلي

شكل (11)

تطور إجمالي الناتج المحلى في الأردن (2003 -2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (3) تبين أن إجمالي الناتج المحلى في الأردن خلال المدة (2003-2017) قد تراوح (35953.91) بين حدين بلغ أدناهما حوالي مليون دولار في العام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (88809.06) مليون دولار في العام 2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لإجمالي الناتج المحلى خلال فترة الدراسة نحو (64927.04) مليون دولار.

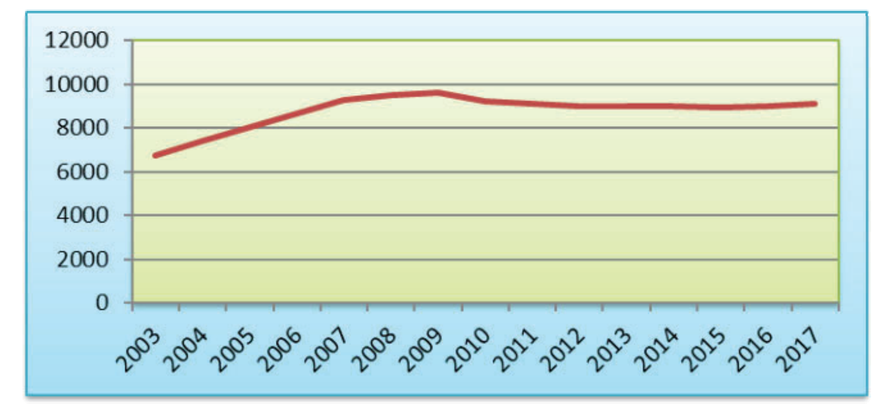
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلى في الأردن خلال الفترة (2003-2017) تبين من جدول (4) أن إجمالي الناتج المحلى في الأردن قد أخذ اتجاها تصاعدياًبمقدار تغير بلغ بحوالي (3736.45) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (6.2 %)لإجمالي الناتج المحلى في الأردن عند مستوى معنوية (0.01)، ومرة أخرى يبدو معدل النمو هنا أعلى من نظيره الكوري بالنظر للنسبة المئوية (6.2%) للأردن مقابل (3.3 %) لكن بالتدقيق يتضح أنه نمو هزيل مقارنة بالقيم المطلقة لهذا النمو (64927.04) مليون دولار سنوي بالنسبة للأردن مقابل(1081110.25) مليون دولار سنوي بالنسبة لكوريا الجنوبية (راجع النتيجة رقم 5) .

سادساً : نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

شكل (12)

تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الأردن (2003-2017)

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (3)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (3)، تبين أن نصيب الفرد من إجـمالي الـدخل القـومي في الأردن خـلال المدة (2003-2017)، قد تراوح بين حدين بلغ أدناهما (6750) دولار في العـام 2003، وحـد أقصى بلـغ نحـو (9590) دولار في العام 2009، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال فترة الدراسـة نحو (8770) دولار

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الأردن خلال المـدة (2003-2017) تبين من جدول (4) أن إجمالي الناتج المحـلى في الأردن قـد أخـذ اتجاهـاً تصـاعدياً بمقـدار تغـير بلـغ بحـوالي (104.86)دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (1.3%) لنصيب الفرد من إجمالي الـدخل القـومي في الأردن عنـد مستوى معنوية (0.01) وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة منطقية لارتفاع هذا الدخل لكن يوجد تبـاين واضح عن نسبة ارتفاع الدخل القومي ونسبة ارتفاع نصيب الفرد مما قد ينم عن قصور في عدالة توزيع ذلك النـاتج خلافا للوضع الكوري (راجع نتيجة رقم 6).

المطلب الثاني :الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي الحكومي في الأردن (2003-2017)

من أجل قياس وتحليل أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي ، والتعرف على العائد من هذا الإنفاق في دولة الأردن خلال الفترة (2003-2017) تم حساب العلاقات الإحصائية بين الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (متغير مستقل) وأهم المؤشرات الاقتصادية في دولة الأردن وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلى، إجمالي الدخل القومي، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي(المتغيرات التابعة)باستعمال برنامج SPSS.

أولاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة في الأردن (2003 -2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على معدل البطالة (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y1 = 6.20 - 0.003\ X$$

(5.18)** (7.75) **[11]

$F= 60.00^{**}$ $R^2 = 0.81$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y1= معدل البطالة

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذجككل ،إذ كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر (81%) من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

(11* *) تقصد أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير (0.3%)، أي أنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمقدار وحدة واحده فإن معدل البطالة سوف يخفض و يوقفها عند حد معين بمقدار (0.03) وحدة، ومن هنا يتضح بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإن هذا سيؤدى إلى تقليل معدلات البطالة بنسب منخفضة جدا (بما يعادل ثلث الإنفاق على التعليم الحكومي) بمعنى أن هناك وظائف وتخصصات يتم توفيرها - ولكن بدرجة محدودة - نتيجة الإنفاق على التعليم العالي الحكومي مما يساعد على خفض معدلات نمو مستوى البطالة ولو بدرجة غير كافية.

ثانياً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في الأردن (2017 - 2003)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y2 = -9410.62 + 12.17\,X$$

(-2.52)* (9.72)**[12]

F= 94.46** $R^2 = 0.87$

حيث أن :

X = الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y2= إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر

(12 * *) تقصد أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة(99%).

(87 %) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الدخل القومي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى .

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(1217%) أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمقدار وحدة واحده فإن إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (12.17) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إجمالي الدخل القومي بحوالي **اثني عشرة ضعفاً** ممّا يتم إنفاقه على التعليم العالي الحكومي، وتختلف هذه النتيجة عن النتيجة اللاحقة لها - (رقم**3**) - بما يعنى أن ما يتحصل عليه الأردنيون في خارج لا يتم استثماره بداخلها، ولذلك مردود الإنفاق هنا اضعف من مردود نظيره في كوريا الجنوبية (راجع النتيجة رقم**2**).

ثالثا: أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلى في الأردن (2003-2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على إجمالي الناتج المحلى (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y3 = 6245.07 + 20.40\, X$$

$$(1.14) \quad (11.09)^{**}$$ [13]

$$F = 123.01^{**} \qquad R^2 = 0.90$$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y3=إجمالي الناتج المحلى

(13* *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة(99%).

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر (90 %) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الناتج المحلى بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية (0.01) ، وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(2040%)، أي أنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمقدار وحدة واحدة فإن إجمالي الناتج المحلي سوف يزداد بمقدار (20.40) وحدة،ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي **بعشرين ضعف** نتيجة ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الحكومي، وهو ما يعكس وعي واهتمام الحكومة الأردنية بأهمية استثمار التعليم العالي في المجال الإنتاجي والتكنولوجي، مثل كوريا الجنوبية (وذلك من ناحية الأرقام النسبية وليست المطلقة كما سبق بيانه) (راجع النتيجة رقم I) .

رابعاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الأردن (2003 - 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة 2003 -2017، تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y4 = 6758.03 + 0.70\,X$$

$$(11.53)^{**} \quad (3.55)^{**}$$ [14]

$$R^2 = 0.45^{**} \qquad F = 12.61$$

([14] * *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y= نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (01،0) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر(45 %) من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ، بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(70%) أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الحكومي بمقدار وحدة واحدة ، فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (0.70) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإن هذا سيؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي **بما يعادل أكثر من ثلثي نصيبه من ذلك الإنفاق**، ويعنى هذا أن مردود الإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الدخل المحلى يزيد في الأردن على ضعف مردود نظيره في كوريا الجنوبية، بما يعنى أن للتعليم العالي دوراً أكثر أهمية في التوظيف داخل الأردن مقارنة بكوريا.

المطلب الثالث :الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي الخاص

الأردن (2003-2017)

من أجل قياس وتحليل اثر الأنفاق على التعليم العالي الخاص والتعرف على العائد من هذا الإنفاق في دولة الأردن خلال الفترة (2003 - 2017) تم حساب العلاقات الإحصائية بين الإنفاق على التعليم العالي الخاص (متغير مستقل) وأهم المؤشرات الاقتصادية في دولة الأردن وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي ، إجمالي الدخل القومي،نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغيرات التابعة) باستخدام برنامج (SPSS).

أولاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة في الأردن

(2003 -2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على معدل البطالة (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كالآتي :

Y2 = 2.48 - 0.02 X

(2.81)*   (14.70)**[15]

F= 216.12** R^2 = 0.94

حيث أن :

X=الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y1= معدل البطالة

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (94%) من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

---

[15] * * تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة 99%

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(2%) أي أنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الخاص بمقدار وحدة واحده فإن معدل البطالة سوف ينخفض بمقدار(0.02) وحدة، ومن هنا يتضح بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص ، فإن هذا سيؤدى إلى تقليل معدلات البطالة بنسب ملحوظة على العكس من فرضية زيادة الإنفاق على التعليم الحالي الحكومي (راجع النتيجة رقم**1**)، بمعنى أنهلا يتم هناك توفير وظائف وتخصصات نتيجة الإنفاق على التعليم العالي الخاص كما هو الحال في التعليم العالي الحكومي، وبعبارة أخرى التعليم العالي الخاص لا يتجاوب مع متطلبات سوق العمل بنفس درجة تجاوب التعليم العالي الحكومي.

ثانياً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي في الأردن للمدة (2003 -2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y2 = -23278.53 + 8.905\,X$$

$$(-12.52)^{**} \quad (26.80)^{**}$$[16]

$$F = 718.46^{**} \qquad R^2 = 0.98$$

حيث :

X= الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y2= إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة F معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر

(16 * *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

(98%) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الدخل القومي في حين باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(8.905%)، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق الخاص على التعليم العالي بمقدار وحدة واحده فإن إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (8.905) وحدة،ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلى بحوالي **ثمانية أضعاف** نتيجة ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الخاص ، وهو مردود أقل من نظيره في القطاع الحكومي الأردني (راجع النتيجة رقم 2). وأقل بكثير جداً من نظيره في القطاع الخاص لدى كوريا الجنوبية (راجع النتيجة رقم2)، ما يعكس انخفاض **استثمار** التعليم العالي الخاص الأردني**في المجال الإنتاجي والتكنولوجي**،مثلما هو الحال في القطاع الحكومي الأردني ومثلما هو الحال في القطاع الخاص في كوريا الجنوبية.

ثالثاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلى في الأردن للمدة (2003 -2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص(المتغير المستقل) على إجمالي الناتج المحلي (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y3 = -16211.49 + 147.82\,X$$

(-7.53)** (38.43)**[17]

$F = 1477.00^{**}$ $R^2 = 0.99$

(17 * *) تقصد أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

حيث أن :

X =الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y3=إجمالي الناتج المحلي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) ، وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (99%) من التغيرات ، التي تحدث في إجمالي الناتج المحلي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية (0.01)وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير (14.772%)، أي أنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الخاص بمقدار وحدة واحدة فإن إجمالي الناتج المحلى سوف يزداد بمقدار (14.772) وحدة،ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلى **بحوالي أربعة عشر ضعف** نتيجة ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الخاص،وهو مردود أقل بما يقرب من الثلث من نظيره في القطاع الحكومي الأردني (راجع النتيجة رقم**3**) وأقل بكثير جداً من نظيره في القطاع الخاص لدى كوريا الجنوبية (راجع النتيجة رقم3)، ما يعكس انخفاض **استثمار** التعليم العالي الخاص الأردني **في المجال الإنتاجي والتكنولوجي**،مثلما هو الحال في القطاع الحكومي الأردني ومثلما هو الحال في القطاع الخاص في كوريا الجنوبية.

رابعاً : أثرالإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الأردن (2003 -2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في الأردن خلال الفترة (2003 -2017) ،تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y4 = 6206.10 + 4.67\ X$$

$$(7.88)^{**} \quad (3.32)^{**}$$ [18]

$$R^2 = 0.42^{**} F= 11.01$$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y4= نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (42%) من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى .

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(467%)، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الخاص بمقدار وحدة واحدة فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (4.67) وحدة ، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت الأردن زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإن هذا سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي **بما يكاد يقترب من نصف نصيبه من ذلك الإنفاق**، ويعنى هذا أنه بالنسبة للأردن فإن مردود الإنفاق على التعليم العالي

([18] * *) تقصد أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

الخاص على نصيب الفرد من الدخل المحلى يقل قليلا عن مـردود نظـيره الخـاص بـالتعليم العـالي الحكـومي، وذلـك يعاضد ما سبق أن بيناه من أن التعليم العالي الخاص (**لا يلبى حاجة سوق العمل**) كنظيره الحكومي (راجع النتيجـة رقم**4**)، كما يعنى هذا أن مردود ذلك الإنفاق يقل جداً في الأردن عن مردود نظيره في كوريـا الجنوبيـة، بمـا يعنـى أن التعليم العالي الخاص في الأردن (**لا يسهم بدوره الاقتصادي لاسيما الاستفادة التكنولوجيـة الإنتاجيـة منـه**)كـما هـو الحال في كوريا (راجع النتيجة رقم**4**).

المطلب الرابع: مقارنه نتائج التحليل الإحصائي للتعليم العالي الحكومي والخاص في الأردن

بعد تحليل البيانات المتعلقة بقياس وتحليل اثر الإنفاق على كل من التعليم العالي الحكومي والخاص على أهم المؤشرات الاقتصادية في دولة الأردن وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي ، إجمالي الدخل القومي، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة (2003 -2017) تبين ما يأتي :

1. معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي كان أعلى من معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في الأردن خلال فترة الدراسة، إذ ما زال للقطاع الحكومي الدور الأكبر في تحقيق خطط الحكومة الاقتصادية.

2. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة كان أعلى من تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة في الأردن، بما يعني ضعف قدرة التعليم العالي الخاص على تلبية احتياجات سوق العمل الوظيفية.

تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي يقل قليلاً عن تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في الأردن، وهو ما يعكس انخفاض **استثمار** التعليم العالي الخاص الأردني **في المجال الإنتاجي والتكنولوجي**، مثلما هو الحال في القطاع الحكومي الأردني.

3. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلى أقل بما يقرب من الثلث من نظيره في القطاع الحكومي الأردني ، وهو ما يقوى النقطة السابقة بشأن انخفاض **استثمار** التعليم العالي الخاص الأردني **في المجال الإنتاجي والتكنولوجي**.

4. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي يقل قليلاً عن مردود نظيره الخاص بالتعليم العالي الحكومي، وذلك يعاضد ما سبق بيانه من أن التعليم العالي الخاص (**لا يلبى حاجة سوق العمل**) كنظيره الحكومي.

ومما تقدم يتبين أن هناك علاقة طردية بين كلاً من الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في الأردن، مما يوضح الأهمية الشديدة للعائد من الإنفاق على التعليم العالي في مجال تحقيق معدلات النمو الاقتصادي .

المبحث الثالث

مقارنة تجربة كوريا الجنوبية والأردن بشأن التعليم العالي الحكومي والخاص

للمدة (2003 -2017)

بعد تحليل البيانات المتعلقة بتجربة كلا من كوريا الجنوبيـة والأردن في مجـال الإنفـاق عـلى التعلـيم العـالي الحكومي والخاص وقياس أثر هذا الإنفاق على أهم المؤشرات الاقتصادية وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحـلى، إجمالي الدخل القومي،نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خـلال الفـترة 2003 -2017 والتـي يمكـن مـن خلالهـا التعرف على العائد المحقق من هذا الإنفاق تبين للباحث مجموعة من النتائج وهـي :

1. معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في الأردن كان أعلى من معدل التزايد السـنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في كوريا الجنوبية خلال مدة الدراسة (**من ناحية النسب المئوية وليس الأرقـام المطلقة**).

2. معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في الأردن كان أعلى مـن معـدل التزايـد السـنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية خلال مدة الدراسة (**من ناحية النسـب المئويـة ولـيس الأرقـام المطلقة**).

3. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة في الأردن بلـغ (2%) في حـين لم تثبـت هـذا التأثير إحصائياً في كوريا الجنوبية خلال المدة الدراسة،ولعل هذا يعود إلى أن معدل البطالة في كوريـا في أدنى حـدوده ومن ثم لا يتأثر بمتغيرات في الأمور الحيوية مثل التعليم، إذا الإنفاق على التعليم العالي في كوريا غير مؤثر في **مستوى الضروريات** لكونها مشبعة فعلاً .

4. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة في الأردن بلـغ (0.3 %) في حـين لم تثبـت هـذا التأثير إحصائياً في كوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة، ولذات التفسير السابق ذكره

5. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية كان أعلى من تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في الأردن خلال فترة الدراسة، فإذا أخذنا في الاعتبار النقطة بعد التالية (الخاصة بتأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي)فإن هذا يعني أن ما يتحصل عليه الأردنيون في الخارج لا يتم استثماره بداخلها.

6. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي في الأردن أقل بكثير جداً من نظيره في القطاع الخاص لدى كوريا الجنوبية، ما يعكس انخفاض **استثمار** التعليم العالي الخاص الأردني **في المجال الإنتاجي والتكنولوجي**.

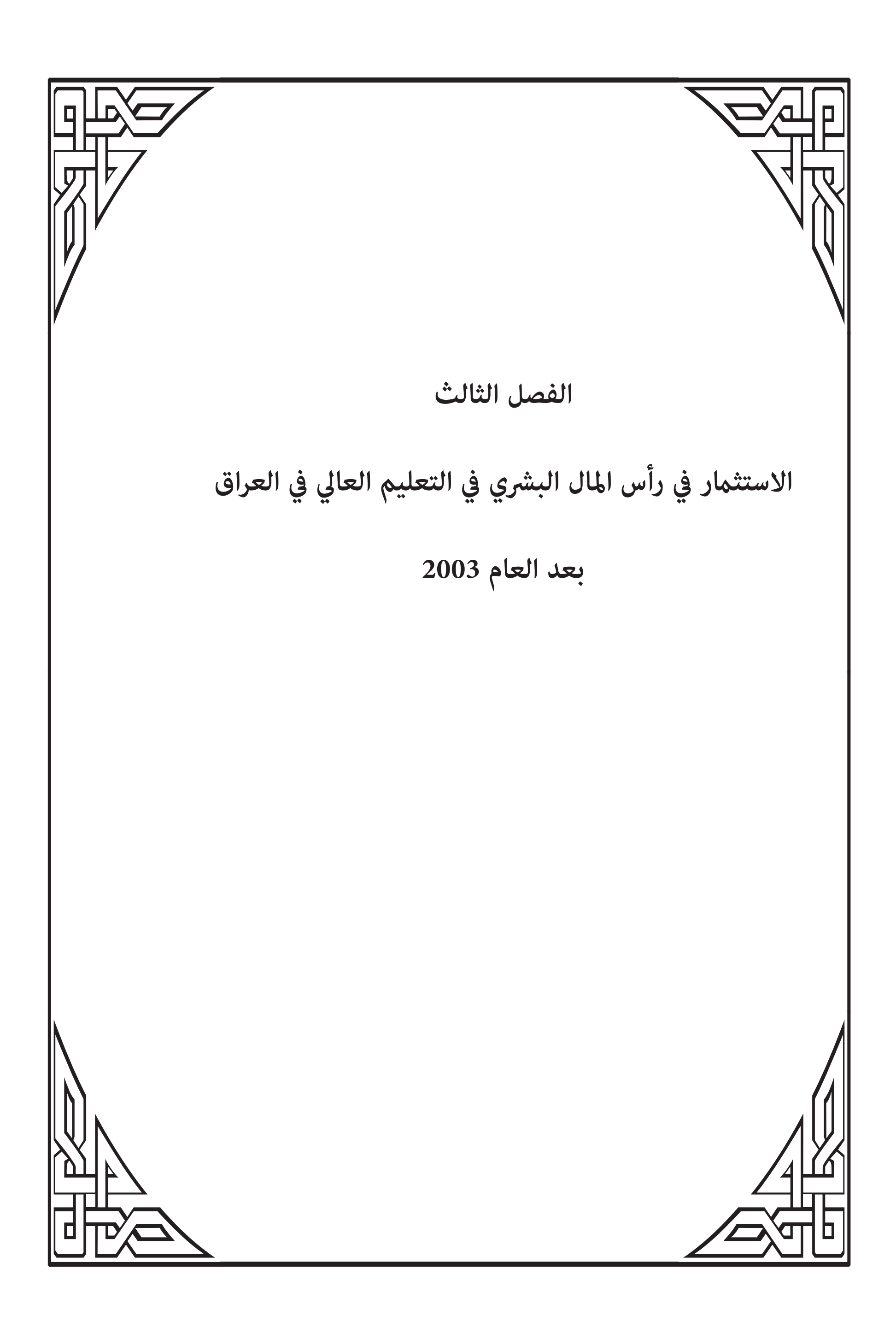
7. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي في الأردن يكاد يتشابه مع تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة،وهو ما يعكس وعي الحكومة الأردنية بأهمية **استثمار التعليم العالي في المجال الإنتاجي والتكنولوجي**.

8. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي في الأردن كان أقل بكثير جدا من نظيره في القطاع الخاص لدى كوريا الجنوبية، ما يقوي ما سبق ذكره من انخفاض **استثمار** التعليم العالي الخاص الأردني **في المجال الإنتاجي والتكنولوجي**

9. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الأردن يزيد في الأردن على ضعف تأثير نظيره في كوريا الجنوبية، بما يعني أن للتعليم العالي دوراً أكثر أهمية في التوظيف داخل الأردن مقارنة بكوريا.

10. تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الأردن كان أقل جداً في الأردن عن تأثير نظيره في كوريا الجنوبية، بما يعنى أن التعليم العالي الخاص في الأردن (**لا يسهم بدوره الاقتصادي لاسيما الاستفادة التكنولوجية الإنتاجية منه**) كما هو الحال في كوريا.

والخلاصة أن هناك علاقة طردية بين كلاً من الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في كل من كوريا الجنوبية والأردن ، مما يوضح الأهمية الشديدة للعائد مـن الإنفـاق عـلى التعلـيم العـالي في مجـال تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الذي تأمله كل دولة منهما.



الفصل الثالث

الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي في العراق

بعد العام 2003

الفصل الثالث

الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي في العراق بعد العام 2003

إن التعليم في العراق لا يزال يشهد الكثير من التعثرات في النهوض بواقعه مرة أخرى، ويتضح ذلك من خلال ضعف الاهتمام من قبل الجهات المختصة لا سيما وزارة التربية التي يقع عليها العبء الأكبر في عملية النهوض، وذلك بتخصيص المبالغ الكافية لتأمين متطلبات التعليم في العراق ، حيث تسعى الحكومة العراقية لتأمين متطلبات التعليم، لكن وجود المعوقات والعراقيل من المؤسسات التنفيذية وقفت مانعاً ضد تأمين البنى التحتية أو النهوض بالمدارس على وفق التطور الذي يشهده العالم مقارنة بما موجود في العراق .

وفي ظل الحروب والنزاعات المسلحة يكون التعليم هو الأكثر تعرضاً للخراب، بما يقود إلى دمار على صعيدي الحاضر والمستقبل، لقد تميز نظام التعليم في العراق في مرحلة ما قبل التسعينات من القرن الماضي بأنه كان من أحسن المستويات، ولكن في مرحلة التسعينات شهدت المؤسسات التربوية في العراق إهمالاً كبيراً شمل التغاضي عن إيفاد الكوادر التربوية من أجل تطوير كفاءاتها، وإهمال الأبنية المدرسية وتجهيزاتها، وتدني إعداد كبيرة من الأبنية المدرسية خلال الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003 .

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يأتي :

المبحث الأول: واقع التعليم العالي الحكومي في العراق بعد العام 2003

المبحث الثاني: واقع التعليم العالي الخاص في العراق بعد العام 2003

المبحث الثالث: مقارنه بين التعليم العالي الحكومي والخاص في العراق بعد عام 2003

المبحث الرابع: مقارنة في الاستثمار في التعليم العالي بين العراق _ كوريا _ الأردن بعد العام 2003

المبحث الأول

واقع التعليم العالي الحكومي في العراق بعد العام 2003

لقد كان التعليم ولا يزال مهماً لتطور الأمم وديمومتها، فرصانة التعليم العالي، وحداثة مناهج الدراسة، وإتباع المعايير الدولية في النظام الدراسي المتاح للطلاب، وكثرة الشهادات العلمية، هي مقياس التقدم في الدول، وهو يصقل الإبداع وينمي المواهب والأفكار عند الإنسان، ويعد من أهم الركائز التي تخدم الإنسانية، وبناء على ذلك فان الدول التي تعد متقدمة تضع العلم في أولوية برامجها التطويرية .

لقد شهد التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الأخيرة تدهوراً واضحاً وعلى الصعد كافة، مما أدى إلى خروج الجامعات العراقية من اهتمام مؤسسات التصنيف العالمي أو تبوء بعض من هذه الجامعات مراكز متدنية وفي ذيل القائمة من بين الجامعات العالمية في تلك التصنيفات، حتى إن اغلب الجامعات العربية قد تفوقت على جامعاتنا في تلك التصنيفات على الرغم من حداثة هذه الجامعات، علاوة على انخفاض المستوى العلمي للخريجين والكادر التدريسي إلى حد سواء، إن السبب في ذلك يعود إلى :

1. السياسات المتسرعة وغير المدروسة بشكل جيد في الإدارات المتعاقبة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

2. خضوع الوزارة شأنها شأن الوزارات كافة إلى الضغوط السياسية من المتنفذين في الدولة وممارسات الأحزاب المشاركة في السلطة ، اقل ما يقال عنها أنها ممارسات غير مسؤولة وغير منصفة بحق التعليم العالي في العراق .

3. قلة التخصيصات المالية في الموازنات العامة سنوياً ، مقارنة بالتخصيصات المالية للمؤسسات الأمنية بسبب الظروف الأمنية المتدهورة التي تعرض لها العراق خلال المدة المنصرمة .

4. تقادم البُنى التحتية للتعليم العالي مع مرور السنين ، وعدم القدرة أو ضعف الرغبة في ترميمها أو إعادة إعمارها ثانية، بسبب البيئة العلمية والإدارية غير المشجعة، وقلة التخصصات المالية .

5. اعتماد الأساليب التقليدية في التدريس ، وضعف في مواكبة الطرق الحديثة المعتمدة في الجامعات العالمية . مع جمود المناهج التعليمية وعد تغيرها من مدة طويلة .

6. لا توجد برامج تطويرية مؤثرة للكوادر التدريسية ، مع وجود بطالة مقنعة في بعض التخصصات وغياب الرؤية العلمية الشاملة في إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي .

7. اعتماد طرق وأساليب غير علمية ، وغيرة مبررة ، مثل الامتحانات التكميلية (الدور الثالث)، وعودة المرقنة قيودهم في الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس تحت ذرائع مختلفة .

المطلب الأول

المؤشرات الاقتصادية للتعليم العالي في العراق للمدة (2003- 2017)

إن من أهم ما يؤثر على التعليم العالي في العراق هي مؤشراته ، ومن أهم هذه المؤشرات هـو الإنفـاق عـلى التعليم العالي ، حيث يكون المتغير المستقل الذي يؤثر على باقي المتغيرات التابعة والتي هي معدل البطالة وإجـمالي الدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي . ويمكـن التعـرف عـلى بيانـات هـذه المؤشرات في الجدول (5) الآتي :

جدول (6)

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة العراق خلال المدة (2003-2017)

السنة	الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (مليون دولار)	الإنفاق على التعليم العالي الخاص (مليون دولار)	معدل البطالة %	إجمالي الدخل القومي (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلى (مليون دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (دولار)	عدد السكان
2003	601.92	153.29	7.93	15326.53	16235.25	1155.73	13.2613
2004	1449.44	375.29	7.86	36680.33	36627.90	2025.78	18.19676
2005	2044.19	426.26	8.58	50694.70	49954.89	2762.94	18.3479
2006	2767.47	526.36	8.53	66035.84	65140.29	3498.53	18.8753
2007	3929.28	576.59	8.65	90336.56	88840.05	3991.95	22.6296
2008	6073.55	649.26	8.49	138650.77	131613.66	5682.37	24.4001
2009	5152.31	744.29	8.50	114755.96	111660.86	4491.25	25.5510
2010	6417.89	793.68	8.34	140108.12	138516.72	5328.74	26.2929
2011	8662.90	815.49	8.21	185548.06	185749.66	6842.46	27.1171
2012	10323.90	836.92	7.96	219060.03	218000.99	7794.00	28.1062
2013	11171.50	921.55	8.06	233648.37	234648.37	8040.40	29.0592
2014	11122.09	966.53	8.20	233548.37	234648.37	7779.15	30.0223
2015	8515.92	1039.51	8.09	178341.70	179640.21	5764.38	30.9385
2016	8210.79	1144.18	7.91	170089.00	171489.00	5404.07	31.4742
2017	9544.33	1193.59	8.16	195515.74	197715.74	6037.93	32.38125
المتوسط	**6399.17**	**744.19**	**8.23**	**137890.00**	**13737.00**	**5106.65**	

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

https://data.worldbank.org/country/iraq?view;

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTLZS;

https://ar.tradingeconomics.com/iraq

جدول (7)

نتائج التحليل الإحصائي لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة العراق(2003-2017)

البيان	المعادلة	T	R^2	F	معدل التغير السنوي %
الإنفاق على التعليم العالي الحكومي	$\hat{Y}_i = 608.31 + 723.86X_i$	7.43**	0.81	55.16**	16.8**
الإنفاق على التعليم العالي الخاص	$\hat{Y}_i = 224.08 + 65.01X_i$	21.4**	0.97	458.17**	10.7**
إجمالي الدخل القومي	$\hat{Y}_i = 22700.55 + 14398.60X_i$	6.88**	0.78	47.29**	15.2**
إجمالي الناتج المحلى	$\hat{Y}_i = 20500.40 + 14608.13X_i$	7.12**	0.80	0.63**	15.3**
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	$\hat{Y}_i = 2098.23 + 376.05X_i$	4.74**	0.63	22.42**	9.8**

المصدر : جمعت وحسب بواسطة الباحث من خلال بيانات جدول (1) في الدراسة باستخدام برنامج (SPSS.22)

(*) معنوي عند مستوى 0.05

(**) معنوي عند مستوى0.01

أولاً : الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

شكل (13)

تطور الإنفاق على التعليم العالي الحكومي في العراق (2003-2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (5) يتبين أن الإنفاق على التعليم العالي الحكومي في العراق خلال الفترة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي(601.92) مليون دولار في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (11171.50)مليون دولار عام 2013 ،وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة نحو (6399.17) مليون دولار.

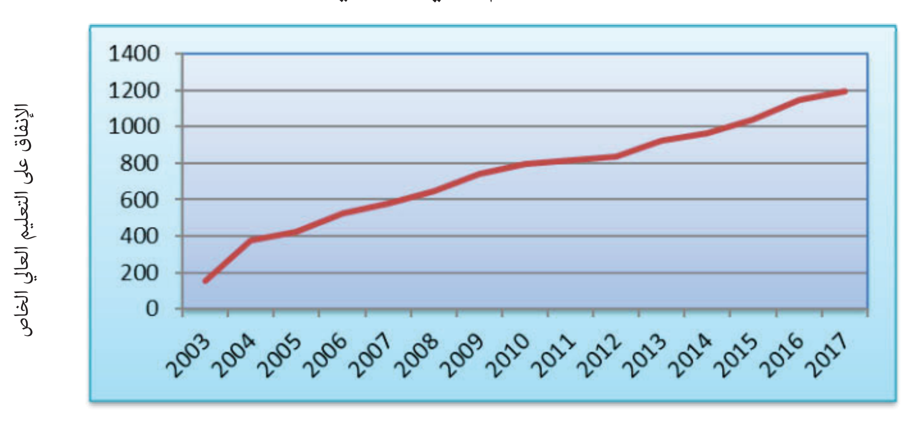
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في العراق خلال الفترة (2003 -2017) تبين من جدول (6) أن الإنفاق على التعليم العالي الحكومي قد أخذ اتجاها تصاعدياً بمقدار تغير بلغ بحوالي (723.86) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (16.8%) للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في العراق عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعنى أنه يمكن القول بثقة تبلغ(99%) أن الحكومة العراقية تزيد من إنفاقها على التعليم العالي كل سنة في

حدود (4.7%) وهو ما يعكس رؤيتها للأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي الحكومي وأثره في تقدم الدولة.

ثانياً : الإنفاق على التعليم العالي الخاص

شكل (14)

تطور الإنفاق على التعليم العالي الخاص في العراق (2003-2017)



السنوات

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (5)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (5) تبين أن الإنفاق على التعليم العالي الخاص في العـراق خـلال الفـترة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً، وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي (153.29) مليون دولار في العـام 2003، وحد أقصى بلغ نحو(1193.59) مليون دولار في العام 2017، وقد بلغت قيمة المتوسط السـنوي خـلال فـترة الدراسـة نحو(744.19) مليون دولار.

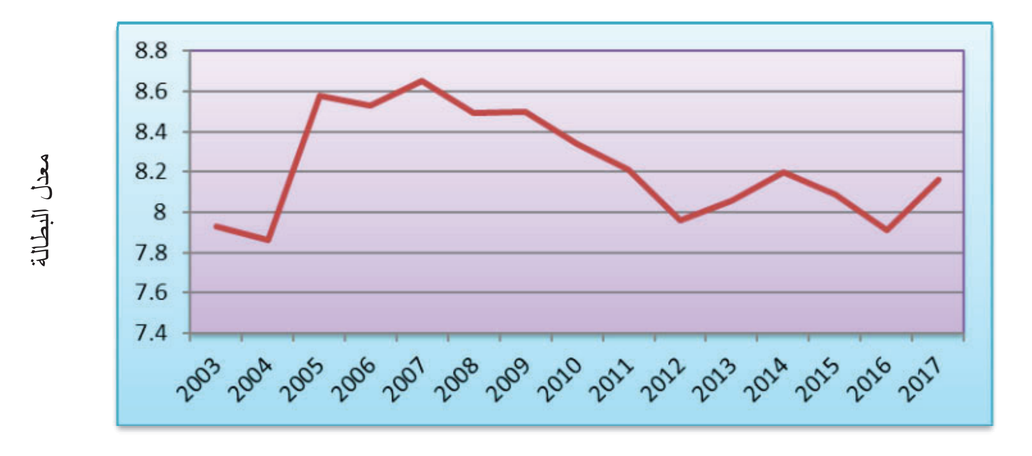
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للإنفاق على التعلـيم العـالي الخـاص في العـراق خـلال الفـترة (2003 - 2017) تبين من جدول (6) أن الإنفاق على التعليم العالي الخاص قد أخذ اتجاهاً تصـاعدياًبمقدار تغير بلغ بحوالي (65.01) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (10.7%) للإنفـاق عـلى التعلـيم العالي الخاص في العراق عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعنى أنه يمكن القول بثقة تبلـغ (99%) أن

مقدار تغير إنفاقها على التعليم العالي كل سنة في حدود (0.4%) وهو ما يعكس رؤيتها للأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي الخاص وأثره في تقدم الدولة.

ثالثاً : معدل البطالة

شكل (15)

تطور معدل البطالة في العراق(2003-2017)



السنوات

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (5)

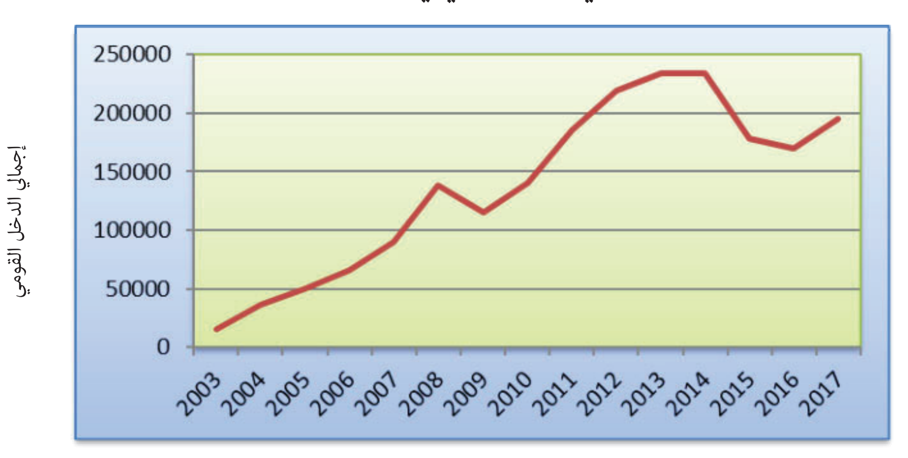
من دراسة البيانات الواردة في جدول (5) تبين أن معدل البطالة في العراق خلال المدة (2003-2017) قد شهدت تذبذباً بين الزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حدين بلغ أدناهما حوالي (7.86%) في العام 2004، وحد أقصى بلغ نحو(8.65%) في العام 2007، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة نحو (8.23%) وقد يعود سبب التذبذب هنا إلى اختلاف معدلات التوظيف في قطاعات الصناعة التحويلية والنفط.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة في العراق خلال المدة (2003-2017) تبين عدم معنوية معدل البطالة في العراق عند مستوى معنوية (0.05)

رابعاً :إجمالي الدخل القومي

شكل (16)

تطور إجمالي الدخل القومي في العراق(2003 -2017)



السنوات

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (5)

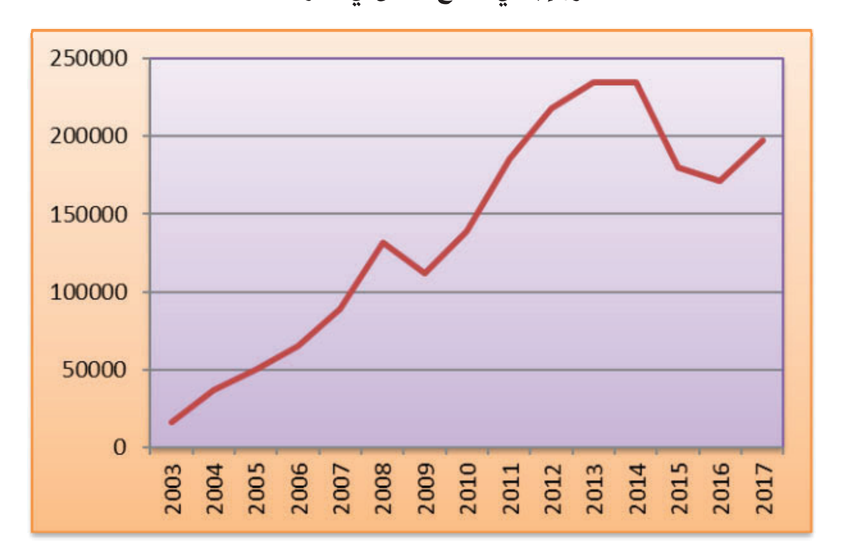
من دراسة البيانات الواردة في جدول (5) تبين أن إجمالي الدخل القومي في العراق خلال الفترة (2003-2017) قد شهدت زايداً مستمراً وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي (15326.53) مليون دولار في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو (233648.37) مليون دولار في العام 2013، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لإجمالي الدخل القومي خلال فترة الدراسة نحو (137890.00) مليون دولار .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العامل إجمالي الدخل القومي في العراق خلال المدة (2003-2017) تبين من جدول (6) أن إجمالي الدخل القومي في العراق قد أخذ اتجاهاً تصاعديا بمقدار تغير بلغ بحوالي (14398.60) مليون دولار ،وبلغ معدل التغير السنوي حوالي(15.2%) لإجمالي الدخل القومي في العراق عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يوضح الارتفاع الكبير في معدلات النمو في الدخل القومي العراقي .

خامساً : إجمالي الناتج المحلي

شكل (17)

تطور إجمالي الناتج المحلى في العراق(2003 -2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (5)

من دراسة البيانات الواردة في جدول (5) تبين أن إجمالي الناتج المحلي في العراق خلال المدة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي (16235.25) مليون دولار في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو(234648.37) مليون دولار عام 2013، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لإجمالي الناتج المحلى خلال فترة الدراسة نحو (137370.00) مليون دولار .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي في العراق خلال الفترة (2003-2017) تبين من جدول (6) أن إجمالي الناتج المحلي في العراق قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بمقدار تغير بلغ بحوالي (14608.13) مليون دولار، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (15.3%) لإجمالي الناتج المحلي في العراق عند مستوى معنوية(0.01)، مما يوضح السنوي التغير معدلات النمو في الناتج القومي العراقي خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك لارتفاع معدلات أسعار النفط في السوق العالمية بشكل كبير.

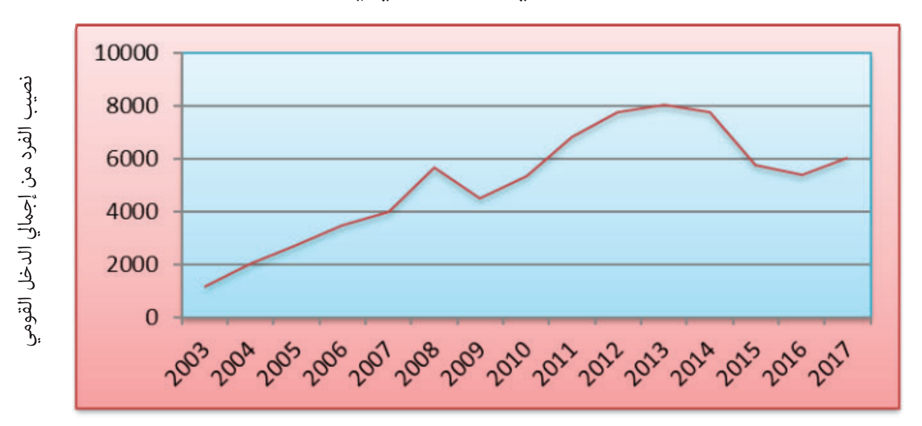
سادساً : نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

من دراسة البيانات الواردة في جدول (5) تبين أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق خلال الفترة (2003-2017) قد شهد تزايداً مستمراً وتراوح بين حدين بلغ أدناهما حوالي(1155.73) مليون دولاراً في عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو(8040.40) مليون دولاراً في العام 2013، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال مدة الدراسة نحو(5106.65) مليون دولاراً .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق خلال المدة (2003-2017) تبين من جدول (6) أن إجمالي الناتج المحلى في العراق قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بمقدار تغير بلغ بحوالي (376.05) مليون دولاراً، وبلغ معدل التزايد السنوي حوالي (9.8%) لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق عند مستوى معنوية (0.01)، مما يوضح التغير السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي في العراق نتيجة لارتفاع مستوى الدخل القومي، وعدم ارتفاع أعداد السكان بشكل كبير خلال مدة الدراسة. والشكل البياني (18) يوضح ذلك أيضاً .

شكل (18)

تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق (2003-2017)



السنوات

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (5)

المطلب الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي الحكومي في العراق للمدة (2003-2017)

من أجل قياس وتحليل اثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي والتعرف على العائد من هذا الإنفاق في دولة العراق خلال المدة (2003-2017) تم حساب العلاقات الإحصائية بين الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (متغير مستقل) وأهم المؤشرات الاقتصادية في دولة العراق وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الدخل القومي،نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغيرات التابعة) باستخدام برنامج (SPSS).

أولاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة في العراق (2003-2017)

$$Y= 8.360 - 2.016\ E - 005X$$

$$(57.955)^{**} \qquad (-1.018)^{*}$$

$$F = 1.035 \qquad R^2= 0.003$$

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على معدل البطالة (المتغير التابع) في العراق خلال المدة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) ،وأوضحت النتائج أنه يمكن القول بثقة تبلغ (95%) أنه لا يوجد تأثير للإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة، مما يوضح وجود متغيرات أخرى أكثر تأثيراً على معدل البطالة من متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي في العراق.

ثانياً :أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في العراق (2003 - 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في العراق خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y2 = 8743.33 + 20.18\,X$$

$$(75.51)^{**}\ (4.49)^{**}$$ [19]

$$R^2 = 0.9 \quad F=5702.0^{**}$$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y2= إجمالي الدخل القومي

ويتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01)، وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر (99 %) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الدخل القومي ، بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية(0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(2018%)، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمقدار وحدة واحدة ، فإن إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (20.18) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت العراق زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي ستؤدى إلى زيادة إجمالي الدخل القومي **بأكثر من عشرين ضعف** ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الحكومي مما يساعد على زيادة مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الشعب العراقي.

([19]* *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

ثالثاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي في العراق(2003 -2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على إجمالي الناتج المحلي (المتغير التابع) في العراق خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y3 = 716.18 + 20.44\ X$$

$$(143.15)^{**}\quad (5.93\ )^{**}$$

$$F = 0.2044 R^2 = 99^{**}$$

حيث أن :

X = الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y3= إجمالي الناتج المحلي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك اتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر (99%) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الناتج المحلي بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(2044%) ، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمقدار وحدة واحدة فإن إجمالي الناتج المحلي سوف يزداد بمقدار (20.44) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما أستطاع العراق زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلى **بعشرين ضعف** ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الحكومي ، مما ينعكس على زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع العراقي.

رابعاً : أثر الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق(2003 - 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي (المتغير المستقل) على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي(المتغير التابع) في العراق خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي:

$$Y4 = 1453.36 + 0.57\, X$$

$$(14.88)^{**} \quad (5.20)^{**1}$$

$$R^2 = 0.95 \quad {}^{**}F = 221.49$$

حيث أن :

X= الإنفاق على التعليم العالي الحكومي

Y4 = نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي يفسر(95 %) من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ، بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01)، وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(57%)، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) ، أنه كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الحكومي بمقدار وحدة واحدة ، فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (0.57) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%)، أنه **كلما استطاعالعراق زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الحكومي فإن هذا سيؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بما يعادل نصف نصيبه من ذلك الإنفاق ،** وهذه نتيجة منطقية لارتفاع الدخل القومي بما يعادل عشرين ضعف معدل الإنفاق على التعليم العالي .

المبحث الثاني

واقع التعليم العالي الخاص في العراق بعد العام (2003- 2017)

تعود جذور التعليم العالي الأهلي (الخاص) في العراق إلى عام 1963، عندما تم تأسيس الكلية الجامعية بمبادرة من اتحاد المعلمين . في العام 1968 تم إلغاء اسم الكلية الجامعية ليحل مكانها (الجامعة المستنصرية)، ولم يحصل التعليم العالي الخاص في العراق على الاهتمام الكافي حتى العام 1988 ، عندما تم تأسيس بعض الكليات الخاصة، وفي العام 1996، صدر قانون الجامعات والكليات، من أهمها : كلية المنصور (بغداد)، كلية التراث (بغداد، وكان عددهم (9) كليات في ذلك الوقت)، كلية الرافدين (بغداد)، كلية المعرفة (الأنبار)، كلية اليرموك (ديالى)، وكلية المأمون بغداد، وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية. وأن شروط تطوير كليات المجتمع تحددها المادة (5) من قانون التعليم الوطني، الذي يمنح مجلس الوزراء سلطة الموافقة على تطوير الكليات الخاصة، بناءً على اقتراح وزير التعليم العالي والبحث العلمي من أجل الموافقة على التطوير.

وفي بداية العام الدراسي 2006-2007، حثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الطلاب الراغبين في الالتحاق بالكليات أو الجامعات على التأكد من اعتمادهم واعترافهم من قبل الوزارة. وقال مصدر في هيئة الإشراف والتقييم العلمي التابعة للوزارة إن عدد الكليات أو الجامعات الخاصة التي تستوفي الشروط واللوائح التي تتبناها الوزارة للاعتراف بهذه الكليات ،على وفق قانون التربية الخاصة، هو (16) جامعة.

أولاً : الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم العالي الخاص في العراق

(2017-2003)

من أجل قياس وتحليل أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص والتعرف على العائد من هذا الإنفاق في العراق خلال الفترة (2003- 2017) تم حساب العلاقات الإحصائية بين الإنفاق على التعليم العالي الخاص (متغير مستقل) وأهم المؤشرات الاقتصادية في دولة العراق وهي معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي ، إجمالي الدخل القومي ،نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (المتغيرات التابعة) باستخدام برنامج SPSS.

1- **أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة في العراق (2003 -2017)**

Y= 8.364+ 0X

(42.614)** (- 0.722)

F= 0.522 R^2 = 0.039

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على معدل البطالة (المتغير التابع) في العراق خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وأوضحت النتائج أنه يمكن القول بثقة تبلغ (95%) أنهلا يوجد تأثير للإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة،وتتوافق هذه النتيجة مع نظيرتها في التعليم الحكومي ، مما يبين أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على مستوى البطالة بشكل أكبر من الإنفاق على التعليم العالي الخاص في العراق.

2- **أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي في العراق (2003 -2017)**

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل) على إجمالي الدخل القومي (المتغير التابع) في العراق خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

$$Y2 = -21724.09 + 214.48\ X$$

$$(-0.81) \quad (6.36)^{**}$$ [20]

$$F= 40.39^{**} \qquad R^2 = 0.76$$

حيث أن :

X = الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y2= إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01)، وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (76 %) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الدخل القومي ، بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(21448 %)، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق الخاص على التعليم العالي بمقدار وحدة واحده ، فإن إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (214.48) وحدة، هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت العراقزيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص ستؤدي إلى زيادة إجمالي الدخل القومي **بأكثر من مائتين وعشرة أضعاف** ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الخاص، مما يوضح ضرورة الاهتمام بالتعليم العالي الخاص بشكل أكبر.

3. **أثر الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلى في العراق (2017- 2003)**

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص(المتغير المستقل) على إجمالي الناتج المحلى (المتغير التابع) في العراق خلال الفترة 2003-2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي :

([20]* *) تعنى أن درجة الثقة فى تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

$$Y3 = -2409619 + 216.96X$$

(-0.90) (6.47)[*21]

F= 41.84** $R^2 = 0.76$

حيث أن :

X = الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y3= إجمالي الناتج المحلي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (F) معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك أتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (76 %) من التغيرات التي تحدث في إجمالي الناتج المحلي، بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية (0.01)، وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير (21696%)، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الخاص بمقدار وحدة واحدة ، فإن إجمالي الناتج المحلي سوف يزداد بمقدار (216.96) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%) أنه كلما استطاعت العراق زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي **بأكثر من مائتين وعشرة أضعاف** ما يتم إنفاقه على التعليم العالي الخاص، وهو ما يتطابق مع النتيجة لخاصة بإجمالي الدخل القومي ويؤكد مصداقيتها .

4. أثرالإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق(2003 - 2017)

للتعرف على تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص (المتغير المستقل)على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي(المتغير التابع) في العراق خلال الفترة 2003 -2017 تم حساب معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي:

(2121* *) تعنى أن درجة الثقة في تعميم نتائج هذه الدراسة (99%).

$$Y4 = 869.93 + 5.69 X$$

(4.71) **0.09

$R^2 = 0.63$ **F= 22.19

حيث أن :

X = الإنفاق على التعليم العالي الخاص

Y4= نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يتضح من المعادلة السابقة معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F معنوية عند مستوى (0.01) وكذلك اتضح أن متغير الإنفاق على التعليم العالي الخاص يفسر (63%) من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ، بينما باقي نسبة التغيرات تفسرها متغيرات أخرى.

وتبين معنوية تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عند مستوى معنوية (0.01) وكانت العلاقة طردية بين المتغيرين وبلغ معدل التأثير(569 %)، أي أن كلما ازدادت قيمة الإنفاق على التعليم العالي الخاص بمقدار وحدة واحدة فإن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سوف يزداد بمقدار (5.69) وحدة، ومن هنا يتضح أنه يمكن القول بثقة تبلغ (99%)، أنه **كلما أستطاع العراق زيادة مقدار الإنفاق على التعليم العالي الخاص فإن هذا سيؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بما يزيد عن خمسة أضعاف نصيبه الحالي**، وهذه نتيجة منطقية لارتفاع الدخل القومي بما يعادل مائتين وعشرة أضعاف معدل الإنفاق على التعليم العالي .

المبحث الثالث

المقارنة بين التعليم العالي الحكومي والخاص في العراق بعد العام 2003

تهدف الجامعة أو الكلية إلى المساهمة في التطورات الكمية والنوعية في الحركة العلمية والثقافية والتعليمية ، وفي البحث العلمي في مختلف جوانب المعرفة النظرية والتطبيقية، وهذا يعني أن الكليات الأهلية لا يمكن أن تكون فقط نظيرة للكليات الحكومية ، بل ويمكن أن تتفوق عليها ، وتكون بمثابة مثال وحافز لجميع المؤسسات العلمية العاملة.

ويسعى العديد من المهتمين في الارتقاء بالمستوى العلمي ومواكبة التطور والتقنيات العلمية ، والرغبة في التعرف على ما جاء بالإبداع الفكري والمعرفة في العالم بشكل عام أثار ثورة داخل العديد من الذين يجدون في هذه الإمكانية مجالاً للتطور والإبداع العلمي والفكري، وهذا واضح من الزيادة في عدد المتقدمين للتسجيل في الكليات الخاصة، لا سيما أولئك الذين تزيد أعمارهم عن (30) سنة أو أكثر، مما يلفت الانتباه إلى هذه المجموعة المتعلمة في المجتمع ، وتزويدهم بالمرافق الممكنة لتطوير قدراتهم وتحصينهم علمياً من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أدى العدد المتزايد من الراغبين في الالتحاق بالدراسات الجامعية سنة تلو الأخرى، إلى الاهتمام الشديد والتوسع، سواء من خلال فتح المزيد من الفروع لاستيعاب هذا العدد المتزايد من الطلاب ، أو بالحصول على الموافقات لإنشاء كليات أهلية ، وإنشاء مجمعات لاستيعابها وفقاً لمتطلبات الوضع الجديد والمتزايد في هذا المجال.

إن التمييز بين الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم يزداد تداخلاً، إذ تتلقى المؤسسات ذات الملكية الخاصة أموالاً عامة ، كما إن المؤسسات العامة تفرض رسوماً، ويجري شراء الكثير من السلع والخدمات التعليمية من القطاع الخاص، بل وهناك فرق واضح بين قيام القطاع الخاص بتوفير التعليم، وبين قيام القطاع نفسه بتمويله .

والواقع ان القطاع العام يوفر التعليم في العديد من البلدان، بينما يقوم القطاع الخاص بتمويل جزء من التعليم، ومن الناحية النظرية يؤدي هذا الفصل بين التمويل وتوفير التعليم من ناحية، وبين القطاع الخاص والعام من ناحية أخرى إلى أربعة احتمالات :

1- قيام القطاع العام بتوفير وتمويل الخدمات التعليمية .

2- قيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات التعليمية وتمويل القطاع العام بها .

3- قيام القطاع العام بتوفير الخدمات التعليمية في ظل تمويل القطاع الخاص لها.

4- قيام القطاع الخاص بتوفير وتمويل الخدمات التعليمية .

وأياً كان دخول القطاع الخاص في مساهمة في الإنفاق على التعليم، فان الإنفاق على التعليم من قبل القطاع الخاص يعد بديلاً عن الاستهلاك والاستثمار الخاص غير البشري، إذ أن هذا الجزء من الإنفاق والموجه إلى التعليم يعد اقتطاعاً من الاستهلاك، وفي حالة كونه فائضاً عن الاستهلاك، فان هذا الجزء يعد اقتطاعاً من الاستثمار الضروري غير البشري ، والذي كان سيستهلك أو يستثمر في حالة عدم إنفاقه على التعليم . ويعتبر الإنفاق على التعليم ذو علاقة طردية مع الدخل بحيث يزيد الإنفاق على التعليم كلما زاد الدخل، إذ يعد الدخل محوراً أساسياً له، ويتحمل فيه الإباء قيمه الإنفاق السالب على التعليم بدلاً عن دخول أبنائهم سوق العمل في سن مبكرة (الهيتي، 2009، 39) .

وبعد تحليل البيانات المتعلقة بقياس وتحليل أثر الإنفاق على كل من التعليم العالي الحكومي والخاص على أهم المؤشرات الاقتصادية في دولة العراق وهي معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي ، إجمالي الدخل القومي، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال المدة 2003 -2017 تبين ما يأتي :

1- معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي، كان أعلى بأكثر من عشرة أضعاف من معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في العراق خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي الحكومي ، بشكل أكبر بكثير من التعليم العالي الخاص.

عدم وجود تأثير للإنفاق على كل من التعليم العالي الحكومي والخاص على معدل البطالة إحصائياً في العراق، مما يوضح وجود متغيرات أخرى أكثر تأثيراً على معدل البطالة من متغير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي والخاص في العراق.

2- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي، كان أعلى عشرة أضعاف من تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي في العراق، نتيجة زيادة مستويات التكنولوجيا والتقدم في الوسائل التدريسية المستخدمة في التعليم العالي الخاص، والابتعاد عن الروتين والتقليد الموجود في التعليم العالي الحكومي.

3- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي كان أعلى عشرة أضعاف من تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي في العراق، وهو ما يقوي النتيجة السابقة مباشرة وأسبابها.

4- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي كان أعلى خمسة أضعاف تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق، وهو نتيجة منطقية للنتيجتين السابقتين.

والخلاصة أن هناك علاقة طردية بين كلا من الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في العراق، مما يوضح الأهمية الشديدة للعائد من الإنفاق على التعليم العالي في مجال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع.

المبحث الرابع

المقارنة بين العراق وكوريا الجنوبية والأردن في التعليم العالي بعد عام 2003

المطلب الأول

سمات التعليم العالي في العراق وكوريا الجنوبية والأردن

أولاً : العراق

لم يحظ التعليم العالي الخاص في العراق بالاهتمام الكافي حتى عام 1988، عندما تم تأسيس بعض الكليات الخاصة منذ العام 1988، ولغاية التغيير السياسي في أبريل/نيسان 2003، وبعد التاسع من نيسان 2003، تم إنشاء الجامعات والكليات، بما في ذلك جامعة أهل البيت في كربلاء، الكلية الإسلامية لجامعة النجاح ، وكلية دجلة للدعاية. (العلاف، 2000)

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إعلاناً في مطلع شباط/2005، وبموجب قانون الجامعات والكليات المؤهلة المعترف به من قبل الوزارة، فحواه أن خريجي هذه الكليات يتمتعون بالحقوق نفسها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، والامتيازات التي يتمتع بها خريجي الكليات الرسمية في الجامعة العراقية، والكليات المعترف بها من قبل الوزارة حالياً وتكون متابعه من قبل الوزارة، ومنها كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، وكلية بغداد للصيدلة وكلية الهدى الأهلية، وكلية المعارف في الرمادي، كلية اليرموك الجامعة في ديالى، وجامعة أهل البيت في كربلاء، كلية العلوم الإنسانية، جامعة النجف الأهلية، كلية مدينة العلم الجامعة في الكاظمية في مدينة بغداد. (إسراء ، 2016، 88) .

ثانياً : كوريا الجنوبية

يتم توفير التعليم في كوريا الجنوبية من قبل كل من الجامعات العامة والجامعات الخاصة، يحصل كلا النوعين من الجامعات على تمويل من الحكومة، على الرغم من أن المبلغ الذي تحصل عليه الجامعات الخاصة أقل من مبلغ الجامعات الحكومية في

السنوات الأخيرة، بدأ إنشيون جلوبال كامبسو و جامعة يونسي" كلية دولية" لاحتضان نظام بيئة التدريس الإنجليزية الكاملة.

تعد كوريا الجنوبية واحدة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الأداء المتميز في القراءة والكتابة، والرياضيات، والعلوم مع متوسط درجات الطلاب (542)، وتمتلك البلاد واحدة من أعلى القوى العاملة في العالم من حيث التعليم بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وتشتهر البلاد باهتمامها البالغ بالتعليم ، والذي أصبح يسمى "حمى التعليم"، ويتم تصنيف الأمة الفقيرة في الموارد على الدوام بين أعلى مستوى للتعليم العالمي في التصنيف الوطني لعام 2014 لدروس الرياضيات والعلوم لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد سنغافورة.

التعليم العالي قضية خطيرة للغاية في مجتمع كوريا الجنوبية ، حيث ينظر إليها باعتبارها واحدة من الركائز الأساسية للحياة الكورية الجنوبية ، ويعتبر التعليم ذو أولوية عالية بالنسبة للأسر الكورية الجنوبية ، حيث أن النجاح في التعليم ضروري لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرء في المجتمع الكوري الجنوبي.

(https://www.hotcourses.ae/study-in-south-korea)

ثالثاً: الأردن

تفتخر الأردن بنظامها التعليمي المتقدم ،ويتمتع الأردنيون بتعليم جيد لأن التعليم يعتبر قيمة أساسية في الثقافة الأردنية، وتمتلك الأردن أعلى نسبة من الباحثين في مجال البحث والتطوير بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها (57) دولة. في الأردن، يوجد (8060) باحثاً لكل مليون شخص، وهو أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ (6494)، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ (2532) لكل مليون شخص، توفر الأردن من موازنتها العامة النسبة الأعلى للتعليم مقارنة بمعظم بلدان العالم، وفي العام 2003، كانت حصة الموازنة المخصصة

للتعليم (6.4٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي ، وكان الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (13.5٪) في العام نفسه .

حصلت الأردن على واحدة من أعلى معدلات معرفة القراءة والكتابة في العالم بنسبة (97.9٪) في العام 2012، والتي ارتفعت إلى(98.01٪) في العام 2015، ومن المتوقع أن تصل إلى (100٪) بحلول عام 2020. وقد بلغ معدل الالتحاق الإجمالي الأساسي (100٪) بحلول عام 2007 لكل الشباب والبنات. (وزارة التربية والتعليم الأردنية) .

المطلب الثاني

أداء مقارنة لنتائج التحليل الإحصائي لتجربة كوريا الجنوبية والأردن والعراق بشأن التعليم العالي الحكومي والخاص

بعد تحليل البيانات المتعلقة بتجربة كل من كوريا الجنوبية والأردن والعراق في مجال الإنفاق على التعليم العالي الحكومي والخاص ، وقياس أثر هذا الإنفاق على أهم المؤشرات الاقتصادية وهى معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي ، إجمالي الدخل القومي،نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة 2003 -2017، والتي يمكن من خلالها التعرف على العائد المتحقق من هذا الإنفاق ، حيث تبين مجموعة من النتائج وهي :

1- معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في العراق كان أكبر من معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في الأردن ، الذي كان أعلى من معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الحكومي في كوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة (**من ناحية النسب المئوية وليس الأرقام المطلقة**).

2- معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في العراق كان أكبر من معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في الأردن ، والذي كان أعلى من معدل التزايد السنوي للإنفاق على التعليم العالي الخاص في كوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة (**من ناحية النسب المئوية وليس الأرقام المطلقة**).

3- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على معدل البطالة في الأردن بلغ (2 %) في حين لم يثبت هذا التأثير إحصائياً في العراق وكوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة.

4- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على معدل البطالة في الأردن بلغ (0.3 %) في حين لم يثبت هذا التأثير إحصائياً في العراق وكوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة.

5- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الدخل القومي بلغ أعلى نسبة في كوريا الجنوبية ،ثم العراق ، ثم الأردن حيث بلغ (20.81%) ، (20.18%)، (12.17 %) على الترتيب خلال فترة الدراسة.

6- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الدخل القومي بلغ أعلى نسبة في العراق، ثم كوريا الجنوبية، ثم الأردن حيث بلغ (214.48%)، (64.34%)، (8.91%) على الترتيب خلال فترة الدراسة.

7- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على إجمالي الناتج المحلي يكاد يتشابه في العراق، والأردن، وكوريا الجنوبية خلال فترة الدراسة حيث بلغ (20.44%)، (20.40%)، (20.00%) على الترتيب.

8- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على إجمالي الناتج المحلي بلغ أعلى نسبة في العراق ،ثم الأردن ، ثم كوريا الجنوبية حيث بلغ (216.96%)، (147.82%)، (60.87%) على الترتيب خلال فترة الدراسة .

9- تأثير الإنفاق على التعليم العالي الحكومي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بلغ أعلى نسبة في الأردن ،ثم العراق، ثم كوريا الجنوبية حيث بلغ (0.70%)، (0.57%)، (0.35%) على الترتيب خلال فترة الدراسة.

10 - تأثير الإنفاق على التعليم العالي الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بلغ أعلى نسبة في العراق، ثم الأردن، ثم كوريا الجنوبية حيث بلغ (5.69%)، (4.67%)، (1.07 %) على الترتيب خلال فترة الدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يمكن تثبيت الاستنتاجات الآتية :

1- استطاعت كوريا الجنوبية تحقيق طفرة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، عن طريق زيادة معدلات الإنفاق على التعليم العالي الحكومي والخاص ، مما جعلها في الوقت الحالي من أفضل دول العالم في هذا المضمار، واستثمرت التعليم العالي بشقيه في المجال الإنتاجي والتكنولوجي ذوى العائد المالي الملموس، وهذا يوضح الأهمية الشديدة للإنفاق على التعليم العالي، في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والوصول إلى التنمية الاقتصادية المطلوبة.

2- معدلات الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم العالي ، كان لها تأثيراً إيجابياً على زيادة إجمالي الدخل القومي، والناتج المحلي في كوريا الجنوبية، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، خلال مدة الدراسة.

3- استطاعت الأردن تحقيق معدل نمو اقتصادي ، خلال المدة الأخيرة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، عن طريق زيادة معدلات الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم العالي، مما ساعد نسبياً على توافر أفراد مؤهلين لسوق العمل، والتجربة الأردنية مازالت بحاجة للمزيد حتى تحقق معدلات التنمية الاقتصادية المطلوبة.

4- معدلات الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم العالي، كان لها تأثيراً إيجابياً، وإن كان أقل من نظيره الكوري، على زيادة إجمالي الدخل القومي والناتج المحلي في الأردن، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، خلال مدة الدراسة.

5- كما يمكن للتعليم أن يحفز التنمية الاقتصادية للبلاد، حتى تتمكن الجامعات من لعب دور حيوي في تحسين التعليم علمياً وتكنولوجياً، والتدريب على إدارة الأعمال الريادية.

6- من المؤكد أن هناك عقبات هائلة يجب التغلب عليها، ومنها الوضع الأمني الخطير، ونقص الموارد، والإفراط في مركزية صنع القرار، وعدم اليقين في مناخ سياسي جديد.

7- ويعمل التعليم على خلق ديمقراطية نابضة بالحياة ، ومتسامحة، وتشاركية سواء داخل الحرم الجامعي أو على نطاق أوسع المجتمع.

8- تمتلك الجامعات أصولاً مهمة من أهمها، أخلاقيات العمل القوية، والنزاهة الفكرية للأكاديميين العراقيين، إلى جانب رغبتهم في الالتزام بمشروع تطوير عراق ديمقراطي حديث. إن الجامعات العراقية تمتلك أصولاً كبيرة يمكن أن تستخدمها في الجهود الرامية إلى التخلص من إرث الاستبداد.

ثانياً: التوصيات

1- لا يستطيع العراقيون تحقيق تقويم التعليم والارتفاع به بمفردهم إنهم بحاجة إلى الدعم الملتزم من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك جامعة الدول العربية والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية والمنظمات الدولية ، للمساعدة في تأمين الموارد والمواد والخبرة لإصلاح التعليم العالي في العراق.

2- زيادة المبالغ المنفقة على التعليم العالي والبحث والتطوير من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من رأس المال البشري ،مع ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم العالي الخاص .

3- الاهتمام بتوفير فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم العالي الحكومي والخاص مما يشجع الطلاب على الالتحاق بالتعليم العالي لمعرفتهم بتوفير فرص العمل التي يرغبون بها.

4- تشجيع المؤسسات والشركات على المساهمة في التعليم العالي الخاص من أجل توفير العمالة الماهرة القادرة على العمل في التخصصات التي تحتاجها تلك الشركات والمؤسسات .

5- إنشاء مراكز ومعاهد بحوث تابعة للجامعات والمعاهد العليا بحيث تقوم تلك المراكز البحثية بالعمل على إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجه المؤسسات والشركات وتساعد في توفير الأيدي العاملة المناسبة.

6- قيام الدولة بتقوية التنسيق بين فعاليات منظومة التعليم والبحث والتطوير والتجديد والابتكار، وذلك عن طريق هيئة أو مجلس يتولى مهمة الإشراف وتوزيع المشروعات والأعمال على جهات القطاعين الخاص والعام بهدف الدخول إلى مجتمع المعرفة والعمل على تشجيع مؤسسات التعليم والبحث والتطوير الأجنبية للتعاون مع الجهات الوطنية.

7- سن قانون جديد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي علاوة على حزمة من التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي في العراق تتوافق مع المرحلة الحالية.

8- منح الصلاحيات والسلطات الواسعة لمجالس الجامعات العراقية ، من أجل إدارة الجامعات بشكل صحيح وتنفيذ جميع سياسات الجامعة المخططة في الحاضر والمستقبل، ويجب على الوزارة الامتناع عن التدخل في تخطيط أو تنفيذ السياسات المقررة من قبل مجالس الجامعة ، بحيث يقتصر دور الوزارة على الإشراف والمتابعة والرقابة على ما تقوم به الجامعات العراقية في تنفيذ الخطط العلمية والإدارية.

9- زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم من خلال وضع خطط إستراتيجية في إدارة الموارد المالية التي يتلقاها قطاع التعليم مقابل الخدمات العامة التي يقدمها للأفراد وإعادة إنفاق هذه الموارد على التعليم بطريقة تضمن لها ولا تشكل عبئا على ميزانية الدولة.

10- إن مراجعة وضع التعليم العالي في العراق هو حاجة ملحة للنهوض بالعراق الجديد، وهذا سيكون فقط في إطار خطة شاملة وتغييرات جذرية مع احترام الحرم الرسمي والحقيقي، نحتاج أيضاً إلى رؤية مستقبلية شاملة لجامعاتنا وكلياتنا من حيث البناء الحضري، والمعدات العلمية، وكمية الامتصاص ومستوى المشاركة العلمية.

11- تكون رؤية واضحة مبنية على الأسس العلمية تبدأ هذه الرؤية بإعادة النظر في الخريطة العلمية للجامعات العراقية وحجم المخصصات التي تقدمها الحكومة العراقية لأغراض البحث العلمي. التخصيص المحدد الذي يظهر بوضوح أننا غير مبالين على الإطلاق بأهمية البحث العلمي في جميع المجالات الإنسانية والعلوم في تطوير واقعنا الصناعي والزراعي والعلمي .

المصادر

أولاً : الكتب

1. أبو رغيف، عقيل جاسم عبد اللـه، العكيلي طارق عبد اللـه محسن، تخطيط الموارد البشريـة، القـاهرة الإسكندرية، المكتبة الجامعية الحديثة .

2. إبراهيم، مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، مجمع اللغة العربيـة، دار الـدعوة للطباعة، 1989

3. الحبيب، مصدق جميل، التعلم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.

4. الجوهري، السيد محمد ،دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار دار الفكر الجامعي، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2009.

5. الربيعاوي، سعدون حمود جثير ، حسين وليد حسين ، رأس المال الفكري ، دار جيدا للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2005 .

6. الدباغ ، إسماعيل ، الهام خضير شبر ، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، الطبعة الأولى، 2015

7. الدويكات، مهند حسن، شقيري موسى، صالح زرقان، وسيم حداد، إدارة الاستثمار، عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012

8. الدوري، زكريا، العزاوي وآخرون، وظائف وعمليات الإعمال دار اليازوردي العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2010 .

9. السلمي، علي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 .

السيد حنفي، اشرف، تجربة كوريا الجنوبية من دوله التخلف إلى دولة التقدم، الطبعة الأولى، 2010 .

10. الشماع، شامل محمود محمد ، نموذج مقترح للتخطيط الاستراتيجي لتعليم العالي، بغداد، الطبعة الأولى، 2012 .

11. شولتز، تيودور، القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد الهادي العفيفي، ومحمود السيد سلطان ، القاهرة الانجلو المصرية 1975 .

12. العاني، د.طارق علي، نصير احمد السامرائي، علي خليل التميمي، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل ، المركز العربي للتنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003 .

13. عادل رزق، الاستثمار والتمويل، عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006 .

14. مطايعة، كامل فالح ، الاستثمار في المصارف ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2014 .

15.الكبيسي، صلاح الدين عواد كريم، إدارة المعرفة، دار المغرب بغداد، 2014

16. فلية، فاروق عبدة، اقتصاديات التعليم، عمان – دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003، الطبعة الثانية 2007 .

17. خلف ، فليح حسن ، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق ، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان ، الطبعة الثالثة .

18. الغامدي، د. عبد الله بن مغرم، الإنفاق على التعليم العالي ومشاركة المؤسسات المجتمعية في تحمل التكاليف النهضة التعليمية المستقبلية بدول الأعضاء في مكتب التربية العربية لدول الخليج – دراسة ميدانية، 2006.

19. حمزة، كريم محمد، التعليم في العراق، بيت الحكمة العراق – بغداد، الطبعة الأولى، 2011

20. كنجو، عبود كنجو، مروان شموط، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات ، الطبعة الثالثة، 2010 .

21. عبد الكريم، محمد، إدارة ومهام ومسؤوليات، دار النشر الدولية، الطبعة الأولى .

ثانياً : البحوث والدراسات والمقالات :

1- أل الشيخ، د.عبد اللـه عبد العزيز، الاستثمار في الموارد البشرية، محاضرة علمية ألقيت في مركز الجلد والحساسية ، 2008.

2- العلاف، إبراهيم خليل، التعليم الأهلي في العراق، التاريخ، الواقع، المستقبل، الحوار المتمدن، www.AHEWAR.ORG

3- مقداد، زياد إبراهيم، الضوابط الشرعية للاستثمار، الأموال، الجامعة الإسلامية – غزة، مايو 2005 .

4- الطعان، حاتم فارس، الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة كليه بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 24، 2009 .

5- محمد، حاكم محسن، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الأجنبي في العراق، جامعة كربلاء، 2005.

6- الحديثي، صلاح، سالم سليمان، التعليم العالي في العراق دراسة تحليلية، 2005 .

7- الحمداني، علاء عبد السلام، د. ميسون عبد اللـه احمد الشملة، محمد سلمان محمد ، الاستثمار في رأس المال البشري وانعكاساته في المزيج التسويقي السياحي (دراسة حالة فندق نينوى) بحث منشور في كتاب الأبحاث العلمية، رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية ، الجزء الثاني، 2013 .

8- العنزي سعد، نغم حسين نعمة، رأس المال الفكري – مفاهيم ومداخل، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (2)، السنة الثالثة2001 .

9- فرعون أمجد، محمد اليفي، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، 2010 .

10- فرج، سكنة، دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة، 2017 .

11- الكعود، احمد عبد العزيز، دور ممارسات القيادة الأكاديمية في تفضيل رأس المال البشري، بحث ميداني في عينة من الجامعات العراقية، بغداد، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 2015 .

12- كبارة، محمد بشار، الاستثمار، جامعة الزيتونة الأردنية، 2015 .

13- محمد، نافر أيوب، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة، 2010 .

14- نعمة، نغم حسين، بناء وتطوير رأس المال البشري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة .

15- النعيمي، صلاح عبد القادر، تعزيز القدرات التنافسية لمؤشرات جودة التعليم، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، المجلد 37، 2017 .

16- نورة بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال فترة (1996- 2012)، 2014

17- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي، 2017.

18- بن الضيف، محمد عدنان، الاستثمار في بورصة القيم المنقولة بين المحفزات والعوائق، مجلة الحقوق والحريات ، العدد الثالث ، 2016 .

19- السخاوي، محمود فوزي احمد ، وآخرون، اثر الاستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي بالتطبيق على الوادي الجديد ، جامعة المنوفية، 2012 .

20- مصطفى ،محمود محمد ، الاستثمار في رأس المال البشري في العائد الاقتصادي، الدبلوم التدريبي للموارد البشرية بمكن تطوير الأداء والتنمية، 2010 .

21- الهيتي، احمد حسن، فاطمة إبراهيم خلف، عدي سالم علي العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981 – 2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009 .

ثالثاً التقارير والنشرات الرسمية والمقابلات :

1- ماهر، أسعد حمدي محمد ، البيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة في إقليم كردستان العراق، مجلة التنمية البشرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، 2017 .

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 .

3- البياتي، سالم محمد، حسناء ثامر إبراهيم، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات دراسة جامعة بغداد نموذجاً، العدد الرابع عشر، 2007 .

4- عبد الصمد، سميرة ، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسلية، 2003 .

5- الصفار، احمد عبد إسماعيل، تأثير رأس المال البشري في الأداء المصرفي : دراسة تحليلية لأداء عينة من موظفي المصارف التجارية الأردنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العدد 70 ، 2008 .

6- عرابة، رابح، حنان بو عوالي، ماهية رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال البشري، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2012 .

7- الركابي ، عبد الصمد ، الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخارجي، المجلة الاقتصادية، بغداد ، العدد 22 ، 1981 .

8- قاضي نجاة، دور التعليم في تنمية رأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر، جامعة خميس مليانة، 2014 .

9- طاقة، محمد، مسارات التعليم العالي الأهلي في العراق للسنوات الخمس المقبلة (2010-2015)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2010 .

10- الزلزلة، يوسف، مفهوم الاستثمار في التعليم العالي، المؤتمر التربوي الثانوي – جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، 2011 .

11- وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي ، جمهورية العراق ، تعليمات تعضيد البحث العلمي 2006

12- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جهاز التفتيش، مديرية التعليم الأهلي، إحصائيات مختلفة حول الكليات الأهلية في العراق.

13- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ندوة النهوض بالتعليم الأهلي، بغداد، 2005.

رابعاً : الأطاريح والرسائل الجامعية :

1- ناصر، إسراء عبد الحسين، الاستثمار الخاص في التعليم العالي (العراق حالة دراسية) جامعة القادسية، 2016 .

2- الحسن، حسام محسن، الاستثمار في المورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق) ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة الاقتصاد، 2008.

3- الدهان، محمد ، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقارنة نظرية ودراسة تقييميه لحالة الجزائر، جامعة منتور يبقسطينة، 2016 .

4- الدهشان، سعيد كامل فخري ، التجربة الاقتصادية التنموية لتجربة كوريا الجنوبية: دروس مستفادة، الجامعة الإسلامية – غزة، 2017 .

5- دياب، اعتدال فاضل عبد الحميد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السنوات 1999- 2013 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015 .

6- السامرئي، علي مزاحم حبيب، الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة التعليم العالي وأثره على البطالة (مع إشارة خاصة إلى العراق لمدة 1997- 2013) جامعة تكريت، 2015 .

7- السطري ، محمد احمد سليمان، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، جامعة الأزهر – غزة، 2011 .

8- السلامي، أشواق جاسم جعفر ، برامج صحة العاملين وسلامتهم وأثرها في رأس المال البشري، جامعة بغداد ، 2006 .

9- شياع ، حسام حسين، رسالة دكتوراه بعنوان قياس جاهزية رأس المال الفكري من منظور الدرجات الموزونة ، جامعة كربلاء، 2013 .

10- عبد الباسط حدد، دور الجماعات الإقليمية في تشجيع الاستثمار المحلي ، جامهة قاصدي مرباح – ورقلة، 2013 .

11- عبيد، نغم حسين نعمة، أثر الاستثمار في رأس المال الفكري في الأداء المنظمي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2000

12- العطواني، أشرف هاني حرز، استثمار رأس المال البشري وثقافة المنظمة وتأثيرها في تحقيق الجودة الشاملة لمنظمات الإيواء (دراسة تطبيقية في فنادق الدرجة الممتازة في مدينة بغداد)، جامعة المستنصرية، 2017 .

13- عبد الدائم ،علي عبد السلام ، تأثير بعض ممارسات رأس المال البشري في استثمار رأس المال البشري ،جامعة بغداد ، 2014 .

14- سعيد ، لبنى البابا، دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2013) جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015 .

15- إبراهيم ، مساني، عزوزة محمد ، واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط (2000- 2015) جامعة العربي، 2016 .

16- موساوي، محمد، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970- 2011) ، جامعة ابو بكر بالقايد – تلمسان، 2015 .

17- شبير، محمد منير عودة، دور أنظمة ذكاء الإعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المعرفي الفلسطيني: دراسة حالة (بنك فلسطين)، الجامعة الإسلامية – غزة، 2015 .

18- مفتاح، مريم، دور رأس المال البشري في تحسين تنافسية المؤسسة دراسة حالة – الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) وكالات بسكرة ، جامعة محمد خضير – بسكرة، 2017 .

19- جلول، مقاتل، اثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ، 2014 .

20- المشهداني، آمنة عبد الكريم، رأس المال البشري وتعزيز ثقافة أداء المتميز وتأثيرهما في المكانة التنظيمية، رسالة ماجستير فلسفة في أداء الإعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2012 .

21- محمد، منى جبار، الإبلاغ المالي عن رأس المال الفكري وانعكاساته على قرارات الاستثمار في الوحدات الاقتصادية العراقية (آلية مفتوحة) جامعة بغداد، 2016 .

22- عديلة، نادية، اثر إدارة رأس المال البشري في التغيير التنظيمي : دراسة ميدانية، فرع جنرال كابل بسكرة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2017 .

23- نمور، نورا ، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012 .

24- احمد، نور الدين، الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحسين أداء المنظمة ، جامعة قاصدي مرباح ، 2013 .

خامساً : شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) :

1- http://www.almarefh.net

2- https://ar.tradingeconomics.com/Jordan

3- https://ar.tradingeconomics.com/south-korea

4- https://ar.tradingeconomics.com/south-korea.

5- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTLZS

6- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTLZS

7- https://data.worldbank.org/country/Jordan-rep?view

8- https://data.worldbank.org/country/korea-rep?view

9- Human Development Report، United Nations Development Programme. 2016. Retrieved March 23، 2017.

10- Population Projections for Provinces، *Statistics Korea*. April 16، 2016. Retrieved May 20، 201

11- South Korea National Statistical Office's 19th Population and Housing Census (2015): "Religion organizations' statistics". Retrieved December 20، 20

12- تم الاسترجاع من الموقع الرسمي للوزارة التربية والتعليم، جمهورية العراق، http://web.archive.org/web/20180102235359/http://mohesr.gov.iq:80/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/

المصادر الأجنبية

A- BOOKS

1- Becker ، Gary s. ، (1993) ، HUMAN CAPITAL : Atheoretical and Empirical Andlysis with special Revence to Education ،3th ed ،the University of Chicago press ،Chicago periodicals .

2- Keeley ، Brian، (2007) ، Human capital : How whath you know shapes your life ، organization for economic CO- Operation and Development (OECD) ،USA .

B- Periodicals & Journals & Thesis

1- Afrooz ،Ahmed ، Abdul rahim، Khalid .B ،Noor ، ZalenaBtMohd ،& chin ،lee، (2010) ،Human capital and laper productivity in food industries of iron ، International Journal of Economics and finance ، No4 ،pp. 47-51 .

2- Azam ،Muhamed& Ahmed ،Atharmaqsood ،(2010) ، The Rols of Human capital in Economic Development Evidence for pakistan : 1961 -2009 ،institute of Inter Disciplinary Business Research ، Vol .

3- Hule : ajaudith ،performance –based : Evalution ، Tools and

Techniques to Measure the impact Training ، Jossey-Bass USA

4- Ngin، pert (2005) Applying human capital management to model manpower readiness ; a conceptual framework ، masters thesis

5- Puntillo، pina (2012) A critical review of the relationship between human capital management and corporate performance corporate ownership and ، control، Vol 9،No3

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة المحتويات